جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم الإعلام والاتصال

العنوان

المعالجة الصحفية للأخبار السياسية عبر الصحافة المكتوبة الجزائرية

– دراسة تحليلية لنشاطات رئيس الجمهورية في جريدة الخبر –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: صحافة مطبوعة وإلكترونية

إعداد الطالبتين

*** أمال شويخ**

*** بخوش خديجة**

تحت اشراف

*** فيروز بوزيدة**

	جامعة جيجل	رئيسا
فيروز بوزيدة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء :

الحمد لله الودود الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع طمعا في أن يوفقنا للمزيد بإذنه ومشيئته، ونسأله دوام النجاح.

أقدم ثمرة جهدي المتواضع كعربون وفاء لوالدي حفظهم الله فهم سندي في هذه الحياة، جزآهم الله خير جزاء ويعلم الله أنني لا أستطيع أن أفيهم حقا من حقوقهم.

إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في كل مراحل دراستي حتى أتشرف بالوصول إلى هذا اليوم.

إلى عضدي وسندي في هذه الحياة إخوتي وأحبتي ورفقاء حياتي.

للذين دعموني بحبهم وتعاونهم أهدي لكم جميعا جهدي المتواضع.

أمال

إهداء :

أيام مضت من عمري بدأتها بخطوة، وها أنا اليوم أقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفي فيها واضحا وكنت أسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول إليه.

الحمد لله الذي أكرمني بهذا الإنجاز المتواضع والذي أهديه إلى كل أفراد عائلتي وبالأخص الوالدين الكريمين اللذان ساندني طيلة مسيرتي الدراسية.

إلى والدي الذي رحل عن الدنيا دون وداع ولا رجعة، إلى العزيز على قلبي رحمه الله وألهمني الصبر على فراقه... أبي الغالي.

إلى الغالية أمي الحبيبة، حفظها الله وإخوتي الأعزاء سندي في الحياة.

إلى كل من ساندني وترك بصمة في حياتي عامة ومسيرتي الدراسية خاصة.

خديجة

شكر وعرفان:

قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم:" من صنع إليكم معروفا فاشكروه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه" .

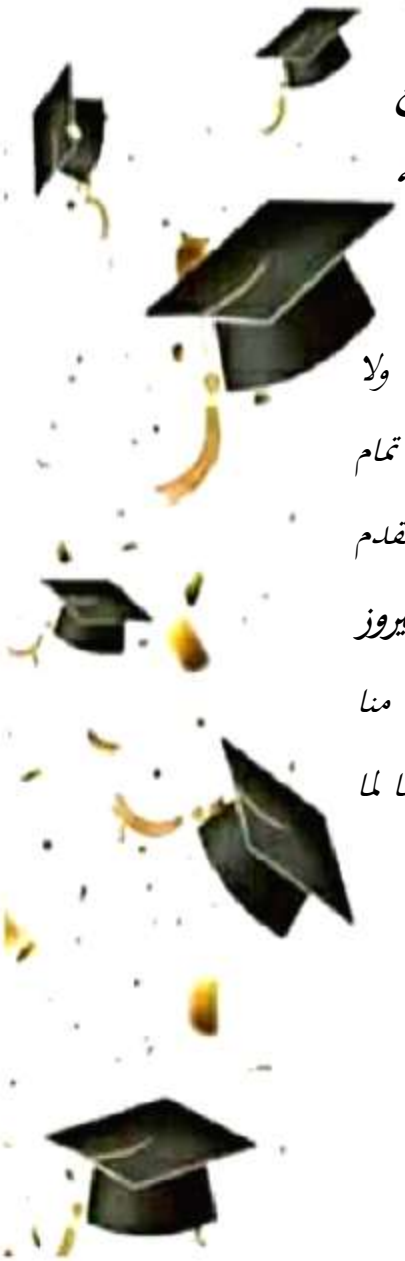

في البداية الشكر والحمد لله الذي ما تناهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله، الحمد لله على تمام هذا العمل، وبعد الحمد لله فنحن لا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان لأستاذتنا المشرفة ***"فيروز بوزيدة"*** حيث كانت لنا نعم الناصحة الأمينة، لها منا فائق الاحترام والتقدير ونسأل الله أن يوفقها ويسددها لما يحبه ويرضاه.

والحمد لله على ما أعطى ويسر وأعان.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء.	
شكر وعرفان.	
فهرس المحتويات.	
ملخص الدراسة.	
خطة الدراسة.	
مقدمة.	أ – ب
1 إطار الدراسة ومنهجيتها.	
تمهيد.	04
1–1 موضوع الدراسة وإشكاليتها.	05
1–1–1 إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.	05
1–1–2 أسباب اختيار الموضوع.	07
1–1–3 أهمية الدراسة .	08
1–1–4 أهداف الدراسة.	09
1–1–5 تحديد المفاهيم.	09
1–1–6 الدراسات السابقة.	17
1–2 الإطار المنهجي.	28

1-2-1 مجالات الدراسة.	28
1-2-2 نوع الدراسة ومنهجها.	30
1-2-3 أدوات البحث.	31
1-2-4 مجتمع البحث.	38
1-2-5 عينة الدراسة.	39
1-3 المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة.	40
1-3-1 إسقاط النظرية:	47
2 الإطار النظري: مدخل إلى الصحافة المكتوبة والخبر السياسي.	
تمهيد.	50
2-1 الصحافة المكتوبة في الجزائر.	51
2-1-1 نشأة الصحافة المكتوبة في الجزائر.	51
2-1-2 أهمية الصحافة المكتوبة.	56
2-1-3 أنواع الصحافة المكتوبة.	57
2-1-4 خصائص الصحافة المكتوبة.	59
2-1-5 وظائف الصحافة المكتوبة.	60
2-2 الخبر الصحفي السياسي.	62
2-2-1 عناصر الخبر الصحفي السياسي.	62

2-2-2 أنواع الخبر الصحفي السياسي.	64
2-2-3 مصادر الخبر الصحفي السياسي.	65
2-2-4 مميزات وخصائص الخبر الصحفي السياسي.	66
2-3 ماهية الإعلام السياسي.	68
2-3-1 تعريف الإعلام السياسي.	68
2-3-2 نبذة تاريخية حول نشأة الإعلام السياسي.	69
2-3-3 وظائف الإعلام السياسي.	70
2-3-4 أهمية الإعلام السياسي.	74
2-3-5 أهداف الإعلام السياسي.	74
2-4 علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية في الجزائر.	76
2-4-1 علاقة الصحافة المكتوبة والنظام السياسي في الجزائر.	76
2-4-2 اوجه التأثير بين السلطة والصحافة.	84
2-4-3 دور الإعلام في إطار النظام السياسي.	86
2-4-4 قوانين العلاقة بين السلطة والإعلام.	86
3-الدراسة التحليلية.	
تمهيد	90
3-1 التحليل الكمي والكيفي في منهج تحليل المضمون.	91

3-2 تفريغ البيانات الخاصة بفئة الشكل (كيف قيل؟).	92
3-3 تفريغ البيانات الخاصة بفئة المضمون (ماذا قيل؟).	111
3-4 نتائج الدراسة التحليلية.	133
خاتمة.	136
قائمة المصادر والمراجع.	138
الملاحق.	148
فهرس الجداول	170
فهرس الأشكال	173

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة :

تتمحور دراستنا حول المعالجة الصحفية للأخبار السياسية عبر الصحافة المكتوبة الجزائرية- دراسة تحليلية لنشاطات الرئيس في جريدة الخبر- حيث نهدف من خلالها لمعرفة الكيفية التي عالجت بها جريدة الخبر اليومية مضامين نشاط الرئيس وعلى هذا قمنا بطرح تساؤلنا التالي: كيف عالجت جريدة الخبر اليومي مضامين نشاطات الرئيس؟

لإجراء هذه الدراسة ذات الطبيعة التحليلية قمنا باعتماد منهج تحليل المضمون، كونه الأنسب لتحليل المضامين السياسية الخاصة بنشاط الرئيس عن طريق استخدامنا لاستمارة تحليل المحتوى، واعتمدنا على فئتيها "فئة الشكل وفئة المضمون"، وقد قمنا باعتماد العينة القصدية كطريقة للمعاينة لأن هذه المضامين الخاصة بنشاط الرئيس لا تصدر بصفة يومية، حيث اخترنا 12 عددا من جريدة الخبر وتضم 19 مقالا قابلا للتحليل، ودراستنا هذه جاءت في ضوء نظرية ترتيب الأولويات.

ومن أجل بلوغ أهداف الدراسة المسطرة فقد قمنا باعتماد خطة منهجية مكونة من ثلاث فصول الفصل الأول الموسوم بإطار الدراسة ومنهجيتها ويضم ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان موضوع الدراسة وإشكاليتها، المبحث الثاني خاص بالإطار المنهجي للدراسة أما المبحث الثالث والأخير فهو خاص بالمقاربة النظرية المعتمدة في دراستنا.

الفصل الثاني خصصناه للشق النظري بعنوان مدخل إلى الصحافة المكتوبة الجزائرية والخبر السياسي، إذ يضم هذا الفصل أربعة مباحث، المبحث الأول خاص بالصحافة المكتوبة الجزائرية، المبحث الثاني الموسوم بالخبر الصحفي السياسي، المبحث الثالث جاء بعنوان ماهية الإعلام السياسي لنختتم الفصل النظري بمبحث خاص بعلاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية.

أما الفصل الثالث والأخير فهو خاص بالدراسة التحليلية لمضامين النشاط الرئاسي في عينتنا المختارة وتطرقنا فيه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول خاص بتحليل المضمون الكمي والكيفي، المبحث الثاني الخاص بتفريغ البيانات الخاصة بفئة الشكل، المبحث الثالث خاص بتفريغ البيانات الخاصة بفئة المضمون، وقد قمنا في أخر مبحث منه بعرض نتائج التحليل التي توصلنا إليها وأهمها ما يلي:

- ✓ تولي صحيفة الخبر اهتماما واسعا لنشاطات رئيس الجمهورية بالأخذ بعين الاعتبار المساحة والمواقع التحريرية وترتيب المضمون داخل صفحات جريدة الخبر، وهذه الأخيرة مؤشرات إيجابية على اهتمام الصحيفة بنشاط الرئيس وتوضح أجندتها الإعلامية.
- ✓ هيمنت التقارير والأخبار الصحفية على التغطية الصحفية لنشاط الرئيس، وهي بطبيعة الأمر أشكال تحريرية تعتمد بالدرجة الأولى على توصيل الأخبار دون إبداء رأيها فيها، أي أن الأنواع الإخبارية قد هيمنت على حساب الأنواع التحليلية الفكرية والاستقصائية.
- ✓ تتعدد وتتنوع العناصر التيبوغرافية المعتمدة من طرف جريدة الخبر اليومي لمعالجة نشاطات الرئيس أهمها العناوين وتليها الصور وآخرها الألوان وهي كلها تعمل في سبيل جذب للقارئ.
- ✓ تتنوع المواضيع التي يدور حولها النشاط الرئاسي لكن الموضوع الرئيسي الذي ركزت عليه الجريدة هو تعديل الدستور.
- ✓ وجدنا من خلال الأعداد الخاضعة للتحليل أن الهدف الأسمى لمعالجة المضامين هو تزويد الجماهير بجديد أنشطة الرئيس، على اعتبار أن الجمهور هو المستهدف الأول من هذه المضامين.
- ✓ تلتزم جريدة الخبر الحياد في معالجتها لنشاطات الرئيس فجل مضامينها تعتمد على إيصال المعلومة وفقط، وبالتالي فهي لا تعبر عن رفضها ولا تبرز أي موقف اتجاه نشاطات الرئيس عامة والرئيس بصفة خاصة.

Abstract :

Our study focuses on the journalistic treatment of political news through the Algerian print media, An analytical study of the president's activities in the Al-Khabar newspaper - through which we seek to find out how the Al-Khabar daily handled the content of the president's activities, and through that we asked our next question: how did the daily manage the content of the president's activities?

To conduct this analytical study, we adopted the content analysis method, as it is the most appropriate to analyze the political content of the president's activity through the use of this method with its two categories, "form category and content category". We have adopted the intentional sample as a method of inspection because these contents are specific to the activity of The president which is not published on a daily basis, as we have selected 12 issues of Al-Khabar newspaper and it contains 19 articles that can be analyzed, the latter in the light of priority order theory.

In order to achieve the objectives of the guided study, we adopted a systematic plan consisting of three chapters. The first chapter is distinguished by the framework and methodology of the study and it consists of three sections. The first subject is the subject of the study and its problems, and the second subject is the methodological framework of the study. The third and last subject concerns the theoretical approach adopted in our study.

The second chapter that we have devoted to the theoretical part entitled Introduction to the Algerian written press and political news, since this chapter includes four sections, the first subject is linked to the Algerian written press, the second subject is marked by the political journalism, and the third topic came under the title What is political media to conclude the theoretical chapter with a topic on the relationship of the print media and political power.

As for the third and last chapter, it concerns the analytical study of the content of the presidential activity in our selected sample, and we have dealt with four themes, the first theme concerns the analysis of the quantitative and qualitative content, The second subject dealing with of decompression of the data for the shape class, The third section concerns the unpacking of the data for the shape category, and in the last section we presented the results of the analysis that we have reached, the most important of which are The following :

- ✓ The Al-Khabar newspaper pays great attention to the activities of the President of the Republic, taking into account the area, editorial sites and the arrangement of content in the pages of the Al-Khabar newspaper and these are positive indications the newspaper's interest in the president's activities and clarify its media agenda.
- ✓ News articles and news have dominated the media coverage of the president's activities and these are naturally editorial forms that mainly depend on disseminating information without expressing an opinion on it, meaning that types of information dominated to the detriment of the analytical, intellectual and investigative types.
- ✓ The typographical elements adopted by the Al-Khabar Al-Daili newspaper to deal with the activities of the president are varied and varied, the most important being the headlines, followed by the images, and the last of them are the colors, which all contribute to attract the reader.
- ✓ There are a variety of topics that revolve around presidential activity, but the main topic the newspaper has focused on is changing the constitution.
- ✓ We have observed through the analyzed figures that the ultimate goal of content processing is to provide the public with the new activities of the president, given that the audience is the first target of this content.
- ✓ Al-Khabar newspaper is committed to impartiality in its treatment of the president's activities. Much of its content depends solely on the dissemination of information, so it does not express rejection or highlights any position regarding the activities of the president in general and the president in particular.

خطة الدراسة.

مقدمة.

1- إطار الدراسة ومنهجيتها.

تمهيد.

1-1موضوع الدراسة وإشكاليتها.

1-1-1إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

1-1-2 أسباب اختيار الموضوع.

1-1-3 أهمية الدراسة وأهدافها.

1-1-4 مفاهيم الدراسة.

1-1-5 الدراسات السابقة.

1-2 الإطار المنهجي للدراسة.

1-2-1 مجالات الدراسة.

1-2-2 منهج الدراسة وأدواتها.

1-2-3 مجتمع البحث وعينة الدراسة.

1-3 المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة.

1-3-1 إسقاط نظرية ترتيب الأولويات على موضوع الدراسة.

2-مدخل إلى الصحافة المكتوبة والخبر السياسي.

تمهيد.

2 –1الصحافة المكتوبة في الجزائر.

2-1-1 نشأة الصحافة المكتوبة الجزائرية.

2-1-2 أهمية الصحافة المكتوبة.

2-1-3 أنواع الصحافة المكتوبة.

2-1-4 خصائص الصحافة المكتوبة.

2-1-5 وظائف الصحافة المكتوبة.

2-2 الخبر الصحفي السياسي.

2-2-1 عناصر الخبر الصحفي السياسي.

2-2-2 أنواع الخبر الصحفي.

2-2-3 مصادر الخبر الصحفي السياسي.

2-2-4 خصائص الخبر الصحفي.

2-3 ماهية الإعلام السياسي.

2-3-1 تعريف الإعلام السياسي.

2-3-2 نبذة تاريخية حول نشأة الإعلام السياسي.

2-3-3 وظائف الإعلام السياسي.

2-3-4 أهمية الإعلام السياسي.

2-3-5 أهداف الإعلام السياسي.

2-4 علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية في الجزائر.

2-4-1 علاقة الصحافة المكتوبة والنظام السياسي في الجزائر.

2-4-2 آليات التأثير بين السلطة السياسية والصحافة المكتوبة.

2-4-3 دور الإعلام في إطار النظام السياسي.

2-4-4 قوانين العلاقة بين السلطة والإعلام.

3-الدراسة التحليلية.

تمهيد

3-1 التحليل الكمي والكيفي في تحليل المضمون.

3-2 تحليل وتفريغ البيانات الخاصة بفئة الشكل كيف قيل؟

3-2-1 المساحة المخصصة للمعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس.

3-2-2 موقع موضوعات نشاط الرئيس في الجريدة.

3-2-3 ترتيب المضمون داخل صفحات الجريدة.

3-2-4 الأنواع الصحفية المعتمدة في تحرير المضمون الخاص بنشاط الرئيس.

3-2-5 عناوين الموضوعات الخاصة بنشاط الرئيس.

3-2-6 الصور في الموضوعات الخاصة بنشاط الرئيس.

3-2-7 الألوان في الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس.

3-2-8 اللغة المستخدمة ضمن المعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس.

3-2-9 الأساليب الاقناعية المعتمدة في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.

3-3 تحليل وتفريغ البيانات الخاصة بفئة المضمون ماذا قيل؟

3-3-1 المواضيع التي تضمنتها الأخبار السياسية الخاصة بنشاط الرئيس.

3-3-2 هوية الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس.

3-3-3 الفاعلين في المضامين الخاصة بالنشاط الرئاسي.

3-3-4 الجمهور المستهدف من المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.

3-3-5 مصدر الأخبار الخاصة بنشاطات الرئيس.

3-3-6 أهداف المعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس.

3-3-7 القيم الإيجابية والقيم السلبية التي تتضمنها الأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس والفروقات بينهما.

3-3-8 الملكية الخاصة لجريدة الخبر وطريقة معالجتها لمضامين نشاط الرئيس.

3-4 عرض نتائج الدراسة.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الصحافة وسيلة إعلامية تفتخر بها الدول وتعتبرها مرآة لتقدمها، لان الصحافة في الوقت الحاضر تسيطر على الكثير من مجالات الحياة سياسة، اقتصاد، تجارة، واستطاعت العديد من الدول استغلال دورها في إعلاء شأنها والترويج لأفكارها السياسية خاصة وهذا راجع لاقتران ظهور الصحافة منذ بدايتها بالنظام السياسي بدءا من التصريحات والتراخيص المفروضة من طرف السلطة السياسية لإنشاء صحيفة إلى التبعية والتضييق السياسي إلى أن أصبحت اليوم سلطة كغيرها من السلطات الثلاث الأخرى لها وزنها وتأثيرها الواسع في النظام السياسي الذي قد يصل إلى الإطاحة بهذا النظام القائم، إذ تعمل الصحافة على إيصال المعلومة السياسية من منبعها إلى الجمهور، تكشف خباياه وتراقبه وتنقده عن طريق ما يعرف بالخبر السياسي الذي يتناول مجمل الأحداث والوقائع والأمور المتعلقة بالنظام السياسي، وبالإضافة إلى اعتماد الصحافة على السلطة السياسية كمصدر للأخبار وكمادة إعلامية تهم الجماهير فالساسة وقادة الرأي والأحزاب السياسية تستغل الصحافة لترويج سياستها وأفكارها لجذب الجماهير لتقبل هذه الأفكار وهذا التعاون بين الصحافة والسياسة يساعد الجماهير على بناء تصورات للواقع السياسي وتشكيل معرفة سياسية وتوجهات معينة لديه نحو بعض القضايا والشخصيات السياسية، وهذا نتيجة لنقلها لهذه الأخبار وتفاعلها مع صانعي القرار في الساحة السياسية الجزائرية لان هذه الأخيرة قد شهدت في الآونة الأخيرة مجموعة من الأحداث الحراك الشعبي والانتخابات الرئاسية وانقسام الشارع الجزائري بين مؤيدين ومعارضين لهذا الرئيس الجديد، كل هذه الأحداث قد تمت معالجتها من طرف الوسائل الإعلامية عامة والصحف خاصة، وبما أن الصحف المستقلة لها هامش اكبر من الحرية في التعبير فهي تستطيع تقديم رأيها اتجاهه وتبين موقفها من الرئيس ومن نشاطاته باعتبار أن محرريها أفراد جزائريين وأفراد من الشارع الجزائري لهم رأيهم وموقفهم اتجاهه واتجاه نشاطاته، فنحن على هذا قمنا باختيار جريدة الخبر للتعرف على كيفية معالجتها لنشاطات الرئيس عبد المجيد تبون وتأثير نمط الملكية الخاصة على هذه المعالجة رأيها

وتوجهها، وعليه قمنا بتسليط الضوء في دراستنا على عينة من جريدة الخبر تقدر ب 12 عددا على خلفية نظرية ترتيب الأولويات.

وعليه ستحاول دراستنا المعنونة "**بالمعالجة الصحفية للأخبار السياسية عبر الصحافة المكتوبة الجزائرية– دراسة تحليلية لنشاطات رئيس الجمهورية في جريدة الخبر–** الإجابة عن تساؤلها الرئيسي.

وقد خصصنا للإجابة عنه ثلاثة فصول إذ يعرض الفصل الأول إطار الدراسة ومنهجيتها الذي يتضمن عناصر فرعية الإشكالية والتساؤلات الفرعية، أسباب اختيار الموضوع بالإضافة للعينة ومجتمع الدراسة ونوعها ومنهجها، ويتطرق الفصل النظري المعنون بالصحافة المكتوبة والأخبار السياسية إلى الصحافة المكتوبة في الجزائر نشأتها، أهميتها، وظائفها، أنواعها وخصائصها كما قد تناولنا فيه أيضا الخبر الصحفي السياسي عناصره، مصادره، أنواعه وخصائصه. في حين تناولنا في القسم الثالث من الفصل النظري الإعلام السياسي بتعريفه ونشأته، أهميته، وظائفه وأهدافه والقسم الأخير كان بعنوان علاقة الصحافة بالسياسة يتضمن علاقة الصحافة بالسياسة في الجزائر في ظل الحزب الواحد، في عهد التعددية الحزبية، وفي وقتنا الحاضر بالإضافة إلى أوجه التأثير بين الصحافة والسياسة ودور الإعلام في إطار النظام السياسي وفي الأخير قوانين العلاقة بين السلطة والإعلام.

أما بالنسبة للفصل التطبيقي الذي يهتم بمعالجة صحيفة الخبر لنشاطات الرئيس فقد تم تقسيمه الى خمس عناصر أولها كان بعنوان التحليل الكمي والكيفي في تحليل المضمون، ثانيا تفريغ البيانات الخاصة بفئة الشكل، ثالثا تفريغ البيانات الخاصة بفئة المضمون لنصل في الأخير إلى عرض نتائج الدراسة التي قمنا بها.

لنختم البحث بخاتمة شاملة لكل ما تم التطرق إليه.

1 إطار الدراسة ومنهجيتها

تمهيد

1-1 موضوع الدراسة وإشكاليها.

1-1-1 تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

1-1-2 أسباب اختيار الموضوع.

1-1-3 أهمية الدراسة وأهدافها.

1-1-4 مفاهيم الدراسة.

1-1-5 الدراسات السابقة.

1-2 الإطار المنهجي للدراسة.

1-2-1 مجالات الدراسة.

1-2-2 منهج الدراسة وأدواتها.

1-2-3 مجتمع البحث وعينة الدراسة.

1-3 المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة.

-نظرية ترتيب الأولويات.

تمهيد:

يعتبر الإطار المنهجي للدراسة الخطوة الأولى التي يخطوها أي باحث علمي بعد اختياره لموضوع دراسته، لأن هذه الخطوة هي التي ستصنع الأساس الذي سيقوم عليه البحث وتحدد العناصر المراد دراستها والأهداف التي تسعى إليها الدراسة وحتى المنهج الذي يستعمل وكل هذه العناصر على اختلافها وتعددها تعمل معا لتثمين البحث في الأخير بالوصول إلى نتائج تعود بالفضل إلى هذا الأساس الصحيح.

ونحن في إطار الدراسة ومنهجيتها قد تناولنا ثلاث مباحث رئيسية، أولها المبحث المعنون بموضوع الدراسة وإشكاليتها تندرج تحته إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة وأهدافها، وأخيرا مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة، ليليه المبحث الثاني المعنون بالإطار المنهجي قمنا في أول عنصر منه بتحديد مجالات الدراسة الزماني والمكاني، نوع الدراسة، منهجها وأدواتها، مجتمع البحث والعينة، لنختم الإطار المنهجي بمبحث أخير يحتوي على المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة وإسقاط النظرية على موضوع الدراسة.

1-1 موضوع الدراسة وإشكاليتها.

1-1-1 إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تطورت وسائل الإعلام منذ القدم حيث اقتصر التواصل الإنساني في بدايته على تناقل الأخبار والمعارف بالألسنة والرسائل الورقية ثم الهاتف، أما بالنسبة لوسائل الإعلام فقد اقتصرت بداية على الجرائد والمجلات ثم ظهر المذياع والتلفاز، هكذا إلى أن اتسعت حاليا بشكل مذهل لتشمل الانترنت والقنوات الفضائية والإخبارية، كلها تعمل في سبيل نشر الأحداث والقضايا المتنوعة على أوسع نطاق جماهيري ممكن لذلك أصبحت المصدر الأساسي المعتمد من قبل غالبية الناس في الحصول على الأخبار المختلفة المتعددة لأن صناعة الإعلام تقتضي تبني عددا من المضامين والرسائل المتنوعة والمضي قدما في إنتاج ونمذجة هذه المضامين ضمن قوالب محددة شريطة أن تشمل كل أفراد المجتمع بكافة اهتماماتهم، والتغير في شكل وقالب الرسالة يفرض بالضرورة التغيير في شكل الوسيلة المناسبة وهذا التنوع والتعدد في الرسائل والوسائل الإعلامية بين تقليدية وحديثة قد منح لكل وسيلة مكانتها، جمهورها، طرق تحرير مضامينها وكيفية معالجتها للقضايا بأسلوبها المميز لجذب جمهورها الخاص بها.

إن الصحافة المكتوبة على وجه التحديد كانت السباقة في الظهور ولا تزال مصدرا إخباريا ذا مكانة يلجأ إليها جمهورها لاستقاء معلوماته عن كافة الأحداث والقضايا فهذه الأخيرة بقدرتها على مخاطبة فئات مختلفة من المجتمع وبطابعها الملموس وما تحتويه من أسلوب مميز في نقل الأخبار وطرح القضايا للرأي العام هو الأمر الذي يحدث تأثيرا بشكل مباشر أو غير مباشر في توجهات الفرد وسلوكياته، إضافة إلى ذلك فالمضامين المتنوعة التي تحملها الصحافة منذ ظهورها في العالم عامة وفي الجزائر خاصة قد عاشت تقدما كبيرا في تجربتها الديمقراطية وانفتاحها السياسي الإعلامي هذا الأخير مكن الصحافة المكتوبة أن تصبح فاعلا أساسيا في السيرورة الاجتماعية والسياسية ذات البعد الوطني والإقليمي والدولي، فلقد أضحت الصحف طرفا رئيسا في طرح ومناقشة القضايا السياسية باعتبارها إحدى الوسائل الجماهيرية وخصوصا في ظل التعددية السياسية والإعلامية وظهور الصحف

المستقلة، إذ أنها ارتبطت كثيرا بحياة الجماهير حيث أنها تمس حياتهم، مستقبلهم، مصالح بلدهم وتعالج بشفافية الأوضاع السياسية والاجتماعية عامة، وهذا يشير إلى العلاقة المتبادلة والمستمرة بين السلطة السياسية والإعلام فعن طريق القوانين السياسية استطاعت الصحافة أن تحظى ببعض الحرية التي جعلتها تؤدي وظيفتها المنوطة بها، وعن طريق وسائل الإعلام تنتقل الأخبار السياسية والأحداث والنزاعات الدولية ومن هذه الأحداث تحصل الصحف على موادها الساخنة التي تقدمها لجمهورها كما أن ضرورة الوصول إلى تفسير وفهم مجرى الحدث السياسي وتفاعل المجتمع معه يقتضي بالضرورة الولوج في محاولة فهم دور وتفاعل وسائل الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة وعلاقتها بالخبر السياسي في حد ذاته باعتبارها وسيلة أساسية في نقل الأحداث، وتأتي في مقدمتها الأحداث السياسية التي يعيشها المجتمع الجزائري خاصة في ظل الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر السنة الماضية والسنة الحالية في ظروف الحراك الشعبي وانقسام الشارع الجزائري بين مؤيدين ومعارضين للانتخابات الرئاسية قبل وبعد العملية الانتخابية وبعد فوز الرئيس عبد المجيد تبون بالمنصب الرئاسي وأيضا تواصل هذا الحراك والانقسام مع تولي هذا الأخير للمنصب، ولقد باشر الرئيس الجديد بالرغم من ذلك في ممارسة نشاطه ومحاولته لكسب جميع الأطراف من خلال القرارات والإجراءات والتعهدات التي يطرحها، ووسائل الإعلام عامة والصحف الجزائرية خاصة تعمل على تغطية أنشطة الرئيس عبد المجيد تبون وذلك من خلال تناولها الصحفي لهذه الأخيرة فهي الأخرى لا تستثنى عن الشارع الجزائري وبالتالي فهناك الصحافة المؤيدة ،المحايدة وأخرى معارضة، وجريدة الخبر كجريدة يومية جزائرية مستقلة ليست في غنى عن ذلك فهي إحدى الصحف التي تعالج وتتابع أنشطة الرئيس الجديد وتحظى بهامش من الحرية قد تجعل طريقتها في معالجة الأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس مختلفة ومبرزة لتوجهاتها وموقفها، ومن خلال هذا فنحن نطرح تساؤلنا الرئيسي : كيف تعالج صحيفة الخبر اليومي نشاط الرئيس عبد المجيد تبون ؟

ولقد ترتب عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– ما هي المساحة التي تخصصها صحيفة الخبر للأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس ؟

– ما هي الأنواع الصحفية التي اعتمدتها صحيفة الخبر في تحريرها للأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون ؟

– ما هي هوية المضامين السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون ؟

– ما هي العناصر التيبوغرافية التي اعتمدتها صحيفة الخبر في تحريرها للمضامين السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون ؟

– ما هي الأساليب الاقناعية التي اعتمدتها صحيفة الخبر في تحريرها للمضامين السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون ؟

– ما هي المضامين والموضوعات السياسية المتعلقة أساسا بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون ؟

– ما هو مصدر الأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس التي تعالجها صحيفة الخبر ؟

– هل يؤثر نمط ملكية الصحيفة الخبر اليومي وتوجهاتها السياسية التحريرية على طريقة معالجة الأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون ؟

1–1–2 أسباب اختيار الموضوع:

لابد أن يكون لكل بحث علمي أسباب استدعت دراسته وتختلف هذه الأسباب فقد تكون ذاتية ناتجة عن رغبة الباحث في دراسة مشكلة بحثية معينة أو موضوع معين وقد تكون موضوعية متعلقة بالموضوع في حد ذاته ، ومن الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع ما يلي :

أسباب ذاتية:

–الميل الشخصي للبحوث التحليلية والقضايا السياسية .

–محاولتنا الإلمام بكافة خطوات منهج تحليل المضمون وتطبيقها في دراستنا.

أسباب موضوعية:

-قلة الدراسات التحليلية التي تهتم بالمعالجة الصحفية للأخبار السياسية في جامعة جيجل.

-جدة موضوع الدراسة تماشيا مع الأحداث التي تشهدها الجزائر.

-قابلية الموضوع للدراسة والبحث منهجيا ومعرفيا.

-صلة الموضوع مباشرة بدائرة التخصص .

1-1-3 أهمية الدراسة :

لكل بحث علمي أهمية تأتي بالدرجة الأولى من المشكلة البحثية المدرسة والإضافة العلمية المقدمة من خلال الدراسة، ودراستنا المعنونة بالمعالجة الصحفية للأخبار السياسية عبر الصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة تحليلية لنشاطات رئيس الجمهورية في جريدة الخبر تسعى لمعرفة كيفية معالجة هذه الصحيفة كوسيلة إعلامية لهذه الأخيرة التي تعد من أهم المواد الصحفية بالنسبة للإعلام وللجمهور أيضا، فالأخبار السياسية تغذي الصحف وتعطي فيضا كبيرا من المعلومات عن الأحداث والتطورات التي تحدث في المجتمع وتزيد من نسبة توزيعها خصوصا في الفترات التي تشهد تدهورا في الساحة السياسية، وقد مرت الجزائر ببعض الأحداث السياسية كالحراك الشعبي لإطاحة الرئيس السابق ومن ثم انقسام الشارع الجزائري بين مؤيدين ومعارضين للرئيس الجديد في حين لم تنتهي المسيرات السلمية حتى مع تعيين هذا الأخير رئيسا جديدا، ونحن بدورنا نبحث في كيفية تغطية ومعالجة صحيفة الخبر باعتبارها صحيفة يومية خاصة لنشاط هذا الرئيس الجديد كونها إحدى المواد المهمة التي تتابعها الصحيفة ويتطلع لمعرفتها القراء في ظل اهتمامنا بالوظائف التي تؤديها هذه الجريدة وهل تقتصر مهمتها في نقل نشاط الرئيس الجديد أي الإعلام والإخبار أم تتعدى ذلك إلى وظيفة أخرى كالنقد والتعليق وهل تتخذ هذه الصحيفة إحدى جانبي الانقسام الحادث في المجتمع الجزائري إزاء هذا الرئيس شرعيته ونشاطه السياسي.

1-1-4 أهداف الدراسة :

نسعى في دراستنا هذه بشكل عام لتحقيق الأهداف التالية :

- عرض الأشكال الفنية التي اعتمدتها جريدة الخبر في معالجة الأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون .

- معرفة مدى اهتمام صحيفة الخبر بالأخبار والأنشطة السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس.

- الكشف عن الأهداف التي تسعى الصحيفة إلى تحقيقها من خلال تحريرها للأخبار المتعلقة بنشاط الرئيس.

- التعرف على العناصر التيبوغرافية المعتمدة في تحرير هذه الأخبار السياسية.

- محاولة استخلاص موقف الصحيفة وتوجهات المحررين إزاء نشاطات الرئيس الجديد من خلال دراستنا لتأثير نمط الملكية على كيفية تحريرها للمضامين.

- التحكم في الخطوات المنهجية للبحث العلمي والتعمق أكثر في تطبيق منهج تحليل المضمون.

- التعرف على الأساليب الإقناعية التي تعتمدها صحيفة الخبر في تحريرها للمضامين المدروسة.

- التعرف على أولوية مضامين نشاط الرئيس ضمن الأجندة الإعلامية الخاصة بالجريدة.

1-1-5 تحديد المفاهيم:

مفهوم المعالجة:

لغة: جاء في معجم العربية الكلاسيكية المعاصرة بمعنى مداواة، تناول، بحث.[1]

[1] يوسف محمد رضا، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، مكتبة لبنان، 2006، ص 1501.

اصطلاحا: هي اتخاذ مادة الدراسة أو البحث وعرضها بطريقة منهجية كمعالجة موضوع أو شكل وتقديمه وعرضه.[1]

إجرائيا: هي القيام بشيء من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات اللازمة لتحويل هذا الشيء من شكل لأخر حسب ما تقتضيه الحاجة.

مفهوم الصحافة:

لغة: جاء في قاموس أكسفورد الصحافة بمعنى وهي كل شيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وهي تعني أيضا جورنال journal أو بمعنى الصحفي journaliste فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في نفس الوقت.[2]

الصحافة مصدر مشتق من عمل الصفحة كما أن الصحافة هي فن إنشاء الجرائد والمجلات وكتابتها، أما الصحفي هو من يعمل في الصحف بمعنى الوراق والجورنال هي نقل عن التسمية الغربية للدلالة على الصحف اليومية .[3]

اصطلاحا: تختلف تعريفات الصحافة بين الباحثين والمؤلفين وقد انتقينا منها ما يلي:

– الصحافة هي المهنة التي تقوم على جمع الأخبار وتحليلها والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور وغالبا ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة السياسية أو المحلية أو الثقافية أو الرياضية أو الاجتماعية وغيرها.[4]

[1] محمد الفاتح حمدي، "المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، ع.6، كانون الأول 2015، ص17.

[2] فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1998، ص39.

[3] علي كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام، عمان، دار الأيام للنشر ة التوزيع، 2015، ص 20.

[4] لؤي خليل، الإعلام الصحفي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص.6.

– الصحافة هي كل الأنشطة المتعلقة بممارسة مهنة جمع وتتبع المعلومات والأفكار والآراء فهي المرأة العاكسة لكل ما يدور في المجتمع وما يعتمل فيه من وقائع وأحداث ما ظهر منها وما بقي في أدراج الكواليس .[1]

–كما أنها عبارة عن إصدارات مطبوعة وإلكترونية تنشر دوريا الأخبار في مختلف المجالات وتشرحها وتعلق عليها.[2]

إجرائيا:

هي المهنة التي تقوم بها جريدة الخبر من خلال جمعها وتحليلها للأخبار والأحداث المتعلقة بالساحة السياسية، والآراء الخاصة بالفاعلين في العملية السياسية على وجه الخصوص والتحقق من مصداقية هذه المادة وتقديمها للجمهور بأسلوب منظم وميسر.

مفهوم المعالجة الصحفية:

اصطلاحا:

هو العمل الذي تزاوله الصحافة في تغطيتها لمختلف الأخبار السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية والطريقة التي يتم من خلالها تناول الأخبار وعرض الوقائع والأحداث.[3]

يعرفها الغلايتي: بأنها تعني نقل المعلومات من عدة مصادر بدقة وتبصر وسرعة وبطريقة تخدم الحقيقة، وتجعل الصواب يبرز ببطء ،وذلك من وجهة نظر الصحيفة أو المؤسسة التي تتبعها.[4]

[1] إبراهيم إسماعيل، فن التحرير الصحفي بين التحرير و التطبيق، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 1998، ص5.

[2] فضيل دليو، تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، الجزائر، دار الخلدونية، 2003، ص80.

[3] هند عزوز،" المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخصر باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006، ص25.

[4] مناجي بن نايف الشيباني، "معالجة صحيفة الرياض لجرائم العنف الأسري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية، 2008، ص17.

-كما يقصد بها: التناول الصحفي لموضوعات معينة من خلال مضمون الرسالة الخاصة بهذه الموضوعات وطريقة تناول وعرض الرسالة من حيث محتواها وأيضا الشكل الذي تظهر به هذه الرسالة على صفحات الصحف.[1]

إجرائيا:

يقصد بها التناول الإعلامي لمجموع القضايا ذات الأهمية المجتمعية على اختلاف مجالاتها وتحريرها في أشكال متنوعة وفي سياقات مختلفة تناسب كل القراء، وإسقاطا على دراستنا فهي تمثل كيفية تناول صحيفة الخبر اليومية المضامين السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس الجديد.

مفهوم الخبر:

-لغة:

هو ما ينقل أو يحدث به قولا أو كتابة وخبرت بالأمر أي علمته، أخبره إذا عرفته على حقيقته، والخبر جمعه أخبار، وهو ما أتاك من نبأ من تستخبر فالخبر في اللغة هو العلم بالأمر ومعرفته على حقيقته والخبير بالأمر أي العالم به.[2]

اصطلاحا:

-يعرف بأنه: أساس ما ينشر من أنواع صحفية أخرى فهي الأساس الذي ينطلق منه في كتابة المقال الصحفي بأنواعه المختلفة حيث ينطلق من الخبر لإبداء رأي في حدث ما أو قضية أو مسألة يطرحها هذا الحدث، أو بمعنى أخر هو الأب الشرعي لغيره من الفنون التحريرية وبدونه لا تقوم لها قائمة.[3]

[1] سارة العتيبي، " المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في الصحف الالكترونية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2009، ص22.

[2] أنطوان نعمة وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ،بيروت، دار المشرق،ط3 ،2008، ص250.

[3] إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص125.

-في حين يعرفه عبد اللطيف حمزة بأنه: مادة من مواد الصحيفة وأنها تهم القراء من جانب وتهم الصحيفة من جانب أخر وأنها تعتبر موردا من موارد الثروة للصحف.[1]

-هو رسالة اتصالية تصف بدقة وموضوعية وحيادية وتوازن حادثة أو قضية أو ظاهرة أو رأي وتجيب عن استفهامات الخبر وأهمها الاعتماد على مصادر موثوق بصحتها.[2]

إجرائيا: هو نوع صحفي ينقل المعلومات والحقائق الجديدة والآنية الحدوث بطريقة مبسطة وموضوعية، والتي تتعلق أساسا بالواقع الذي يعيشه الأفراد، وتمثل في دراستنا مجموع الأخبار الصحفية السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون في صحيفة الخبر اليومي.

مفهوم السياسة:

لغة: السياسة فعل السائس والوالي يسوس رعيته وسوس فلان أمر بني فلان أي كلف سياستهم.[3]

هي القيام على الشيء بما يصلحه والسياسة فعل السائس يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها والوالي يسوس رعيته، كما يقال سوس فلان لفلان أمرا فركبه، وقال غيره سوس له أمرا أي روضه.[4]

-خير ما يدل على كلمة سياسة في اللغة العربية ما ورد في الصحيحين مسلم وصحيح البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله " فكانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما مات نبي جاء نبي آخر أما أنا فلا نبي بعدي، فمن أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله " ومن هذا الحديث الشريف يتبين لنا معنى كلمة سياسة التي تعني الحكم والتوجيه ومباشرة السلطة.[5]

[1] عبد اللطيف حمزة، المدخل في التحرير الصحفي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، 1967، ص58.

[2] ثناء إسماعيل العاني وعظيم كامل الجميلي، صناعة الأخبار الصحفية والتلفزيونية، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط2، 2014،ص125.

[3] الصاحب إسماعيل بن عباد أبو القاسم، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسين آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، ع11، 1994، ص8.

[4] نضال حميد الموسوي، ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الخليجية، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993، ص ص 51-52.

[5] حسين يوسف عبد علي، الإعلام السياسي، عمان، دار دجلة ناشرون و موزعون، 2015، ص6.

اصطلاحا:

– يشير مصطلح السياسة إلى: تلك العمليات التي تحدث داخل الأطر النظامية لدولة، هذا فضلا على أن السياسة قد تشير إلى العمليات التي تحدث داخل التجمعات أو المجموعات الإنسانية.[1]

– السياسة هي: نشاط بشري يمتاز به الإنسان عن سائر الكائنات الحية وإطار هذا النشاط هو المجتمع، فالسياسة لا تكون في فراغ والسياسة ليست حكرا على الحكام إنما تتعدى هؤلاء إلى فئات أخرى من الشعب ففي المجتمع توجد فئات وأشخاص تتصارع على السلطة وأشخاص وفئات تعمل على التأثير على اتخاذ القرارات من خلال ممارسة السلطة.[2]

–كما أن السياسة تتلخص في دراسة أعمال وأقوال رجال الدولة، وكل من له تأثير عليها وتحليل الوقائع وتفسير الأحداث الهامة، وقد استخدمت عبارة السياسة بشكل عام لتعني الدراسة المنظمة لمعاملات الدولة عن طريق تطبيق الطرق العلمية على الوقائع اليومية.[3]

إجرائيا: يقصد بها مجموع الأنشطة المتعلقة بالإجراءات الحكومية والسلطات والقوى المؤثرة داخل الوطن أو خارجه كوظيفة تكلف بها مجموعة منتخبة.

مفهوم الأخبار السياسية:

هي المعلومة التي تغطي الأحداث والتطورات السياسية المحلية، العربية والدولية، ويتحدد موضوعه بالنشاط السياسي والدبلوماسي والعلاقات الدولية.[4]

ويعرف أيضا بأنه الخبر الذي يحمل في مضمونه معلومات سياسية، تعنى بنشاطات أجهزة الدولة و

[1] إسماعيل علي السعد، علم السياسة وديمقراطية الصفوة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص ص41-42.

[2] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع،1989، ص10.

[3] جبار علاوي، الاتصال السياسي، عمان، دار أمجد للنشر و التوزيع، 2015 ، ص 9.

[4] قيس الياسري وآخرون، الفنون الصحفية، بغداد، دار الحكمة للطباعة و النشر، 1991، ص25.

مؤسساتها وشخصياتها ذات الطابع السياسي.[1]

إجرائيا:

يقصد بها المضامين التي تعنى بالشؤون والممارسات السياسية للبلاد من طرف السلطة أو هي المادة الصحفية التي تهتم بتغطية الأحداث السياسية على المستوى المحلي والدولي وتواكب تطوراتها سواء كان هذا الحدث مرتبطا بشخصية سياسية أو موقف سياسي، وهي في دراستنا مجموع الأخبار السياسية التي تتعلق أو تعنى بنشاط الرئيس الجديد عبد المجيد تبون .

مفهوم النشاط:

- **لغة:** تنشَّطَ / تنشَّطَ ليتنشط، تنشطا، فهو متنشط، والمفعول متنشط له، ونشط إليه نشاطا، خف له وجد فيه فهو نشاط ونشيط وهي ناشطة ونشيطة في العمل ونحوه، والنشاط هو ممارسة صادقة لعمل من الأعمال.[2]

- نشاط (مفرد) وجمعه نشاطات وأنشطة لغير المصدر، وهو ممارسة فعلية لعمل ما، وعكسه الكسل.[3]

- **إصطلاحا:**

-يعرف بأنه: كل ما يؤديه الكائن الحي من فعل عضوي أو عقلي.[4]

---

[1] جوهر الهالي قشوط، "تحليل مضمون الصفحات الأولى في الصحف الأردنية اليومية"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط،كلية الإعلام، 2016، ص62 .

[2] إبراهيم أنيس وآخرون، معجم الوسيط، مصر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة مكتبة الشروق الدولية، ط5، 2011، ص 922.

[3] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب نشر توزيع وطباعة، 2008، ص2214.

[4] ليلى من ميسية، "تعليمية اللغة العربية من خلال النشاط المدرسي غير الصفي"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، 2010، ص36.

يعرف أيضا بأنه: الجهد العقلي أو البدني الذي يبذل من قبل شخص ما حيث يشارك فيه برغبته في سبيل إنجاز هدف ما وإشباع حاجاته وفق خطة مقصودة ومخططة لها أهدافها.[1]

إجرائيا: هو ممارسة لفعل ما من قبل شخص أو مجموعة من الأفراد، قد يكون اختياريا أو إلزاميا بموجب مسؤوليته اتجاه ذلك الأمر.

مفهوم الرئيس:

لغة: رأس: أعلى كل شيء، وسيد القوم والرئيس، رأستُه ترئيسا إذا جعلته رئيسا وإرتأس: صار رئيسا.[2]

رأس: رئاسة القوم، كان رئيسهم، رؤس، رئاسة: كان رئيسا.[3]

اصطلاحا:

هي كلمة يشار بها إلى كل شخص يكون على رأس جماعة بداعي مؤهلاته الحقيقية أو المؤهلات التي تضفيها أعضاء الجماعة عليه.

في حين يعرف رئيس الدولة بأنه السلطة العليا في الدولة التي يمثلها فهو يتمتع بسلطات يتنوع مداها تبعا لطبيعة النظام السياسي، ويتم اختياره حسب طرق متنوعة كالانتخاب مثلا.[4]

إجرائيا: هو الشخص المسؤول عن جماعة أو هيئة أو دولة يتم انتقاؤه من طرف جماعة معينة لتمثيلهم وهو يمثل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في دراستنا.

[1] شحاتة حسن وزينب النجار، معجم المصطلحات التربوية و النفسية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط3، 2003، ص311.

[2] مجد الدين محمد بن بعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، القاهرة، دار الحديث، م1، 2008، ص ص 603-604.

[3] لويس معلوف، المنجد في اللغة، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، م1، ط19، 2009، ص242.

[4] قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي-إنجليزي-فرنسي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص ص193-194.

مفهوم نشاط الرئيس: يقصد به مجموع الأفعال والإجراءات المناقشة والمدروسة التي يقوم بها أو يصدرها رئيس الجمهورية إزاء قضية ما أو للتعامل مع موضوع معين باعتبار هذا الأخير السلطة العليا في البلاد.

مفهوم الصحافة المكتوبة:

اصطلاحا:

هي مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات يشرحها ويعلق عليها ويكون ذلك عن طريق الصحف والمجلات العامة منها والخاصة.[1]

هي المتن الورقي الذي ينشر فيه كل ما يراد من الأخبار والصحف أشبه بالرسائل الورقية المكتوبة ولكنها أكبر مساحة وأكثر احتواء وأوسع شمولية، وتقنيات الكتابة فيها أكثر تطورا وتنوعا لما تحتويه من تنوع في الخط وتنوع في الصور.[2]

إجرائيا: هي مجموع الأخبار المحلية والوطنية والدولية المطبوعة في أوراق وتوزع وفق مواعيد دورية تختلف شكلا ومضمونا تكون موزعة على نوعين جرائد ومجلات، وتتمثل في دراستنا في صحيفة الخبر اليومية.

1-1-6 الدراسات السابقة:

هي مجموعة البحوث والدراسات الإعلامية القائمة على أساس منهجي علمي، والتي تناولت موضوعا مشابها أو مطابقا لموضوع الدراسة المعالجة، إذ تعد نتائجها إحدى المنطلقات الأساسية لدراستنا كوننا في نفس الميدان، وتعد هذه الدراسات أيضا قاعدة بيانات أولية تساعدنا كباحثين في

[1] فضيل دليو، وسائل الاتصال و تكنولوجياته، الجزائر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص56.

[2] نزار بشير جديد، الإعلام المقروء بين الصحافة الورقية و الصحافة الالكترونية، عمان، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014، ص36.

إجراء الدراسة واستقاء المعلومات سواء في الجانب المنهجي للتأكد من الخطوات المنهجية، النظري وكذا التطبيقي.

وفي إطار دراستنا لموضوعنا تعذر علينا الوصول إلى دراسات مطابقة لهذا الموضوع وعليه اكتفينا ببعض الدراسات المشابهة وهي:

الدراسة الأولى: من إعداد الباحث محمد الصالح طهارى بعنوان "**التناول الإعلامي للقضايا السياسية في الجزائر**" –التعديلات الدستورية لعامي 1996- 2008 – من خلال الصحافة الجزائرية 'نموذجا' دراسة تحليلية مقارنة أنجزت تحت إشراف الأستاذ عزت عجان وهي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بجامعة الجزائر 2008-2009.

انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:كيف تناولت الصحف الجزائرية الحكومية والخاصة مسالة التعديلات الدستورية باعتبارها تشكل احد أهم وأبرز القضايا السياسية التي كان لها أثرها على الوضع السياسي العام في الجزائر ؟ وهل هناك اختلاف في التناول الإعلامي من الناحيتين الشكلية والكيفية بين صحيفتي الشعب والمجاهد الحكوميتين وبين صحف الخبر والشروق اليومي والوطن الخاصة ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

-كيف تناولت الصحف الحكومية والخاصة الصادرة باللغتين الفرنسية والعربية مسالة التعديل الدستوري عامي 1996-2008 ؟

- ما هي المساحة التي خصصتها الصحف الحكومية والصحف الخاصة لتغطية هذا الحدث الإعلامي والسياسي ؟

- ما هي الأنواع الصحفية التي استعملتها ؟

- ما هي المواضيع التي ركزت عليها ؟

- ما هي المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها ؟

- ما هي العناصر التيبوغرافية التي اعتمدتها الصحف المذكورة ؟

- ما هو الموقع المخصص لهذا الحدث السياسي الهام بالنظر إلى تأثيره وتداعياته على المستقبل السياسي للمجتمع الجزائري ؟

- هل يوجد اختلاف بين التناول الإعلامي لنفس الموضوع من خلال الصحف محل الدراسة ؟

وقام بتقديم مجموعة من الفرضيات التي استخلصها من ملاحظته الأولية وهي:

- دعمت الصحف الحكومية مسارات التعديل الدستوري منذ عام 1996.

- عارضت الصحف الخاصة مسارات التعديلات الدستورية منذ عام 1996.

- حجم التغطيات في الصحف الحكومية أكبر منه بالنسبة للصحف الخاصة .

- ضمن الخدمة العمومية خصصت الصحف الحكومية جزءا من مادتها الإعلامية لتقديم الرأي المعارض للتعديلات .

- لم تعتمد الصحف الحكومية على أساليب الرأي واكتفت بالأنواع الصحفية الإخبارية.

- استخدمت الصحف الخاصة الرسوم الكاريكاتيرية بصورة أكثر لإبراز موقفها من التعديلات الدستورية؟

منهج الدراسة والعينة :

اعتمدت هذه الدراسة أساسا على المنهج الوصفي وعلى أداة تحليل المضمون لدراسة وتحليل المواد الإعلامية المنشورة في الصحف محل الدراسة حول التعديلات الجزئية في الدستور الجزائري وإلى جانب

هذا المنهج اعتمدت الدراسة أيضا على المنهج المقارن لمقارنة التوجهات بين الصحف الحكومية والخاصة وقد قام باعتماد العينة القصدية لاختيار أعداد الصحف المراد إجراء الدراسة عليها .

نتائج الدراسة:

– أظهرت نتائج الدراسة بان صحيفة الوطن هي التي عارضت مسار التعديلات الدستورية، في حين تعاملت معه صحيفتا الخبر والشروق بطريقة أخرى سمحت بإبراز التوجهات المعارضة والمحايدة والمؤيدة في سياق ضمن الخدمة الإعلامية التي تقدم الحدث للقارئ وتترك له حرية الاختيار واتخاذ مواقفه بعيدا عن أي توجيه أو وصاية .

–كان حجم التغطيات الإعلامية متوازنا خلال فترة عام 1996 لكن المساحة المخصصة لتغطية الحدث عام 2008 كانت ضئيلة بالنسبة للصحف الخاصة مقارنة مع الصحف الحكومية التي اعتبرت هذا الحدث من أبرز اهتماماتها اليومية لأنه يندرج صمن أولويات العمل الحكومية .

–لم تخصص الصحف الحكومية المجال لإبراز الانتقادات الموجهة لمشاريع التعديلات الدستورية وتحولت الخدمة العمومية للصحف الحكومية إلى دفاع عن المشاريع الحكومية السياسية والتزمت بتأييدها التام على العكس مما تحدده القوانين المحددة لوظيفة الإعلام العمومية والذي من المفروض أن يمنح الفرصة لكل الآراء والتوجهات في سياق خدمة إعلامية هادفة وموضوعية .

– إن التناول الإعلامي لمسالة التعديلات الدستورية كقضية سياسية تهم الرأي العام الجزائري لم تكن بطريقة مماثلة بين الصحف الحكومية والصحف الخاصة التي اختلفت هي أيضا فيما بينها في طريقة تناول ونقل هذا الحدث السياسي الهام بحيث أن المؤشرات الكمية التي توصلت إليها تؤكد اختلاف توجهات التناول التي تعكس مدى تأثير نمط الملكية الصحفية بالدرجة الأولى وارتباطه الوثيق بتحديد الاهتمامات السياسية والإعلامية للصحف .

- كشفت الدراسة أن الصحف الخاصة وفي الفترة الأولى 1996 كانت تتعامل مع الحدث وفق توجهات مختلفة حددتها مواقف متباينة لها وهو نفس المسار الذي اتخذته خلال فترة 2008.

التعقيب على الدراسة:

تمكن الباحث في هذه الدراسة من تقديم نتائج وإجابات للأسئلة الفرعية والإشكالية الأساسية لبحثه التي تبحث في كيفية تناول الصحف الخاصة والحكومية لقضية التعديل الدستوري لهاتين السنتين المدروستين، وقد قدم مجموعة من الفروق التي توضح كيفية معالجتهن لهذه القضية وطبيعة توجه هذه الصحف وقد وفق في معالجته للموضوع، وما أفادنا من هذه الدراسة أنها ساعدتنا في صياغة الأسئلة الفرعية كما اعتمدنا عليها في أخد فكرة أولية حول كيفية بناء استمارة تحليل المضمون كونها دراسة تحليلية للمضمون .

الدراسة الثانية:

للطالبة أمينة علاق بعنوان:" **الأحداث السياسية في الصحافة الجزائرية" –دراسة تحليلية مقارنة لمضمون جريدتي الخبر والشروق اليومي–** وهي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بجامعة منتوري قسنطينة تخصص صحافة وأشرف عليها الأستاذ الدكتور حسين خريف في السنة الجامعية 2009-2010.

انطلقت الباحثة فيها من تساؤل رئيسي وهو كيف عالجت الصحافة الجزائرية الأحداث السياسية وما هي الخلفيات التي يحملها هذا الإعلام السياسي؟

اندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- إلى أي مدى تعكس الأحداث السياسية المعروضة في الصحافة الجزائرية الأجندة المتبناة من طرف الصحف الجزائرية ؟

– هل هناك اهتمام بالأحداث السياسية الوطنية على حساب الأحداث الدولية من طرف الصحف الجزائرية ؟

– هل هناك قالب فني محدد تعرض فيه الصحف الجزائرية الأحداث السياسية أم أن هناك تنوعا في القوالب المستخدمة ؟

وللدراسة مجموعة من الفرضيات هي:

– تولي الجريدتان اهتماما بتغطية الأحداث الوطنية أكثر من الأحداث السياسية الدولية.

– تتبع جريدتا الخبر والشروق اليومي خطا افتتاحيا معارضا للسلطة.

– تعتمد الجريدتان في عرض الأحداث السياسية على قالب الخبر دون توظيف المواد الداعمة للنشر.

منهج الدراسة وعينتها:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح والمنهج المقارن واختارت أداتين لجمع البيانات وهما سبر الآراء عن طريق استمارة استبيان وتحليل المضمون عن طريق استمارة تحليل المضمون، وقد تم اختيار مفردات الدراسة عن طريق العينة العشوائية الدائرية المنتظمة.

نتائج الدراسة: توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج التي تثمن بحثها العلمي وتجيب عن تساؤلها الرئيس والأسئلة الفرعية من بينها ما يلي:

– تبين أن كل من جريدتي الخبر والشروق اليومي توليان اهتماما بتغطية الأحداث السياسية الوطنية أكثر من الأحداث السياسية الدولية.

– كل من جريدتي الخبر والشروق اليومي تتبعان خطا معارضا للسلطة، لكن اتضح أن جريدة الخبر كانت الأكثر معارضة مقارنة بجريدة الشروق اليومي.

– كل من جريدة الشروق اليومي والخبر تعتمدان على قالب الخبر لعرض مضامين الأحداث السياسية أكثر من القوالب الفنية الأخرى.

– كلا الجريدتين تعتمدان على مواد داعمة للنشر في عرضهما لمضامين الأحداث السياسية مع وجود تركيز أكثر على توظيف الصور.

التعقيب على الدراسة:

استطاعت الباحثة في هذه الدراسة التحليلية المقارنة بين جريدتي الشروق اليومي والخبر باعتبارهما صحيفتين جزائريتين تعالجان الموضوع المدروس من خلال كيفية المعالجة، كثافتها وحتى نوعية المضامين ومصدرها وغيرها من المقارنات التي أجريت عن طريق اعتمادها لاستمارة تحليل المضمون بفئاته بالإضافة إلى الاستمارة الميدانية التي اعتمدتها لمعرفة اتجاهات جمهور القراء اتجاه هاتين الصحيفتين، وهذا كله أدى إلى الوصول لنتائج علمية ثمنت دراستها، وقد استفدنا من هذه الدراسة المشابهة من خلال إعطاءها لنا لمحة عن كيفية القيام بتحليل المضامين الصحفية.

الدراسة الثالثة:

للطالب فرحات مهدي بعنوان:" **دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر"–** دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي– وهي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بجامعة وهران بالمدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية تخصص علوم الإعلام والاتصال وأشرف عليها الأستاذ الدكتور عبد الإله عبد القادر في السنة الجامعية 2009 – 2010 .

انطلق الباحث في دراسته من تساؤل رئيسي هو كالتالي :

ما هي الأساليب الصحفية المنتهجة من طرف جريدة الشروق اليومي في تكوين الرأي العام الجزائري إزاء التعديل الدستوري 2008؟

وللإجابة عن هذا التساؤل طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي دوافع جريدة الشروق اليومي في تغطيتها للتعديل الدستوري 2008؟

- ما طبيعة الخطاب المتداول الذي تبنته جريدة الشروق اليومي حيال موضوع التعديل الدستوري 2008، وماهي اتجاهاتها؟

- هل تمكنت جريدة الشروق اليومي من التأثير على القارئ الجزائري؟

- هل هناك ازدواجية في الخطاب الإعلامي لجريدة الشروق اليومي؟

وبطبيعة الحال وضع الباحث مجموعة من الفروض:

فرضه الرئيسي هو أن جريدة الشروق اليومي قد استغلت فيما يخدم صالحها التوافق الحاصل في المشهد السياسي الجزائري حول التعديل الدستوري وتبني هذه الرؤية السياسية المساندة للمشروع من خلال تغطيتها ومعالجتها لموضوع التعديل الدستوري 2008 م، أما بالنسبة لفرضيات البحث الفرعية فهي كالتالي:

- توظيف جريدة الشروق اليومي للإستمالات العاطفية على حساب الإستمالات المنطقية في معالجتها لموضوع التعديل الدستوري 2008.

- تمكن جريدة الشروق اليومي في تكوين الرأي العام من خلال أساليبها واستغلال قدراتها الاقناعية.

منهج الدراسة وعينتها:

بما أن هذه الدراسة متعلقة بمضمون الصحف فقد اعتمد الباحث على منهج تحليل المضمون، الذي يقوم على أدوات تقوم على تقطيع النص إلى وحدات تدعى بوحدات التحليل للمضامين المراد دراستها والتي اختارها من مجتمع البحث والمتمثل في جريدة الشروق اليومي، وذلك باختياره للعينة المناسبة من المجتمع الذي خصه بالبحث وهي عينة قصدية والتي تم بموجبها اختيار ثمانية عشر مقالا كعينة للبحث.

نتائج الدراسة:

ومن ضمن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة بعد التحليل الكمي والكيفي لمقالات جريدة الشروق اليومي في الفترة المختارة نجد ما يلي:

-أن حجم التغطية الإعلامية التي لم تتجاوز العشرين مقالا خاصا بهذا التعديل ومن بينها افتتاحيتان فقط قد اعتبرناها دليلا على عدم إعطاء جريدة الشروق اليومي الأهمية الكاملة للقضية المدروسة.

-نوعية التغطية ومضمونها فكانت جل المقالات مخصصة لرجال السلطة ونشاطاتهم وتصريحاتهم الموالية للتعديل الدستوري وعدم فتح المجال الكافي للأصوات المعارضة لهذا المشروع.

-المقالات في هذه الجريدة كانت معاكسة لخط الجريدة والتي انتقدت فيها مشروع تعدل الدستور 2008 وقد جاءت جلها في الصفحات الأخيرة للجريدة كركن الأقلام الخمس.

-اتضح جليا الولاء السياسي لجريدة الشروق اليومي لأحزاب التحالف الجزائري الموالية للسلطة والتي راهنت وصادقت على مشروع التعديل الدستوري عبر استفتاء برلماني من خلال التغطية الواسعة التي خصصتها الجريدة لأحزاب التحالف الرئاسي على مدار فترة الدراسة.

التعقيب على الدراسة:

استطاع الباحث في دراسته هذه أن يعالج دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر بالاعتماد على التحليل الكمي والكيفي للمضامين الإعلامية لصحيفة الشروق اليومي مما ساعده على الوصول لنتائج تثبت موقف الصحيفة إزاء قضية التعديل الدستوري وكيفية مساهمتها في التوجيه والتأثير في الرأي العام من خلال أساليب معالجتها لهذه القضية، وما أفادنا من هذه الدراسة أنها قد قدمت لمحة تاريخية عن تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بالإضافة إلى أنها قد قامت بتوجيهنا لبعض المراجع المرتبطة بالموضوع كونه يتماثل مع موضوعنا من حيث القضية المعالجة كقضية سياسية في الصحافة المكتوبة الجزائرية.

الدراسة الرابعة:

للطالب بن صالح جعفر تحت عنوان "**الاتصال السياسي في الجزائر المعالجة الإعلامية للملف الصحي لرئيس الجمهورية**" –جريدتي الخبر والشعب نموذجا– هي مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد القادر في السنة الجامعية 2012-2013 بجامعة وهران كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم علوم الإعلام و الاتصال و التي انطلقت من تساؤل رئيسي هو: إلى أي مدى ساهمت الصحافة الخاصة لجريدة الخبر في تدارك غياب إستراتيجية اتصال سياسي لدى السلطة السياسية في الجزائر من خلال الدفاع عن رئيس الجمهورية خلال فترة علاجه؟ وترتب عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

-لماذا عجز الاتصال الرسمي في التصدي للإشاعات والحملة الإعلامية التي استهدفت رئيس الجمهورية والدولة الجزائرية؟

-هل هامش الحرية الذي حققته الصحافة الخاصة على غرار جريدة الخبر سمح لها بالرد على هذه الحملات الإعلامية؟

فرضياته:

-الصحافة المكتوبة الخاصة ممثلة في جريدة الخبر استطاعت بخطها الافتتاحي الحر واحترافيتها اكتساب مصداقية وقوة تأثير في الرأي العام الداخلي والخارجي.

-الأنظمة السياسية المتسلطة التي تفتقد لإستراتيجية اتصال سياسي هي الأكثر عرضة للحملات الإعلامية الخارجية والشائعات وكلما كان النظام ديمقراطي وشفاف زادت مناعته.

-تحويل الصحافة المكتوبة العمومية إلى وسائل للدعاية الرسمية وخطابات السلطة القائمة يفقدها فعاليتها ومصداقيتها بالتالي يجعلها دون جدوى في أوقات الأزمة.

-الصحافة الحرة هي أحسن وسيلة للدفاع عن المصالح العليا للبلاد.

منهج الدراسة وعينتها:

بحكم اهتمام الدراسة التالية بمحتوى المقالات في الجرائد فالمنهج الذي اعتمدته هو منهج تحليل المحتوى الذي يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما يقال عن موضوع معين في وقت معين والذي اعتمده الطالب لتحليل مضامين صحيفة الشعب وصحيفة الخبر كمجتمع بحث للدراسة وقد قام باختيار عينة البحث وهي عينة قصدية.

نتائج الدراسة:

بالنسبة لما تم استخلاصه بعد التحليل الكمي والكيفي فهو كالتالي:

- جريدة الخبر نجحت في معالجة قضية مرض الرئيس منذ نقله للعلاج في فرنسا بتقديم معلومات يومية نقلا عن مصادر مختلفة رسمية وغير رسمية لتدارك الصمت الرسمي حيال مرض الرئيس.

- استطاعت جريدة الخبر استقطاب انتباه القراء من خلال طريقة الانتقاء والتوزيع للمواضيع على الصفحات وطريقة الكتابة والمعالجة الطباعية.

- المعالجة الإعلامية لمرض الرئيس بينت حاجة النظام السياسي الماسة إلى صحافة مكتوبة حرة ومستقلة ذات مصداقية في أوقات الأزمات السياسية للدفاع عن المصالح العليا للبلاد.

- اتضح جليا افتقار السلطة السياسية في الجزائر لإستراتيجية اتصال رسمي فعالة بعيدا عن ردود الفعل والتصريحات الرسمية الارتجالية التي تنفخ الروح في الأزمة وتساهم في تعميمها عوض تفويضها وتفتح الباب على مصراعيه للإشاعة.

التعقيب على الدراسة:

تمكن الباحث بعد قيامه بالتحليلات الكمية والكيفية بالتوصل إلى استنتاجات بشأن غياب إستراتيجية اتصال سياسي للجزائر، وهذا ما سمح بإطلاق إشاعات وحملات إعلامية خارجية ضد

مرض الرئيس السابق، وأن الصحافة الخاصة موضع الدراسة قد تداركت غياب هذه الأخيرة وعوضتها في ظل حظيها بهامش من الحرية، وقد نجحت في الرد على هذه الحملات وأكدت الدراسة بضرورة وجود هذا الهامش من الحرية لدى الصحف الجزائرية، وقد استفدنا من هذه الدراسة في معرفة أهمية الاتصال السياسي في الأنظمة السياسية الديمقراطية كوسيلة للدفاع عن المصالح العليا للبلاد، وهنا يتجلى دور وسائل الإعلام في المجتمع بالإضافة كما أنها قد قدمت لنا عونا من خلال الفصلين الثاني والثالث الخاصين بالاتصال السياسي تعريفه ووظائفه والفصل الخاص بعلاقة السلطة بالصحافة وفي خطوات منهج تحليل المضمون كذلك.

1-2 الإطار المنهجي للدراسة:

1-2-1 مجالات الدراسة: وتتمثل فيما يلي:

أ-المجال الزمني: يحدد المجال الزمني بالفترة التي استغرقناها لإنجاز بحثنا والذي استغرق من بداية شهر فيفري إلى غاية شهر سبتمبر.

ب-المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني في دراستنا التحليلية المعنونة بالمعالجة الصحفية للأخبار السياسية في الصحافة المكتوبة الجزائرية " دراسة تحليلية لنشاطات الرئيس في جريدة الخبر" في الصحيفة المكتوبة الخبر وهي يومية جزائرية تصدر باللغة العربية وتوزع عبر كامل التراب الوطني في 48 ولاية وقد صدر أول عدد لها بتاريخ 1 نوفمبر 1990.

نبذة عن صحيفة الخبر:

تأسست الشركة ذات أسهم الخبر بعقد توثيقي بتاريخ 1 سبتمبر 1990 من طرف مجموعة من الصحفيين العاملين بيوميتي المساء والشعب وكان عدد الأعضاء المؤسسين لها 26 صحفي من

الصحافة العمومية، ظهرت صحيفة الخبر على شكل شركة مساهمة برأسمال ابتدائي يقدر ب 30.26.000 دج.

صدر العدد الأول من يومية الخبر في 1 نوفمبر 1990 وتعد أول جريدة تنتمي إلى القطاع الخاص صدرت باللغة العربية واتخذت في بدايتها دار الصحافة في ساحة أول نوفمبر بالعاصمة كمقر لها، لتنتقل في 2008 إلى مقرها الجديد بحيدرة، ويتكون فريق عملها من أكثر من 250 شخص بين صحفيين دائمين و مصورين ومراسلين من داخل الوطن وخارجه، وتملك الخبر 48 مكتبا عبر التراب الوطني و7 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية.

استطاعت أن تحقق نجاحا في مشوارها رغم العراقيل التي واجهتها منذ نشأتها، فقد أصبحت الصحيفة من بين الصحف الأكثر توزيعا في الجزائر إذ ارتفع سحبها إلى ما يقارب 500000 نسخة في 2005.

وقد حرصت الخبر منذ نشأتها على الحفاظ على استقلاليتها ومصداقيتها اتجاه القراء وذلك بالتركيز على المهنية والتسيير الجيد باعتماد الكفاءات والتكوين المستمر لطاقمها وانتقاءها للأخبار وفق شروط سطرتها في ثلاثة قواعد وهي أن يكون الخبر:

-جديدا أو يحمل تفاصيل جديدة.

-موثوق حرصا على مصداقيتها لدى القراء.

-مهم وقادرا على استقطاب اهتمام شريحة القراء.[1]

[1] فوزية عكاك، "القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2012، ص 238.

1-2-2 نوع الدراسة ومنهجها:

تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، أو جماعة أو فرد. وتهدف لدراسة الحقائق والمعلومات المتعلقة بالظواهر والأحداث والأشخاص، أي أن غايتنا من هذه الدراسة الوصفية هو الحصول على معلومات كافية وواضحة عن الموضوع محل الدراسة، أما بالنسبة للمنهج والذي يعرف لغة بأنه: "الطريق الواضح كقولك نهج فلان الطريق أي سلكه وانهج الطريق أي وضح واستبان وصار نهجا واضحا بينا والنهج هو الطريق المستقيم"[1]، أما المنهج بمعناه العلمي فيقصد به: " البرنامج الذي يحدد مسبقا سلسلة من المعطيات من أجل القيام بها وبذلك فان المنهج يوحي باتجاه محدد المعالم ومتبع بانتظام في عملية ذهنية".[2]

وبما أن دراستنا متعلقة بتحليل المضامين الصحفية بجريدة الخبر فان المنهج المتبع في هذا البحث العلمي هم منهج تحليل المضمون وبجدر الإشارة أن مفهومه قد تطور بتطور العلوم الاجتماعية والإنسانية فقد قلص عند بعضهم ليكون أداة بحثية وفقط وعند بعضهم مجرد أسلوب للتحليل وتطور عند البعض الأخر ليكون منهجا من مناهج الدراسة والتحليل، وتتنوع تعريفاته وقد اخترنا ما يلي:

تعريف **جانيس**: "هو الأسلوب الذي يستخدم في تصنيف المادة الإعلامية وتبويبها، ويعتمد أساسا على تقدير الباحث أو مجموعة الباحثين، ويتم بمقتضاه تقسيم المضمون إلى فئات بالاستناد إلى قواعد واضحة على افتراض أن تقدير القائم بالتحليل هو باحث علمي، ويتم تحديد نتائج تحليل المضمون وفق تكرارات الظهور أو ورود وحدات التحليل في السياق".[3]

[1] إبراهيم إمام، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، القاهرة، دار الفكر العربي، 1979، ص30.

[2] إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص ص9-10.

[3] عبد العاطي طه: مناهج البحث الإعلامي، مصر، دار كلمة للنشر و التوزيع، 2014، ص45.

تعريف **عامر مصباح**: "هو طريقة لقراءة الأفكار والرموز والخصائص النفسية والدوافع والسمات القيادية في خطابات رجال السياسة أو رجال الفكر أو قادة الرأي أو غيرهم ممن نريد بحث شخصيتهم ومعرفة أفكارهم وأهدافهم..."[1].

ويعرف أيضا بأنه:" منهج من مناهج البحث العلمي يسعى عن طريق المقاربة الكمية المنهجية للمضمون الظاهر للمواد الاتصالية إلى الحصول على الاستدلالات الكيفية".[2]

يمكننا القول أننا قد اعتمدنا على تحليل المضمون كمنهج لدراستنا إذ يعد نوعا من القراءة التحليلية الممنهجة التي تصبو للوصول إلى معاني واستدلالات مختلفة عن القراءة التقليدية السطحية للمضمون الظاهر في الصحف، الكتب والمقالات المتنوعة وحتى المضامين السمعية البصرية، وهذا ما نسعى إليه نحن في دراستنا باستعمال هذا المنهج بفئتيه.

1-2-3 أدوات البحث:

تتنوع الأدوات البحثية في كل دراسة بتنوع واختلاف الدراسة، نوعها ومنهجها أي أن طبيعة وعدد هذه الأدوات يحدد وفق ماهية الإشكالية المطروحة والأهداف المرجو الوصول إليها.

والتي تعرف بأنها: "الوسيلة آو الطريقة التي يستطيع بها الباحث حل مشكلته مهما كانت تلك الأدوات...حيث أن المشكلة المطروحة هي التي تحدد الأدوات التي يستعملها الباحث في بحثه بما يتناسب مع أداة المشكلة".[3]

[1] عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص100.

[2] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص21.

[3] وجيه محجوب، أصول البحث العلمي ومناهجه، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، 2005، ص150.

ولأن هذه الدراسة التحليلية قد تبنت منهج تحليل المضمون فأداتنا الرئيسة والوحيدة هي استمارة تحليل المضمون والتي تعرف بأنها:" عبارة عن نموذج يتم تصميمه بحيث يتضمن مجموعة من الفئات الرئيسية والفرعية التي على أساسها يتم تصنيف المضمون تحليله بما يتفق وأهداف الدراسة".[1]

هذه الاستمارة الخاصة بتحليل المضمون تصمم لجمع البيانات و رصد معدلات تكرار الظواهر في المواد التي يحلل محتواها ولإعداد هذه الاستمارة فوائد كثيرة لعل أهمها:

- تساعد الباحث على إتباع نظام واحد في تحليل البيانات.

- تساعد الباحث في رصد معدلات تكرار الظواهر رقميا ويذلك يمكن توظيف البيانات بأكثر من وسيلة لتحقيق أكثر من هدف.

- تساعد الباحث على التحليل السريع لمحتوى أكثر من مادة أو كتاب فيختصر الوقت والجهد وخاصة لو صممها الباحث بطريقة تدخل بها الحاسب الآلي.[2]

ونحن قمنا بتصميم استمارة تحليل المضمون لتحليل الأخبار السياسية المتعلقة بنشاط رئيس الجمهورية في الأعداد المختارة كعينة دراسة من صحيفة الخبر اليومية، وهذا بالاعتماد على وحدات التحليل وفئات التحليل الملائمة واللازمة لموضوع دراستنا.

وتعرف وحدات تحليل المضمون: بأنها الشيء الذي يمكن عده فعلا وهي أصغر عناصر تحليل المحتوى، ولكنها في الوقت ذاته من أهم هذه العناصر، وحدة التحليل هذه قد تكون كلمة واحدة أو رمزا أو اتجاها عاما Thème(تأكيد معين عن أحد الموضوعات) وقد تصل وحدة التحليل هذه إلى المقالة أو القصة الكاملة.[3]

[1] عبد العزيز بركات، مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية ومهارات التطبيق، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2011، ص56.

[2] رشدي أحمد طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004، ص187.

[3] أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص42.

في دراستنا هذه لم نكتفي في التحليل بوحدة فقط بل اعتمدنا على وحدتين نظرا لتفاوت أهميتها في عملية التحليل وهي كالتالي:

1-وحدة الموضوع: يقصد بها الوقوف على العبارات أو الأفكار الخاصة بمسألة معينة، ويعتبر الموضوع أهم وحدات تحليل المضمون عند دراية التأثير الناجم عن الاتصال، تستلزم هذه الوحدة الإدراك العام للموضوع المعالج.

2-وحدة الفكرة: اختيار الفكرة أيضا يثير ضرورة التمييز بين فكرة تبلغ ضعف مساحة فكرة أخرى تعني إعطاء الأولى درجتين والأخرى درجة واحدة.[1]

فئات التحليل:

بالنسبة لفئات التحليل التي يعرفها "سعد المشهداني" بأنها:" مجموعة التصنيفات التي يقوم الباحث بإعدادها طبقا لنوعية المضمون ومحتواه وهدف البحث في وصف المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور"[2]، إذ يعتمد تحليل المضمون في دقته وفعاليته إلى حد بعيد على تحديد فئات التحليل التي تعد من أهم الخطوات التي ينبغي أن يعطى لها حقها من الاهتمام كون التحديد الدقيق لهذه الأخيرة وارتباطها الوثيق بالأهداف المسطرة والمرجوة من هذه الدراسة يؤدي إلى الوصول لنتائج علمية متميزة والعكس صحيح، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على فئتي الشكل والمضمون بفئاتهم الفرعية وهي كالتالي:

أولا- فئات الشكل: وهي تلك الفئات التي تصف المحتوى الشكلي للمضمون المزمع دراسته، وعادة ما تحاول الإجابة عن السؤال: كيف قيل؟ وهي أحد ركائز تحليل المحتوى، فالشكل الذي يقدم به

[1] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني، أسس المناهج الاجتماعية، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012، ص ص57-58.

[2] سعد سلمان المشهداني، مناهج البحث الإعلامي، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الحديث، 2017، ص126.

المضمون إلى جمهور القراء أو المتفرجين أو المستمعين...من خلال مختلف قنوات الاتصال، يعد بالأهمية التي تجعل هؤلاء يميلون إلى الاضطلاع على المضمون أو لا[1].

وبالعودة إلى دراستنا وخدمة لأهدافها فقد قمنا باختيار من فئات الشكل ما يناسب الإجابة عن التساؤلات التي وضعناها في أول الدراسة وهذه الفئات هي:

1-شكل أو نمط المادة الإعلامية Type : تستخدم هذه الفئة للتفريق بين الأشكال والأنماط المختلفة التي تتخذها المادة الإعلامية في الوسائل الإعلامية المختلفة، ففي الصحف يمكن التفرقة بين المواد المنشورة على أساس الأشكال أو الأنماط[2]، وهي على النحو التالي:

- الخبر الصحفي: يعرفه "كارل وارين" أنه وجه من وجوه النشاط الإنساني يهم الرأي العام، أو جزءا منه على الأقل، ويسليه، ويضيف إلى معلوماته جديدا إذا قرأه.[3]

- التحقيق صحفي: يرى كل من "محمود علم الدين وليلى عبد المجيد" أنه تحر ودراسة وبحث حول قضية معينة أو ظاهرة أو فكرة تشغل اهتمام الجماهير في وقت ما، وتدور حولها سلسلة من التساؤلات والاستفهامات التي تحتاج لإجابة، وكذلك بعض المشكلات التي تحتاج لحلول من خلال الاستعانة بالمصادر المختلفة المتصلة بها سواء أكانت حية أو غير حية، وإجراء سلسلة من اللقاءات والبحث في الوثائق والتقارير والملفات وذلك كله سعيا وراء الوصول إلى النهاية إلى حلول وإجابات لها.[4]

كما يعرف بأنه فن من فنون الوصول إلى الحقائق حول موضوع من الموضوعات بالكلمة والصورة.[5]

[1] يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2007، ص44.

[2] منال هلال مزاهره، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، عمان، دار كنوز للمعرفة، 2010، ص ص173-175.

[3] نبيل حداد، في الكتابة الصحفية السمات، الأشكال، القضايا، المهارات والدليل، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2011، ص166.

[4] عبد المالك بن عبد العزيز بن شلهوب، التحقيق الصحفي أسسه، أساليبه واتجاهاته الحديثة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004، ص15.

[5] عد العزيز شرف، الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، القاهرة، دار قباء للنشر والتوزيع، 2000، ص312.

– المقال الصحفي: هو وسط بين المقال الأدبي والعلمي ففيه شيء من ذاتية الكاتب الأدبي وفيه شيء من موضوعية العالم...وهو أيضا على المستوى العملي، الذي يقف فيه الصحفي ليفسر للقراء أخبار البيئة التي يعيشون فيها، والبيئات التي يتصلون بها أثناء نقلها، وبعد نقلها والتعليق عليها، والصحفي في سبيل هذه الغاية يستخدم لغة يفهمها القراء وهو بدوره ينقسم إلى: المقال الافتتاحي، العمودي، المقال التحليلي والمقال النقدي.[1]

– التعليق الصحفي: هو نوع صحفي بالغ الأهمية، يستخدم من أجل تقديم رأي واضح وصريح ومعلن إزاء حدث أو واقعة، وهو ذو طابع فكري موجه أساسا إلى ذهن القارئ.[2]

– التقرير الصحفي: هو فن صحفي يقع بين الخبر والتحقيق الصحفي ويقدم مجموعة من المعلومات حول الوقائع في حركتها الديناميكية فهو إذا يتميز بالحيوية ولا يقتصر على الوصف المنطقي للأحداث وإنما يسمح بإبراز الآراء الشخصية للمحرر الذي يكتب التقرير.[3]

– الحديث الصحفي: يعتبر من أهم المواد الصحفية وأخطرها في فن التحرير الصحفي، فهو كثيرا ما يحمل مادة إخبارية ويجيب عن الكثير من الأسئلة التي تشغل بال الناس فيما يسمونه بأحداث الساعة وكثيرا ما يتضمن الرأي الفاصل في مسألة يتلهف العالم على معرفة الرأي فيها.[4]

[1] محمد فريد محمود عزت، المقالات والتقارير الصحفية أصول إعدادها وكتابتها، د ب ن، د د ن، 1998، ص7.

[2] امينة علاق، "الأحداث السياسية في الصحافة الجزائرية" دراسة تحليلية مقارنة لمضمون جريدتي الخبر والشروق اليومي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2010، ص37.

[3] باسم وحيد جوني،"سمات التقرير الصحفي في الصحافة العراقية"، مجلة مداد العرب، ع7، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 1فيفري 2013، ص 187.

[4] أمينة علاق، مرجع السابق، ص 38.

2- المساحة:

وهي الفئة التي تقيس الحجم المتاح من الجريدة أو المجلة أو النشرة...حيث أن عنصر الحجم أو الوقت، وهما يشيران إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع و تقديمه بحيث كلما زادت المساحة أو الوقت كلما كان دليلا على ازدياد الاهتمام.[1]

3- فئة اللغة المستخدمة: تعتبر فئة اللغة المستخدمة أهم الفئات في عملية التحليل نظرا لما يترتب عليها من نتائج مرتبطة بمدى فهم الرسالة الإعلامية واستيعابها من جانب جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين، حيث يمكن تقديم المواد الإعلامية بثلاث مستويات(الفصحى، الفصحى المبسطة، العامية) مع إمكانية المزج بينها، ويستهدف تحليل اللغة المستخدمة التعرف على النمط اللغوي السائد في تقديم معلومات معينة ومدى استخدام المستويات اللغوية المناسبة لنوع الجمهور المستهدف.[2]

4- فئة موقع المادة موضع التحليل: وهي من الفئات الشكلية التي توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوع، حيث تؤدي دراسة موقع المادة في الوسيلة الإعلامية ومقارنتها بالأهمية بالنسبة لكل موقع طبقا لما أسفرت عنه الدراسات القرائية والاستماع والمشاهدة إلى التعرف على درجة الأهمية النسبية الخاصة بكل موضوع من الموضوعات الخاضعة للتحليل.

5- فئة المعالجة التيبوغرافية: وهي المعالجة الطباعية للمادة الإعلامية والتي يمكن باستخدامها تحقيق تأثير ضخم على القراء وتكوين انطباع معين لديهم مرتبط بأهمية الموضوع ومن أمثلة المعالجة التيبوغرافية:

- استخدام عناوين رئيسية ضخمة بمساحات كبيرة سواء بامتداد الصفحة أو على عدة أعمدة.

- استخدام العناوين الفرعية مما يساعد مما يساعد على إغراء القارئ بمتابعة المادة المنشورة.

[1] تمار، مرجع سابق، ص49.

[2] مزاهرة، مرجع سابق، ص.172.

- استخدام الألوان والبنط الكبير.

- اعتماد الصور سواء كانت خاصة بالحدث والشخصية التي يدور حولها مضمون المادة الإعلامية.

6- فئة موقع ترتيب المادة الإعلامية: وهي الفئة التي تفترض أن إعطاء المضمون أولوية في الترتيب يشير إلى الأهمية فالخبر الأول في الصفحة الأولى يؤكد أهميته.[1]

7- فئة الأساليب الإقناعية: وهي الوسائل التي يوظفها المرسل من أجل تأكيد أقواله، أو تحقق أهدافه وقيمه، وتلخص بالإجمال في الأساليب العقلية والأساليب العاطفية.[2]

ثانيا- فئات المضمون: وهي تمثل مجموع الفئات التي تصف المعاني والأفكار التي تهتم بالإجابة عن السؤال:ماذا قيل؟ وتتضمن هذه الفئة بدورها فئات فرعية.[3] اخترنا منها ما يلي:

1- فئة الموضوع: والتي تستهدف الإجابة على السؤال: علام يدور محتوى الصحف وتستخدم أساليب للكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى بالموضوعات المختلفة التي تعرضها الصحف.[4]

2- فئة هوية الخبر: هي الفئة التي تكشف عن مكان وقوع الحدث، تستخدم هذه الفئة في الكشف عن اهتمام وسائل الإعلام بالأحداث التي تنشأ أو تقع في أقاليم ومناطق جغرافية التي تمثل اهتماما في سياسيته.[5]

3- فئة الفاعلين: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون أي مجموعة الأشخاص أو

[1] سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، 1999، ص270.

[2] محمد البشير بن طبة، "تحليل المحتوى في بحوث الاتصال: مقاربة في الإشكاليات والصعوبات"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،ع13، 14 ديسمبر 2015، ص 324.

[3] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال دروس نظرية وتطبيقات، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2017، ص59.

[4] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص ص 230، 231.

[5] جوهر الهالمي قشوط، مرجع سابق، ص63.

الهيئات... التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل.[1]

4- فئة الجمهور المستهدف: وهي التي تستهدف التعرف على الجمهور الذي يستهدف القائم بالاتصال في توجيه المادة الإعلامية إليه بصفة خاصة، وتفيد هذه الفئة في التعرف على ما إذا كان القائم بالاتصال جماعات وبما تتميز من خصائص وسمات والفرق بين ما يوجه إلى جماعة معينة وجماعة معينة وأخرى مختلفة.

5- فئة مصدر المعلومة: وهي الفئة الخاصة بالكشف عن الشخص أو المجموعة أو الجهة مصدر المعلومة، وتتمثل أهم هذه المصادر في الأشخاص، والصحف، والمحطات الإذاعية أو التلفزيونية والكتب والأفلام، والمصادر غير الشخصية، والوثائق وغيرها من المصادر المختلفة.[2]

6- فئة الأهداف: ويعني بها تحديد الأهداف التي يرغب صاحب المحتوى أو الرسالة توجيهها من خلال معالجته للموضوع المدروس.[3]

7- فئة القيم: تمكننا هذه الفئة من تصنيف القيم التي يريد القائم بالاتصال إيصالها للجمهور من خلال المادة الإعلامية المحررة وقد تكون هذه الأخيرة ضمنية أو صريحة.[4]

1-2-4 مجتمع البحث:

تعتبر مرحلة تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث العلمية، وهي تتطلب منا نحن كباحثين دقة بالغة حيث يتوقف عليها إجراء البحث، تصميمه وحتى كفاءة نتائجه، ويواجه الباحث عند شروعه في القيام ببحثه مشكلة تحديد نظام العمل أي اختيار مجتمع البحث الذي سيجري عليه دراسته و تحديده ويعرف هذا الأخير بأنه:المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى

[1] محمد منير حجاب، أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص37.

[2] مزاهره، مرجع سايق، ص173.

[3] بن طبة،مرجع سابق، ص324.

[4] حجاب، مرجع سابق، ص38.

الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة "[1]، كما يعرف أيضا بأنه:" مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات وبالتالي فهو جميع المفردات التي نريد معرفة حقائق عنها"[2]. وبما أن دراستنا ذات طابع تحليلي وصفي فإن مجتمع بحثنا هو مجموعة الأعداد الصادرة عن جريدة الخبر خلال فترة الدراسة، وقد عرف "سمير محمد حسين" مجتمع البحث في منهج تحليل المضمون على أنه:"جميع الأعداد التي صدرت من الصحيفة أو مجموعة الصحف التي تم اختيارها خلال الفترة المحددة للدراسة، أو جميع الكتب أو الوثائق أو المطبوعات المطلوب تحليلها أو جميع البرامج الإذاعية أو التلفزيونية، أو جميع الأفلام أو المسرحيات أو المسلسلات موضوع التحليل والتي أذيعت أو عرضت خلال فترة التحليل "[3].

1-2-5 عينة الدراسة:

نظرا لتعذر إجراء الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع البحث الخاص بالدراسة والمتمثل في أعداد صحيفة الخبر وجب علينا تحديد عينة الدراسة. والتي تعرف بأنها:" جزء من مجتمع البحث الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزء من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث"[4]، كما تعرف أيضا بأنها:" الجزء الذي يمثل مجتمع الأصل أو النموذج الذي يجرى الباحث مجمل محور عمله عليه"،[5] وقد تطلبت دراستنا اعتماد نوع من أنواع العينات الغير احتمالية وهي العينة العمدية أو القصدية أو كما تسمى عينة الاختيار بالخيرة بحيث يتم الاختيار في هذه العينة من الوسط من نوعيات معينة أي أن هناك تحيزا في الاختيار بناءا على معلومات إحصائية سابقة"[6]، هذا الاختيار يكون حسب طبيعة البحث بحيث يحقق هذا الأخير

[1] أحسن عبد الله باشيوة، نزار عبد المجيد البروادي وعدنان هاشم الساهراني، البحث العلمي-مفاهيم أساليب تطبيقات، عمان، الوارق للنشر والتوزيع،2010، ص ص 253،254.

[2] أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004، ص298.

[3] تمار، مرجع سايق، ص22.

[4] نادية سعيد عيشور، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع،2017، ص228.

[5] خالد أحمد فرحات المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله لعبيدي، مناهج البحث العلمي، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص229.

[6] مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، عمان، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، 2000، ص163.

هدف أو أهداف الدراسة المطلوبة[1]، أما عن طريقة توزيع العينة واختيارها في دراستنا فكانت عن طريق اختيار الأعداد التي تتناول المضامين السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون بطريقة عمديه كونها لا تعالج بصفة يومية أي قصدنا تلك الأعداد لما تتناوله من الأخبار المتعلقة بنشاط هذا الأخير في الفترة الممتدة من ديسمبر 2019 إلى غاية مارس 2020 وتبلغ عينتنا 12 عددا والجدول التالي يوضح الأعداد المختارة:

الجدول رقم (01) يمثل مفردات العينة القصدية المختارة من جريدة الخبر:

الأعداد	تاريخ الصدور	رقم الصدور
العدد 1	29 ديسمبر 2019	9428
العدد 2	30 ديسمبر2019	9429
العدد 3	6 جانفي 2020	9434
العدد 4	13 جانفي 2020	9440
العدد 5	14 جانفي 2020	9441
العدد 6	15 جانفي 2020	9442
العدد 7	30 جانفي 2020	9455
العدد 8	4 فيفري 2020	9459
العدد 9	11 فيفري 2020	9465
العدد 10	12 فيفري 2020	9466
العدد11	15 مارس2020	9493
العدد12	19 مارس 2020	9497

[1] محمد در، "أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي"، مجلة كنور الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع9، جانفي 2017، ص315.

1-3 المقاربة النظرية.

نظرية وضع الأجندة (نظرية ترتيب الأولويات) Agenda- Setting Theory

: مفهوم وضع الأجندة:

يعرف (M. Sanchez) عملية وضع الأجندة في الإعلام بأنها: العملية التي بواسطتها تحدد وسائل الإعلام بما نفكر وحول ماذا نقلق.

ويرى أن أول من لاحظ هذه الوظيفة هو "Lippmann "في العشرينات من القرن الماضي وأوضح أن الإعلام هو الذي يهيمن على خلق الصور في أذهاننا وأن رد فعل الجمهور يكون اتجاه تلك الصور وليس تجاه الأحداث التي تقع في البيئة المحيطة بنا إلى نموذج بسيط قبل أن نتعامل معها.[1]

في حين يعرفها "Steven Patterson" بأنها: العملية التي تبرز فيها وسائل الإعلام قضايا معينة على أنها قضايا مهمة وتستحق ردود فعل الحكومة.[2]

ويعرفها "Joseph Straubhaar & Robert la rose " بأنها: قدرة وسائل الإعلام على تحديد القضايا المهمة.[3]

نشأة نظرية ترتيب الأولويات:

ترجع أصول هذه النظرية لبحوث ترتيب الأولويات إلى "والتر ليبمان" من خلال كتابه بعنوان الرأي العام حيث يرى ليبمان أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصورة الذهنية لدى الجماهير وفي كثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل بيئات زائفة في عقول الجماهير وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال القضايا التي تهم المجتمع[4]، ففي العقد السابع من القرن الماضي شهدت

[1] منال هلال المزاهرة، نظريات الاتصال، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص330.

[2] محمد بن سعود البشر، مقدمة في الاتصال السياسي، الرياض، مكتبة العبيكان، 2008، ص 43.

[3] نسرين محمد عبده حسونة، "نظريات الإعلام والاتصال"، رسالة ماجستير منشورة، مصر، كلية الصحافة، 2015، ص64.

[4] نضال فلاح الضلاعين وآخرون، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، عمان، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014، ص248.

بحوث الإعلام والاتصال الجماهيري وخاصة الإعلام والاتصال السياسي نقطة تحول واضحة حيث يصف لنا الباحث الإعلامي أنه خلال الثمانينات من القرن الماضي بدأت عملية النحول من النموذج ألإقناعي إلى النموذج الصحفي حيث إن النموذج ألإقناعي يسعى لتقييم ممارسات وسائل الاتصال والإعلام على أساس فعاليتها في تهيئة الجماهير وتحريكها، بينما النموذج الصحفي يسعى إلى التأكيد على دور وسائل الإعلام كأدوات لتزويد الجمهور بالمعلومات اللازمة لهم في عقد مفهوم اختياراتهم حول الشؤون والقضايا العامة، حيث استلزمت هذه النظرة الجديدة جيلا جديدا من الباحثين الذين جمعوا مابين الخبرة في حقل الدراسات الاجتماعية والنفسية والسياسية، إلى جانب انخراطهم في حقل العمل الصحفي وهؤلاء تبلورت لديهم فكرة قيام وسائل الإعلام بدور رئيسي في تزويد الجمهور بالمعلومات لا في إقناعهم ومن هنا بدأ تركيز هؤلاء الباحثين على دراسة تأثيرات وسائل الإعلام على المستوى المعرفي أكثر من التأثير على الاتجاه.

وقد أستعير اسم هذه النظرية تحت هذا الاسم من فكرة جدول الأعمال الذي يبحث في اللقاءات والاجتماعات والذي يطلق عليه أجندة ، وأن فكرة هذه النظرية تقول أنه مثلما يحدد جدول الأعمال في أي لقاء ترتيب المواضيع التي سوف تناقش بناء على أهميتها أي أن تقوم وسائل الإعلام بالوظيفة نفسها أي لها جدول أعمالها الخاص وأجندتها، إن جدول أعمال وسائل الإعلام هو ما تبثه من برامج وما تعرضه من مواضيع حتى تبدو للجمهور أن هذه البرامج أو هذه المواضيع والأفكار أهم من غيرها وأولى بالاهتمام، من منطلق أن النظرية وفلسفتها تنطلق أو تلتقي مع القول المشهور لأحد علماء الاتصال وهو أنه مهم جدا لدرجة أنه حاضر دائما في وسائل الإعلام والأخر تافه للحد الذي لا يرى إلا نادرا في وسائل الإعلام، وتنبثق هذه النظرية في أساسياتها من قدرة وسائل الإعلام الإخبارية على إبراز أهمية القضايا السياسية وتشكيلها بذهن الجمهور وبشكل مبسط تقترح النظرية أن لوسائل الإعلام دورا في انتقاء وتسليط الضوء على بعض الأحداث أو الشخصيات أو القضايا المعينة وعبر تكرار هذه العملية من واقع الإنسان بين ما تقدمه وسائل الإعلام يبدأ

الجمهور في تبني الأجندة التي تطرحها هذه الوسائل الإخبارية بما يقوده للتصديق والاقتناع الفعلي بأهمية بروز هذه الأحداث والشخصيات والقضايا دون غيرها.[1]

مراحل تطور نظرية ترتيب الأجندة:

ويلخص كل من (brayant and Thompson) مراحل تطور بحوث وضع الأجندة في أربع مراحل وهي:

المرحلة الأولى: وتمثلها دراسة McCombs & Shaw عام 1972 والتي أثبتت نتائجها أن اهتمام الجمهور العام بالقضايا يتأثر باهتمام المحتوى الإخباري لوسائل الإعلام بالقضايا ذاتها.

المرحلة الثانية: (التكرار) عندما كرر هذان الباحثان عام 1977 تطبيق افتراضات نظرية وضع الأجندة من خلال دراسة تناولت القضايا البارزة لدى الناخبين، وقد أكدت نتائجها على أن هؤلاء الناخبين الذين يتعرضون بصورة كبيرة لوسائل الإعلام تتأثر أجندة اهتماماتهم بالقضايا المختلفة المطروحة ضمن أجندة هذه الوسائل.

المرحلة الثالثة: (دراسة المتغيرات الوسيطة) بالرغم من أن الدراسات الأولى والمبتكرة في مجال وضع الأجندة تناولت بالرصد والتحليل الارتباط المباشر بين أجندة وسائل الإعلام ومثليتها لدى الجمهور، فان دراسات أخرى تالية أكدت نتائجها على وجود مجموعة من المتغيرات الوسيطة المؤثرة في عملية وضع الأجندة.

المرحلة الرابعة: (التساؤل عمن يضع أجندة وسائل الإعلام) ويمكن أن نطلق عليها أيضا مرحلة الانتقال لدراسات بناء الأجندة فقد درس كل من الباحثين Kurt Long & Glady Engel Long عام 1893 العلاقة بين الصحافة والرأي العام خلال أزمة أو فضيحة Watergate الشهيرة، وأثبتا أن الفرضية الأصلية لنظرية وضع الأجندة تحتاج إلى توسيع مداها، واقتراحا توسيع المفهوم ليشمل مفهوم

[1] عبد الرحمان المشاقبة، نظريات الإعلام، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2019، ص ص92،91.

بناء الأجندة، وتمثل دراسة Shoemaker and Reese التي أجريت عام 1991 مثالا جيدا لدراسات هذه المرحلة، فقد تناولت هذه الدراسة دور المصادر المختلفة في عملية وضع أجدة وسائل الإعلام.[1]

فروض النظرية:

– إن الفرض الرئيس في معظم الدراسات الخاصة بوضع الأجندة هو الاتفاق بين ترتيب أجندة وسائل الإعلام ، وترتيب أجندة الجمهور للاهتمام بالقضايا والموضوعات الإعلامية أي وجود ارتباط ايجابي بين ترتيب اهتمام الجمهور بالقضايا والموضوعات.

– وتركز وسائل الإعلام على الأحداث العامة والقضايا لتحقيق التوحد الجمعي وتشكيل الخطاب الاجتماعي، وانتهت كثير من البحوث إلى أن الصحافة تنجح أكثر من التلفزيون في التأثير على أجندة الجمهور، ذلك أن التلفزيون يهتم أكثر بالقضايا العامة وليس الفرعية الأكثر تخصصا التي يمكن أن تهتم بها الصحف، حيث تهتم الصحف بالعمق والاهتمام بالتفاصيل.

– تبني النظرية أيضا على افتراض أن لوسائل الإعلام تأثير قوي على الجمهور.

– إن الاتصال يبدو كعملية تركز على المرسل كمحور رئيسي بها.

– تفترض النظرية أن الصحفيين ومصادرهم والجمهور يفسرون الخبر أو القضية بنفس الطريقة مشابهة تماما.

– تفترض هذه النظرية أن الوظيفة الأساسية لوسائل الاتصال هي فيما يجب أن يفكر به الجمهور وليس كيف يفكر.

– تفترض أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على وسائل الإعلام بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في

[1] أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 17،18.

طبيعتها ومحتواها بحيث تصبح هذه الموضوعات أهم بكثير مما لا تطرحه وسائل الإعلام من موضوعات أخرى.[1]

- وسائل الاتصال هي التي توجه اهتمام الجمهور نحو قضايا بعينها، وهي التي تطرح الموضوعات عليه، وهي التي تقترح ما الذي ينبغي أن يفكر فيه وما الذي ينبغي أن يعرفه أو يشعر به.[2]

أنواع بحوث وضع الأولويات:

- حدد شاو و مارتن Shaw and Martin أربعة أنواع لقياس ترتيب الأولويات وهي :

1- نموذج يركز على قياس أولويات اهتمامات الجمهور، وأولويات اهتمامات وسائل الإعلام اعتمادا على المعلومات التجميعية.

2- نموذج يركز على مجموعة من القضايا، ولكن ينقل وحدة التحليل من المستوى الكلي الذي يعتمد على معلومات تجميعية إلى المستوى الفردي.

3- نموذج يعتمد على دراسة قضية واحدة في وسائل الإعلام، وعند الجمهور انطلاقا من فكرة أن التأثير يختلف من وقت لآخر.

4- نموذج يدرس قضية واحدة، وينطلق من الفرد كوحدة التحليل.[3]

الانتقادات الموجهة لنظرية ترتيب الأولويات:

يرى "ملفين ديفلير" إن دراسة إعداد جداول الأعمال أصبحت الآن من الأبحاث التقليدية المستقرة، وأن نتائجها يمكن بحثها من جميع النواحي وأن أهميتها تظهر أكثر في العملية الديمقراطية

[1] عبد الحافظ عواجي صلوي، نظريات التأثير الإعلامية، مصر، 25 جوان 2011، ص.24.

[2] خضرة عمر المفلح، الاتصال المهارات والنظريات وأسس عامة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص158.

[3] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص291.

الشاملة، بينما يرى آخرون أن هذه النظرية يكتنفها الكثير من الإشكاليات من أهم هذه الإشكاليات:

– ما يراه " دينيس ماكويل " من أن هذه النظرية لها حدود واتصال من زوايا عديدة بمداخل أخرى ليست واضحة بما فيه الكفاية مثل نظرية الاستخدامات والإشباعات، ونموذج انتشار المعلومات وبالتالي عدم كفاءتها كنظرية ومرشد في البحث، ولهذا فانه ربما يكون من الأفضل أن تعمل في إطار نظرية التعلم والتنشئة الاجتماعية.

– تواجه هذه النظرية مشكلة السببية بمعنى هل وسائل الإعلام هي السبب في ترتيب أجندة الجمهور أم أن إدراك وسائل الإعلام هي السبب في ترتيب أجندة الجمهور أم أن إدراك وسائل الإعلام لأولويات أجندة الجمهور هو السبب في وضع أجندة وسائل الإعلام ويحتاج حل هذه الإشكالية إجراء العديد من الدراسات التي تعتمد على أكثر من فترة زمنية، حتى يمكن تتبع اتجاه السببية.

– من أسباب التحيز في دراسات وضع الأجندة أن الموضوعات الخاضعة للدراسة قد تحظى بكثير من الأهمية من جانب الجمهور لأسباب أخرى على سبيل المثال فإن التغطية الإعلامية لمرشح معين تتأثر إلى حد كبير بالتغطية الإعلامية ككل ومن الصعب فصل التغطية الخاصة بمرشح معين، وقضية معينة، والأكثر من ذلك أن الجماهير قد تكون لها موضوعات ذات أهمية كبيرة على الرغم من أنها لا تحظى باهتمام وسائل الإعلام.[1]

– رأى E. Griffin انه على الرغم من أن ماكومبس وشو اعتبرا أن وظيفة الأجندة حقيقة قائمة، فان البحوث التالية خلال العقدين السابقين أثبتت أنها نتيجة محتملة وليست مؤكدة، فتحديد أجندة الجمهور اختلف كثيرا من بحث لآخر، وبالتالي يعتبر سابقا لأوانه القول بأن وظيفة الأجندة الإعلامية هي ترتيب أولويات الاهتمام بالنسبة للجمهور أو ترتيب أجندة الجمهور.[2]

[1] محمد حسين إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003، ص ص276،277.

[2] محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب نشر توزيع طباعة، 2004، ص.353.

– اعتمد الباحثون المؤيدون لهذه النظرية أي الأجندة الإعلامية على مكونات سطحية ظاهرية ففي تحديدهم لأهم القصص الخبرية التي يقدمها الإعلام في تغطيته، لجأ الباحثون إلى حصر عدد القصص المتناولة لقضية ما واعتباره مقياسا لتحديد أجندة وسائل الإعلام حول هذه القضية.[1]

1-3-1 إسقاط النظرية:

إن اعتمادنا على هذه النظرية دون غيرها من النظريات كونها الأكثر ملائمة لطبيعة موضوعنا أو بحثنا العلمي، إذ أن فكرتها الأساسية هي أن وسائل الإعلام بمثابة الأجندة التي ترتب أولويات الجمهور من خلال ما تطرحه من قضايا يتم اختيارها دون غيرها لمعالجتها مع التركيز عليها من خلال كثافة واستمرارية المعالجة القضايا لما لها من أهمية لهذه الوسيلة الإعلامية بالإضافة إلى توافقها مع سياستها التحريرية ، توجهاتها وملكيتها. هذا الاهتمام والتركيز الدائم على معالجة هذه المضامين يخلق رغبة لدى الجمهور لمعرفة الجديد حول هذه القضايا، وبناءا على ما سبق فنحن في دراستنا أمام وسيلة إعلامية والمتمثلة في صحيفة الخبر اليومي كصحيفة مكتوبة جزائرية نسعى لمعرفة أولويات هذه الجريدة ومدى الاهتمام الذي توليه للأخبار السياسية المتعلقة بنشاط رئيس الجمهورية على حساب القضايا الأخرى، وبالتالي فجريدة الخبر في إطار وظائفها الأساسية ستسعى لتغطية نشاطات الرئيس حسب ما يتوافق وسياستها التحريرية وأجندتها الإعلامية، فجريدة الخبر عبارة عن نسق له وظيفة ودور في المجتمع في إطار مرجعية وأجندة معينة تسير وفقها.

[1] عبد الرحمان المشاقبة، 2019، مرجع سابق، ص93.

2 مدخل إلى الصحافة المكتوبة والخبر السياسي

تمهيد

2 –1 الصحافة المكتوبة في الجزائر.

2-1-1 نشأة الصحافة المكتوبة الجزائرية.

2-1-2 أهمية الصحافة المكتوبة.

2-1-3 أنواع الصحافة المكتوبة.

2-1-4 خصائص الصحافة المكتوبة.

2-1-5 وظائف الصحافة المكتوبة.

2-2 الخبر الصحفي السياسي.

2-2-1 عناصر الخبر الصحفي السياسي.

2-2-2 أنواع الخبر الصحفي.

2-2-3 مصادر الخبر الصحفي السياسي.

2-2-4 خصائص الخبر الصحفي.

2-3 ماهية الإعلام السياسي.

2-3-1 تعريف الإعلام السياسي.

2-3-2 نبذة تاريخية حول نشأة الإعلام السياسي.

2-3-3 وظائف الإعلام السياسي.

2-3-4 أهمية الإعلام السياسي.

2-3-5 أهداف الإعلام السياسي.

2-4 علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية في الجزائر.

2-4-1 علاقة الصحافة المكتوبة والنظام السياسي في الجزائر.

2-4-2 آليات التأثير بين السلطة السياسية والصحافة المكتوبة.

2-4-3 دور الإعلام في إطار النظام السياسي.

2-4-4 قوانين العلاقة بين السلطة والإعلام.

تمهيد:

تعمل الصحافة المكتوبة في المجتمعات عامة على تأدية دورها المنوطة به بالإخبار والإعلام ونشر الأفكار للناس في المجالات المتنوعة من خلال ما تحمله من مقالات وأخبار، والصحافة الجزائرية لا تخرج عن هذا النطاق فهي تؤدي وظائف الصحافة وترتبط كغيرها بكل الأصعدة ومن أهمها الصعيد السياسي، إذ تعمل الصحافة الجزائرية على رسم صورة للواقع السياسي الجزائري ولكن هذه الصورة تختلف باختلاف ملكية الصحيفة وتوجهاتها السياسية وعلاقتها بالنظام السياسي خاصة فالصحيفة التي تعود ملكيتها للدولة تختلف معالجتها للأخبار السياسية عن صحيفة خاصة مستقلة هذه الأخيرة التي ظهرت بعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية، وعلى هذا فنحن باختيارنا لصحيفة الخبر المستقلة نسعى لفهم الصورة الحقيقية للواقع السياسي الجزائري ولفهم علاقة الصحافة بالسلطة في الجزائر فقد قمنا بإعداد هذا الفصل المعنون بمدخل إلى الصحافة المكتوبة والأخبار السياسية إذ تناولنا في هذا الفصل النظري أربعة مباحث أولها الصحافة المكتوبة في الجزائر، نشأتها، أهميتها، أنواعها، وظائفها وخصائصها، ليليه مبحث الخبر السياسي عناصره، أنواعه، مصادره وخصائصه، المبحث الثالث بعنوان ماهية الإعلام السياسي تناولنا فيه تعريفه، نشأته، وظائفه، أهميته وأهدافه. واختتمنا الفصل النظري بمبحث حول علاقة الصحافة المكتوبة بالسياسة وأدرجنا فيه العناصر التالية علاقة الصحافة الجزائرية بالسلطة السياسية، آليات التأثير بين السلطة السياسية والصحافة المكتوبة، دور الإعلام في إطار النظام السياسي وأخيرا قوانين العلاقة بين السلطة والإعلام.

2-1 الصحافة المكتوبة في الجزائر.

2-1-1نشأة الصحافة المكتوبة الجزائرية:

عرفت عملية التأريخ لنشأة وتطور الصحافة الجزائرية اختلافا بين الباحثين والدارسين ولكن يجمع الكل بأن تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر على تقسيم التطور إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال.

-الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال:

تعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي عرف الإعلام المكتوب، وكان ذلك مع بداية الاحتلال الفرنسي الذي حمل معه، على غرار ما فعل نابليون في مصر، مطبعة وهيئة تحرير تمكناه من إصدار جريدة تعمل على رفع معنويات جيشه الغازي ودعم احتلاله للجزائر، فأصدر جريدة بريد الجزائر(l'estafette d'Alger) في يونيو 1830 في شاطئ سيدي فرج فاتحا بذلك عهد الصحافة الاستعمارية والتغريبية في الجزائر.[1]

حيث عرفت الصحافة الجزائرية في عهد الاستعمار ازدهارا نسبيا إذ أخذنا بعين الاعتبار عدد الصحف التي ظهرت في هذه الفترة إذ بلغت أكثر من 150 صحيفة وكذلك إذ أخذنا بالاعتبار نوعية مضمون هذه الصحافة ومن هذه الناحية يمكننا أن نصنف هذه الصحف إلى عدة أصناف انطلاقا من الأهداف السياسية التي ترمي إليها كل صحيفة ويبدو أنه يمكن استخراج أربعة أصناف رئيسية وهذه الأصناف هي:

الصحافة الحكومية: ويقصد بها الصحافة التي تشرف عليها الحكومة الفرنسية بواسطة ممثلها في الجزائر وهو الوالي العام ومعه جميع الإدارة الاستعمارية، والصحافة الحكومية لم تعرف تعددا كبيرا نظرا للوضع القانوني الفرنسي الذي يسمح للحكومة بامتلاك الصحف ولكن بتقديم إعانة مالية للبعض

[1] فضيل دليو، الاتصال مفاهيمه، نظرياته، وسائله، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص103.

منها ولكن هذه الصحف امتازت بالاستمرارية والديمومة، وهذا النوع من الصحافة بدأ الظهور سنة 1948 بإصدار جريدة المبشر واستمر هذا الظهور بدون انقطاع وأصدرت جريدة كوكب إفريقيا ما بين 1907 و1914 وجريدة النجاح ما بين 1919 و1956 ودام ظهورها حتى سنة 1956.

صحافة أحباب الأهالي: إن هذه التسمية الغريبة تشير إلى جماعة من الفرنسيين الذين استاءوا من السياسة الاستعمارية وأرادوا أن يقدموا يد المعونة إلى نخبة معينة من المسلمين الجزائريين حتى لا ييأسوا من الوجود الفرنسي في الجزائر وأول جريدة ظهرت جريدة المنتخب سنة 1882 التي كانت تدعو النخبة من المسلمين الجزائريين بأن يلتفوا وراء السياسة الفرنسية ومساندة الجريدة ومن جهة أخرى انتقدت الجريدة تصرفات الحكام الفرنسيين في الجزائر وتندد بأعمالهم التعسفية ضد المسلمين الجزائريين. وبعدما ظهرت صحيفة الأخبار سنة 1902 من طرف باروكاند في مدينة الجزائر وعاشت حتى سنة 1933 فقد قامت بالدفاع عن المعتقلين وتلتها جريدة منبر الأهالي سنة 1927 وجريدة الجزائر الجمهورية سنة 1937.

الصحافة الأهلية: وهي تلك الصحافة التي يقوم بها المسلمون الجزائريون من ناحيتي التسيير المالي والإداري ومن ناحيتي التحرير والتوزيع ويكون مضمونها متعلقا بالقضايا الإسلامية الجزائرية وبشؤونهم العامة في علاقتهم بالوجود الاستعماري في الجزائر وكانت البداية مع تأسيس جريدة الحق في عنابة سنة 1893 وجاءت بعدها مجموعة من الصحف كصحيفة الأمة سنة 1933 وصحيفة La Défonce الدفاع سنة 1934 والبصائر التي أسستها جمعية العلماء المسلمين سنة 1935.[1]

الصحافة الاستقلالية: وهي صحافة جزائرية لم تعترف بالوجود الفرنسي في الجزائر بل أخذت تحاربه بشدة وتنشر ما يقوي الوعي السياسي بوجود أمة جزائرية وبضرورة استرجاع الاستقلال، سواء كانت ناطقة بالعربية أو بالفرنسية وكان لها ارتباط وثيق بالحركة الوطنية في الجزائر، وقد مرت هذه الصحافة بثلاث مراحل:

[1] زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007، ص ص 27، 32.

- المرحلة الأولى من 1930 إلى 1943 م.

- المرحلة الثانية من 1943 إلى 1954 م.

- المرحلة الثالثة من 1954 إلى 1962 م.[1]

إن الصحف الجزائرية في فترة الاستعمار كانت تعيش واقعا صعبا يفقدها القدرة على الاستمرار بسبب ما تتعرض له من صعوبات مالية وإدارية، ناهيك عن الملاحقة من طرف السلطة الاستعمارية لها، الأمر الذي كان يعرضها للتعطيل والإغلاق، لأن أول ما يلفت النظر لمتتبع تاريخ هذه الصحافة هو التساقط المتتابع والانقطاع المستمر فإن أغلبها لا تعد أعمارها بالسنوات ولكن بالشهور والأيام.[2]

– الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال:

لقد عرفت الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال (1962) نقلة نوعية لكنها لم تكن شاملة ولا جذرية نتيجة الاستعمار الثقافي أكثر من 80% من الأميين مما يعيق تطور الصحافة المكتوبة عموما، وهنا سنحاول التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال وهي:

المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1965 تميزت بغياب نصوص جزائرية تنظم هذا القطاع وبإنشاء يومية (le peuple) و الشعب عام (1962) ومجلة الجيش révolution africaine (1963) وتأميم اليوميات الفرنسية التي كانت تصدر في أهم المدن الجزائرية لتعوض بيوميات جزائرية تصدر بالغة الفرنسية.[3]

[1] مهدي فرحات، "دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، المدرسة الدكتورالية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010، ص82.

[2] تيسير أبو عرجة، دراسات في الصحافة والإعلام، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000، ص 38.

[3] دليو، 2003، مرجع سابق، ص ص105،-107.

المرحلة الثانية: من 1965 إلى 1978 تميزت بتطور وتوسع معتبرين وبظهور أول لائحة خاصة بالإعلام أوكلتا للصحافة دور الخدمة العمومية وتنت تبعيتها للحكومة، كما تميزت هذه الفترة بتوقف يومية الحزب الشيوعي الجزائري في إطار صفقة سياسية مع الحزب الحاكم ويومية Alger le soir، كما تم تحويل يومية le peuple إلى El moudjahid هذه الأخيرة التي أعطي لها دفع كبير وأصبحت تسيطر على ساحة الإعلام المكتوب في الجزائر إلى حين بداية المرحلة الموالية وظلت باقي يوميات المرحلة الأولى على حالها مع ظهور أهم أسبوعية متفرنسة عرفتها الجزائر بعد الاستقلال: Algérie Actualité في أكتوبر 1965، تأسيس أول أسبوعية رياضية بالفرنسية " El Hadef "، أول مجلة دينية وقطاعية بالعربية الثقافة عام "1970"، الأصالة، الفلاح...وقد تميزت هذه المرحلة بإقامة نظام اشتراكي للإعلام وتركيز الاهتمام على الوسائل السمعية البصرية على حساب الإعلام المكتوب.

المرحلة الثالثة: التي استمرت من 1979 إلى مطلع 1989 فقد تميزت بتوضيح الوضع القانوني للإعلام قانون رقم 82 الصادر يوم 1982/02/06 ظهور مجلة دينية رسمية جديدة: "العصر" بعض المجلات الإسلامية الخاصة مثل التذكير، الإرشاد، المنتخب، المسار المغربي باللغتين، ويوميتين مسائيتين عام 1985 هما المساء بالعربية و أفاق"horizon " بالفرنسية مثلت كلها بعض الانفتاح الإعلامي والتحول المحتشم في المسار السياسي للبلاد الذي أراد إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية بدلا من الطابع السياسي ودعم هذا القطاع بتجهيزات عصرية وإمكانيات مادية مما ساعد على بتنشيطه ونشوء نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية، الأسبوعيات واليوميات المسائية التي بدأت تفرض نفسها إلى حين بداية المرحلة الموالية، أما فيما يخص الصحف الجهوية "كلها صادرة بالعربية"، فلم تتمكن من التطور وتأدية دورها التواصلي التقريبي المنوط بها وذلك لأن المسؤولين تصوروا هذا التقريب من الزاوية التقنية فقط.[1]

المرحلة الرابعة: امتدت هذه المرحلة من 1989 إلى غاية سنة 1991 فهي إن كانت تتويجا منطقيا للمرحلة السابقة فإنها لم تكن لتظهر للوجود لولا أحداث أكتوبر 1988 الأليمة التي تعتبر منعطفا

[1] فضيل دليو، مرجع سابق، ص ص.107، 108.

حاسما في تاريخ الجزائر السياسي وبالتالي في جميع الميادين الأخرى ومنها الإعلام المكتوب وكان من أثر هذه الأحداث دستور فبراير 1989 الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية وبحرية الصحافة وتنوعها المادة:"39" فتدعم الإعلام العمومي الجهوي بإصدارات جديدة ونشأت الصحف الخاصة والحزبية، لتدعم الإعلام العمومي الذي كان منفردا من قبل بالساحة الإعلامية، وكان ذلك بعدما تم إرجاع أسبوعية المجاهد لجبهة التحرير الوطني وحولت معظم الصحف العمومية بفضل قانون الإعلام لسنة 1990 إلى شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة، تراقبهما انتقاليا لجان وصاية، فيما تم تحريض أكبر عدد من المهنيين على اختيار طريق الصحافة الخاصة مرسوم رقم (04-90) وذلك بدفع مرتبات سنين مسبقا لتكوين رأس مال وبتقديم مساعدة شتى للتأسيس، وقروض بنكية خاصة لأجل التجهيز مع الاحتفاظ بحق العودة إلى المؤسسات الإعلامية الأصلية في حالة فشل المشروع الجديد، كما تميزت هذه الفترة باستفادة اليسار الشيوعي من يومية الجزائر الجمهورية Alger Republic كما قد أنشأت صحف حزبية متنكرة في هذه المرحلة أو في التي تلتها.[1]

المرحلة الخامسة: التي تمتد من 1992-1997 أي تشمل مرحلة حالة الطوارئ والأزمة السياسية التي لا زال يعاني من أثارها المدمرة الشعب الجزائري بما فيه قطاع الإعلام المكتوب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أكبر متضرر من هذه الأزمة كان ولا يزال صحفيو الجرائد والمجلات العربية وخاصة منها غير العلمانية الذين هيمنوا على أول جمعية نقابية للصحفيين الجزائريين، ليدافعوا عن صحفهم المتداعية تباعا ليس فقط أمام السلطات الرسمية بل حتى أمام زملائهم في الصحافة الصادرة بالفرنسية الذين كلن يفترض فيهم خطأ الدعم المعنوي والتضامن المهني بدلا من الموقف الحاقد المضلل والساعي في الكواليس للإبقاء على التعليق. مما جعل بعضهم يهجر أو يهاجر كما تضررت تبعا لذلك صحفهم إذا لم يصمد منها سوى بعض الأسبوعيات والجرائد الجهوية بالإضافة طبعا إلى أهم يومية في هذه المرحلة: الخبر التي غيرت منذ مدة من خطها الافتتاحي بعدما احتواها التيار الفرانكوفيلي-العلماني، الذي نجح بذلك في اقتحام مجال الصحافة العربية بعد عدة محاولات فاشلة ودعم هذا التوجه في هذه

[1] المرجع السابق، ص ص108،109.

المرحلة عودة استيراد بعض صحف فرنسا إلى الجزائر وصدور العديد من الصحف الصفراء "عيون، بانوراما، مشوار Tv، نصف الدنيا Détective".[1]

2-1-2 أهمية الصحافة المكتوبة:

تتجلى أهمية الصحافة المكتوبة فيما يلي :

- تعد الصحافة من أهم وسائل الإعلام فهي حارسة الأمة الأمين، حيث تعتبر الصحافة السلطة الرابعة التي تتابع أداء جميع سلطات الدولة باعتبارها صوت الرأي العام، إضافة إلى تعريفها للمواطنين بحقوقهم.[2]

- هي أكبر مؤثر من حيث قدرتها على التغيير ونقل الأفكار والمشاعر على نطاق واسع خاصة بعد أن أصبح هذا العصر عصر الصحافة باعتبارها من أبرز القوى التي تعمل فيه.

- اعتبارها من مقومات الحياة الفكرية والسياسية المعاصرة تلبي لقرءاها مختلف الخدمات والإشباعات والرغبات على اعتبار أنها أصبحت جزء من نسيج الحياة اليومية للأفراد.

- اعتبارها منبرا مهما للرأي العام فهي من أنجح وأقدم الوسائل على بلورته والتأثير فيه.

- تعتبر جزءا مهما في الجهاز السياسي لكل دولة وهي في الوقت نفسه أداة هامة في بناء المجتمعات إذا أحسن استعمالها.

- أهميتها البالغة في توجيه الرأي العام.

- سعة انتشارها ساعدت على ظهور الصحافة الجماهيرية.

[1] نفس المرجع، ص ص110، 111.

[2] محمد عزت اللحام، ماهر عودة الشمايلية، مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم الصحافة ، عمان، دار الإعصار العلمي، 2015، ص 17.

– لأهميتها البالغة أصبحت تلقب (الصحافة المكتوبة) بالسلطة الرابعة إلى جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

– غياب الصحيفة عن قراءها يؤذي إلى افتقادها من طرفهم.

– اتساع مجالات المعرفة وموضوعاتها التي تقدمها الصحافة المكتوبة.

– ضمان الصحافة المكتوبة بقائها على الساحة الإعلامية كوسيلة مواكبة لمتطلبات العصر وهذا بظهور الصحافة المتخصصة.

– أهميتها لم تتراجع بعد لأن من الخصائص ما يبقيها على عرش وسائل الإعلام.

– هي أكثر من مجرد قناة لنقل المعلومات إذ تهيئ منبرا للمناقشة ولنشر الأفكار ولتبادل الخبرات والتجارب.[1]

2-1-3 أنواع الصحافة المكتوبة:

– حسب ميولها فهناك صحف الرأي وصحف الخبر: كانت الأخبار العسكرية والدبلوماسية تملأ حتى نهاية القرن الثامن عشر أعمدة الصحف وتطغى على غيرها من الأخبار وظل الخبر في القرن التاسع عشر وحتى اليوم العنصر الأساسي في الصحف وعندما بزغت شمس الديمقراطية الحديثة وظهرت حرية الرأي وألغيت الرقابة، أصبحت الصحيفة أداة لنشر الأفكار والآراء ومناقشتها استنادا على هذا السرد التاريخي هناك من يصنف الصحف إلى صحف خبر وصحف رأي لكن هذا التقسيم قد لا يجدي نفعا عندما تدرك جليا أن الخبر في حد ذاته رأي وأن الرأي يتسلل إلى صحف الأخبار كما يتسلل الهواء والغبار إلى الغرف المحكمة الإغلاق.

– حسب مواعيد صدورها نجد صحافة يومية وصحافة دورية: ذلك أن الصحف اليومية "الجرائد تختلف كثيرا عن الصحف الأسبوعية والنصف شهرية أو الشهرية، كونها تحمل شعار "قليل

[1] فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة ، القاهرة، عالم الكتب، 1982، ص 4.

من كل شيء في كل يوم" وباقي الأنواع بما فيها المجلات تتبنى صيغة قليل من كل شيء في كل دورة"، إلا أننا نعترف أن بعد الفترة الزمنية يمنح الصحف الدورية تفوقا على الصحف اليومية من حيث التحليل والتفسير للأحداث.[1]

– **من حيث انتشارها نجد الجرائد القومية والجرائد المحلية:** حيث تهتم الجرائد القومية بجمع الأخبار المتعلقة بالدولة ويزيد اهتمامها إلى الأخبار العالمية في حين لا تهتم الجرائد المحلية بمثل هذه الأخبار وتكتفي بالقضايا المحلية الخاصة بالإقليم أو المحافظة التي تصدر عنها، وهذا فيما يخص الانتشار على المدى المكاني أما على المستوى الزماني فهناك الصحف الصباحية والمسائية، وهي الصحف الصادرة في الصباح وتسمى صحف صباحية، أما الصحف المسائية فهي التي تصدر في المساء تستكمل وتتابع الأخبار التي سبق نشرها في الجرائد الصباحية، وتنفرد بنشر الأخبار الجديدة التي لم تتمكن الجرائد الصباحية من الحصول عليها، مثل الأخبار الحكومية، ونتائج بعض المباريات الرياضية وغيرها.

– **من حيث نوعية جمهورها: صحف جماهيرية وصحف نخبوية:** فالصحف الجماهيرية هي الصحف ذات التوزيع المرتفع، وهي رخيصة الثمن وكثيرا ما تهتم بالأخبار والموضوعات التي تثير اهتمام القارئ العادي، مثل الجرائم، الجنس، الفن، الرياضة...وغيرها، وتمتاز بسهولة أسلوبها في حين صحف النخبة فتوزيعها أقل، لكن أسلوبها راقي وتولي اهتماما كبيرا لتفسير الأخبار ضف إلى ذلك ثمنها المرتفع، وتهتم بنشر الأحداث الدولية والاقتصادية والسياسية.

– **من حيث نوعية مضمونها توجد الصحف العامة وصحف متخصصة:** فالصحافة اليومية بطبيعتها صحافة أنباء عامة وإن تنوع مادتها سبب من أسباب وجودها ومع ذلك توجد فئات من الصحف المتخصصة من أهم أنواعها الصحف الرياضية والمالية، تركز على الأخبار الخاصة بالمجال الذي تهتم به فقط.

[1] ذهبية سيدهم، "الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة "، رسالة ماجستير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005). ص ص. 43-44.

2-1-4 خصائص الصحافة المكتوبة:

تعتبر الصحف من الوسائل المطبوعة التي تتميز بكل الخصائص التي تميز الوسائل المطبوعة من حيث أنها مساحات من الورق تطبع آليا، وفي أعداد كبيرة بغرض التوزيع بالإضافة إلى شرط الدورية والانتظام في الصدور الذي تنص عليه معظم القوانين المنظمة للمطبوعات في دول العالم، فهي تتميز بعدد من الخصائص الاتصالية التي تنفرد بها الوسائل المطبوعة وهي:

- تعدد الصحف والمجلات وبصفة خاصة في النظم التعددية يوفر للفرد حرية الاختيار من بينها ما يتفق مع حاجاته وإمكانياته، وبجانب ذلك فإنها توفر للقارئ الحرية في اختيار الرسالة أو المحتوى الذي يتفق مع حاجاته واهتمامه.

- يوفر للفرد تكرار القراءة، حيث تنفرد بخاصية سهولة الحفظ والاقتناء وإمكانية الرجوع إليها مرة أخرى.

- إن الصحف منذ نشأتها ساعدت على ظهور القوميات والتقريب بين الناس من خلال الاتفاق على اللغة و المعاني التي اكتسبت رضا هؤلاء الناس وتوحدت حولها بالإضافة إلى دورها في استشارة الناس إلى محو الأمية ودعم التعليم العام.

- تستخدم الصحافة تكنولوجيا الطباعة لتحقيق وجودها والطباعة التقنية وبالرغم من تطورها تنتمي في جوهرها إلى العصر الميكانيكي عصر الثورة ولذلك فإن الصحافة المكتوبة تعطي القارئ فرصة التأمل والتفكير والتخيل.[1]

- لدى الصحيفة المكتوبة قدرة الاحتفاظ بالمعلومات التي لديها أطول مدة ممكنة، وهي بهذا تتيح الفرصة لمستقبل المادة الإعلامية لكي يطالع المطبوع أكثر من مرة، ولكي يثبت من بعض النقاط التي يود أن يركز عليها.

[1] عبد الباقي زيدان، وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1979، ص.357.

– تستخدم الصحف المكتوبة بنجاح مع الجماهير المتخصصة، مثل جمهور المعلمين وجمهور الفلاحين إلى غير ذلك.[1]

2-1-5 وظائف الصحافة:

يمكن تحديد وظائف الصحافة بشكل عام فيما يلي:

– **تزويد القارئ بالأخبار**: وهي المسؤولية الأولى للصحافة وتأتي عن طريق مواكبة الحياة العامة بكل فروعها ويدخل تحت نطاق عملية الأخبار شرحها محاولة استقصاء نتائجها، والتعرف على ملابستها والتعليق الهادف عليها يأتي هذا بطرق مستقلة عن الخبر، وهو من وراء ذلك إنارة الرأي العام بالحقائق دون تزيين أو تحريف أتمويه لكي لا يقع القارئ فريسة للدعاية المنحرفة.

– **وظيفة الرأي والتوجيه**: وهي معالجة المشكلات العامة والقضايا الأساسية للمجتمع عن طريق المحررين والمختصين وأصحاب الرأي، وهو ما يسمى بسلطة الصحافة، ومن هذه النقطة استمدت الصحافة سلطتها وقيادتها للشعوب أصبح الإنسان المتمدن لا غنى له عنها فهي تصور آراءه وأذواقه، وتدافع عن مصالحه وحقوقه، وتربط بينة وبين العالم أجمع بحلقات اتصال لا يمكنه أن يعيش بدونها، وهو يرى فيها دائرة معارف كبرى وموسوعة عامة لكل متطلباته من الغذاء العقلي والترفيهي.[2]

– **وظيفة الترفيه**: يعتبر ثان وظيفة التي تؤذيها الصحافة فقراءة الجريدة تعتبر بحد ذاتها عملية استرخاء، مهما كان الهدف منها، إن الصحافة توفر كافة أوجه الترفيه والتسلية: ألعاب، استعراضات، القصص العاطفية وكذلك مواضيع عامة مختلفة الألوان وذلك يبين لنا أن الصحافة تهدف إلى تسلية القارئ.[3]

[1] طلعت همام، مئة سؤال عن الصحافة، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1988، ص9.

[2] محمود عزت اللحام، ماهر عودة الشمايلية، مرجع سابق، ص ص 19،20.

[3] بيير ألبير، الصحافة، ترجمة فاطمة عبد الله، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص 37.

– **وظيفة الإعلان:** إن ظهور الإعلان مقترن بظهور الصحف إلا أن اعتباره كوظيفة من وظائف الصحافة أجل على فترة لاحقة (حوالي منتصف القرن 19)، بسبب فرض الحكومات الضرائب على الإعلانات كوسيلة للحد من نمو الصحافة، لكن التطور الآن الذي حصل في المجتمعات الأوروبية خاصة بعد الثورة الصناعية انعكس على أهمية الإعلان، حيث ساعد الإعلان علت تصريف الإنتاج الذي عرف تزايدا كبيرا، ومع زيادة إرادات الصحف من الإعلان انخفض سعر الصحف الأمر الذي احدث انقلابا في الصحافة أدى إلى ظهور الصحافة الجماهيرية.

– **وظيفة التوعية والتثقيف والتأثير على الرأي العام:** بجانب الخبر بدأت الصحف تفتح صفحاتها لتثقيف القراء، فظهر الصحفي لترويج الأفكار والفلسفات الجديدة من أجل إشباع رغبات القارئ بالمحتوى الثقافي الذي يمكن من بناء المجتمع المتحضر، فالتثقيف حسب عبد الحليم فتح الباب وإبراهيم حفظ الله في كتابه وسائل الإعلام، التعليم هو زيادة لمعرفة الأسلوب الأكاديمي المتبع في المدارس خاصة ما يتصل بنواحي الحياة العامة وتساهم هذه الزيادة على اتساع أفق الفرد وفهمه لما يدور حوله من أحداث، إضافة إلى تنمية الفكر الإنساني بمختلف الوسائل المتاحة في المجتمع، والصحافة تؤذي وظيفة التوعية والتثقيف والتأثير في الرأي العام من خلال تعريف الناس بعاداتهم وتقاليد الحضارة وطقوس وأنماط سلوكها، مما يهيئ الفرد للتعامل مع الناس والتكيف مع البيئة، فقد ثبت الآن في دراسات علم النفس وعلم الإنسان وعلم الاجتماع أن التثقيف له دور كبير في تشكيل الاتجاهات النفسية والرأي العام، كما تقوم بهذه الوظيفة من خلال إثارة مناقشات حول القضايا والمشاكل التي تشغل أذهان الناس عن طريق فنون الكتابة الصحفية الملائمة سواء التعليق أو الافتتاحية أو المقال.[1]

– وظيفة تنوير الشعب وتوجيه الأفراد في المسائل العامة التي تشغل بال المجتمع كله أو بعضه.[2]

[1] نزهة حنون، "الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية" ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008، ص ص74-76.

[2] عبد اللطيف حمزة، الصحافة والمجتمع ، القاهرة، دار القلم، 1974، ص21.

– المشاركة الجماهيرية في التعليق على الأحداث: فلكي تستطيع الصحافة أن تصمد في المنافسة مع وسائل الإعلام الأخرى فإن الجمهور هو الذي يمكنها من ذلك عندما يجد هذا الجمهور نفسه في هذه الوسائل. كما أن ذلك يمكن أن يشكل مساهمة كبيرة من جانب الصحافة في تحقيق ديمقراطية الاتصال.[1]

– الصحافة ومهمة الخدمات العامة: من بين الوظائف التي تقدمها الصحافة الآن مهمة الخدمات العامة، أي تزويد القارئ بأخبار صحفية وموضوعات تخدمه في حياته ويحصل على فائدة مباشرة منها، ويدخل في نطاقها إعلان مواعيد شركات الطيران الوطنية وأخبار المسرح والسينما والنقد وغيرها، وهناك تيار صحفي الآن يطلق عليه تيار صحافة الخدمات ينتشر في الصحافة في العالم ويعالج الأحداث والأفكار من وجهة والأفكار من وجهة نظر فائدة القارئ مباشرة.[2]

2-2 الخبر الصحفي السياسي.

2-2-1 عناصر الخبر الصحفي:

إن الخبر الصحفي يحوي كثيرا من المعلومات إلا أنه من المهم أن تكون هناك فكرة أساسية يدور حولها الخبر ويجب أن تحدد بجملة واحدة، أما المعلومات الأخرى فهي تساعد الفكرة المركزية الأساسية والخبر إضافة إلى عنوانه يتكون من ثلاثة أجزاء أخرى وهي بداية ومقدمة الخبر "Lead" ، ثم متن الخبر "Body" وأخيرا الخاتمة "Ending".

[1] سعد سلمان المشهداني، الصحافة العربية والدولية: المفهوم، الخصائص، المشاكل، النماذج، الاتجاهات ،الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2014، ص 32.

[2] فؤاد أحمد الساري، وسائل الإعلام النشأة والتطور، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص65.

1/ العنوان Headline:

وهو ما يعبر للقارئ عما يدور الخبر حوله، فالعنوان هو أول ما يجذب القارئ وهو يحمل رسالة مختصرة مفيدة يخبر فيها عما ينطوي عليه الموضوع.[1]

2/المقدمة Lead:

تعرض في المقدمة أهم المعلومات الخاصة بالخبر ويلخص فيها النقاط الأساسية للخبر وهي تتكون من مجموعة إجابات على من؟، ماذا؟، متى؟، أين؟، لماذا؟ وكيف؟.

عند كتابة الخبر لابد من أن يضع المحرر في اعتباره الطبيعة المتعجلة للقارئ ولذلك يجب أن يركز في مقدمته على أهم المعلومات التي يريد أن يعرفها وحتى يتحقق ذلك لابد من مراعاة ما يلي:

- أن تشد المقدمة انتباه القارئ.

- أن تفتح شهية القارئ لمتابعة القراءة.

- أن تكون معلوماتها غير مزدحمة.

- أن تكون مركزة ومختصرة وتتناسب مع حجم الخبر.[2]

3/ الجسم Body: يمثل جسم الخبر القاعدة المهمة في الأحداث والوقائع فهو يتضمن الشروح والتفاصيل وما إلى ذلك... وتدعمها البيانات والتصريحات والوثائق ذات صلة الموضوع وصياغته قائمة على الطريقة الفنية في الكتابة بين الهرم المقلوب أو الهرم المعتدل أو الهرم القلوب المتدرج.

4/ الخاتمة"Ending": في اعتقاد حول مفهوم الخاتمة لا يزال هذا يثير نوعا من الجدل في كتابة الخبر الصحفي ، وخاصة في الإعلام المكتوب حيث يعتمد جل الصحفيين على الهرم المقلوب في تحرير

[1] هيثم الهيثي، الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 27-28.

[2] إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 49-50.

الخبر وهو ما يطرح تساؤلا حول وجود الخاتمة أو انعدامها في بعض القوالب الصحفية وهي عبارة عن مجموع النتائج والحلول المقترحة وغيرها وتختلف باختلاف الشكل الصحفي[1]، وبصفة عامة إن الخاتمة تمثل وحدة فنية تحريرية لها وجودها وكيانها المادي الفني التحريري الذي يمكن فصله عن النص.[2]

2-2-2 أنواع الخبر السياسي:

ترد تقسيمات الخبر تبعا للمعايير التي تقسمه إليها، ويمكن أن تدخل جميع العناصر في خبر واحد أكثر من تقسيم في نفس الخبر، وهذا يعتمد على كيفية كتابة الخبر الصحفي، هناك تقسيمات عدة للخبر تحدث عنها أساتذة الصحافة في كتابات كثيرا منها:

- الخبر الجاهز والخبر المبدع.
- الخبر السلبي والخبر الإيجابي.
- الخبر الجاد والخبر الخفيف.
- الخبر المجرد والخبر المفسر.

وهناك تقسيمات أخرى وهي:

1/تقسيم الأخبار السياسية وفقا للوسيلة: أي تصنيف الخبر وفقا للوسيلة الإعلامية التي تحمل هذه الأخبار وتقوم بجمع الأخبار ونقلها للجمهور "خبر مطبوع، خبر إذاعي، خبر تلفزيوني، خبر إلكتروني".

2/تقسيم الأخبار السياسية وفقا لمكان وقوعها الجغرافي: أي حسب المنطقة التي يغطيها الخبر السياسي فمن الممكن أن يكون خبرا محليا داخليا وهو الذي يخص المجتمع الذي تصدر به الجريدة،

[1] ساعد ساعد، فنيات التحرير الصحفي، الجزائر، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص 79.

[2] عبد الجواد سعيد ربيع، فن الخبر الصحفي دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 153.

أو خبرا خارجيا يتعلق بدولة أخرى غير التي تنشر بها الصحيفة، وهناك تقسيمات أخرى كذلك مثل الخبر الإقليمي، العربي إذا تحدثنا عن العالم العربي أو العالمي الدولي.

3/ تقسيم الأخبار السياسية وفقا لحدوثها الزمني: ويرتبط هذا التصنيف بما إذا كان الحدث معلوما حدوثه من قبل الصحفي الذي جمعه أم لا، أي هناك أخبار متوقعة وأحيانا تكون جاهزة مكتوبة لدى دوائر العلاقات العامة الوزارة، البيانات الرئاسية ، وهناك أخبار غير متوقعة والتي تحدث فجأة فيتم تغطيتها.[1]

4/ تقسيمات الخبر السياسي على حسب الجهة التي ينتمي إليها الموضوع: يمكن تقسيم الخبر السياسي على حسب الجهة التي ينتمي إليها، ويشمل هذا التقسيم الأخير أخبار القمة السياسية وهي التي تهتم بمعالجة الأخبار الصادرة عن رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، والأخبار الحزبية والبرلمانية، والمجالس التشريعية.[2]

2-2-3 مصادر الخبر الصحفي السياسي:

يقصد بالمصدر الإشارة إلى الأداة أو الجهة التي تحصل من خلالها الوكالة أو الصحفي في الصحيفة على معلوماته وهذه الجهة تتباين هذه الجهة أو الأدوات تتعدد وتتباين فيما بينها[3]، لأن الأخبار السياسية لا تنشأ من الملاحظة والتدقيق في أحداث يقرر الصحفيون مباشرتها بأنفسهم بل تتدفق هذه الأخبار للصحافة من خلال الجهود التي تقوم بها مصادر الأخبار[4]، هذه الأخيرة متعددة لكنها لا تعدو أن تكون إما:

[1] علي عبد الفتاح كنعان، مناهج كتابة الأخبار وتحريرها، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص ص.42-43.

[2] محمود أدهم، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الشعب، ط2، 1989، ص 390.

[3] محمد سلمان الحتو، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص104.

[4] دوريس جرابر وآخرون، أخبار السياسة وسياسة الأخبار، ترجمة زين نجاتي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 28.

1-مصادر داخلية: وهي من الجريدة نفسها، مندوبيها أو مراسليها.

- مصادر خارجية: يقصد بها تلك المصادر التي تعتمد عليها الصحيفة من غير هيئة تحريرها مثل وكالات الأنباء والاتفاقيات الخاصة والإذاعات المحلية والأجنبية والصحف المحلية والأجنبية.[1]

- الوزارات والبيانات الرسمية التي تحصل عليها الجريدة من الوزارات والهيئات الرسمية.

- المؤتمرات الصحفية الذي يتضمن معلومات يدلي بها أحد الشخصيات في حضور أكثر من صحفي لشرح سياسية جديدة أو قوانين محل الدراسة أو مناقشة قضية تهم المجتمع.[2]

2-2-4 مميزات وخصائص الخبر الصحفي السياسي:

- الجدة والحالية:

تعني أن يكون الخبر مجاريا للأحداث وجديدا، وكما هو معروف أن خبر الأمس ليس خبر اليوم، ليكن شعارك "كن الأول...Get in First" في السبق الصحفي.

- الأهمية:

عنصر الأهمية يأتي من الشخصيات البارزة والمهمة والمشهورة، فهي تشكل قيمة إخبارية وعنصرا مهما ينال اهتمام الجمهور وهذا ينسجم مع المقولة المعروفة (إن الشخصية تصنع الخبر).

- المصداقية والصحة: تعد من الصفات الأساسية في الخبر، والسؤال هل يمكن التضحية بالمصداقية وصحة الخبر من أجل السبق الصحفي؟ وبالطبع الحل السليم هم عدم نشر الخبر حتى يتم التأكد من صحة المعلومات في الخبر.

[1] محمد سلمان الحتو، مرجع سابق، ص.104.

[2] فريد مصطفى، تكنولوجيا الفن الصحفي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015، ص106.

– **الموضوعية:** ويقصد بها عدم تحريف الخبر بالحذف أو بالإضافة، فالخبر لا يجب أن يتلون أو يتغير حسب أهواء الصحيفة أو المحرر الذي يحصل على الخبر ويكتبه وعليه أن يتناول جميع الآراء موضع الخلاف في واقعة خبره.[1]

– **السرعة:** عنصر يرتبط بالحالية وهي السرعة في التقاط الأخبار ونشرها على الفور والسرعة والسبق في نشر الأخبار، وهي القاعدة الأساسية بالنسبة للصحافة بصفة عامة وعلى أساس أن يكون تقديمه بسرعة وبدقة.[2]

– **الضخامة:** لا يقصد بهذا العنصر التهويل أو المبالغة ونحو ذلك، ولكن يقصد به إثارة اهتمام أكبر عدد من الناس فمن الأخبار ما يمس جماعة قليلة من الناس فلا يؤويه الكثير من الصحف ووسائل الإعلام، وعنصر الضخامة يرتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة الإعلامية، ومدى اهتمام الناس بها.[3]

– **الاهتمام الإنساني:** يكتسب الخبر أهمية خاصة إذا توافر فيه العنصر الإنساني، لأن هذا العنصر يجذب اهتمام الجماهير وهناك نوعيات من الأخبار يتوافر فيها العنصر الإنساني مثل الأخبار ذات المضمون السياسي والاقتصادي وغيرها.

– **الصراع:** إن الصراع من الأمور التي يهتم بها الناس وتثير الاهتمام في نفوسهم، ومن الأخبار التي يتوافر فيها مؤشر الصراع: الأخبار الخاص بالتنافس بين الأحزاب، الأخبار الخاصة بالصراع بين الجماعات.

[1] عباس ناجي، الخبر الصحفي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 17، 20.

[2] إبراهيم أحمد إبراهيم، فن كتابة الخبر والمقال الصحفي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص 56.

[3] عبد العزيز شرف، مرجع سابق، ص108.

– **التكامل أو الكمال**: يقصد بهذا المعيار، أو هذه الخاصية تضمن الخبر لما اصطلح على تسميته بالشقيقات الخمس وهي: ماذا؟، أين؟، متى؟، من؟، كيف؟، فعندما يجيب الخبر على هذه التساؤلات، أو على أكبر عدد ممكن منها تزداد فرص اختياره ليقدم ويذاع.[1]

2–3 ماهية الإعلام السياسي.

2–3–1 تعريف الإعلام السياسي:

هو الإعلام المتخصص في السياسية العامة للدولة أو السياسة المقترحة أو علاقة الدولة بالدول الأخرى أو تحديد موقف سياسي معين اتجاه دولة أو سياسة دولة أو سياسة أمة أو اتجاه فكر أو معتقد أو في حالة التعبئة لمواجهة إشاعة إعلام مناوش مضاد لأهداف الدولة أو مصالح الشعب أي أن هذا الإعلام يتعلق بالسياسة والأمور السياسية للدولة والجماهير أو الحزب الحاكم أو النظام الحاكم في الدولة وأيديولوجية اتجاه مسائل مختلفة في علاقته مع الشعوب الأخرى والأنظمة الحاكمة الأخرى وأصدقاء الدولة أو أعدائها، وهذا الإعلام يقوم على التعبئة السياسية للجماهير وتحويل أنظارها إلى أفكار ومعتقدات معينة سلبا أو إيجابا تأييدا أو معارضة.[2]

ويعرف أيضا بأنه: هو النشاط السياسي الذي يقوم به الساسة والإعلاميون وأفراد المجتمع الذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الرأي العام والحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهو ما يعكسه نشاط الساسة داخل الحكومة وخارجها الذين يشاركون السلطة في صناعة القرار وفي العملية السياسية، وقد يشارك أفراد المجتمع في العميلة السياسية من خلال مشاركتهم بوسائل الإعلام والاتصال المختلفة في حالة الإعلام كوسيلة

[1] محمد عوض، بركات عبد العزيز، الخبر الإذاعي و التلفزيوني، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص ص 45، 47.

[2] محمد أبو سمرة، الإعلام والسلطات الثلاث، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص55.

اتصال بين الحكومة والجماهير لعرض همومهم ومشاكلهم التي تشغل الكثير من الجماهير لأهميتها القصوى.[1]

2-3-2 نبذة تاريخية حول نشأة الإعلام السياسي:

إن ارتباط الإعلام بالسياسة ودوره في المجال السياسي ليس وليد هذا العصر، بل يعود إلى عصر السفسطائيين، الذين استعملوا أدوات الإعلام والاتصال الخاصة في ذلك العصر للتأثير على الرأي العام، وبث نوع من الثقافة السياسية لتساهم في حدوث التغيير الذي كانوا يقصدونه، فقد كان و مازال الساسة والقادة يدعمون كل ابتكار يساعدهم على الاتصال بالجماهير بشكل مباشر، ويساعدهم على التأثير عليهم، لكن بشكل عام يمكننا القول أن الإعلام السياسي كحقل أكاديمي في العلوم الإعلامية بعد ظاهرة حديثة وقد أخد بالتدرج والتطور في المفهوم نهاية الحرب العالمية الثانية، إذا تبلورت الرغبة في إنشاء علم الإعلام والاتصال بشكل مستقل، ومن ثم تعزز بتوجهات علمية تمحورت ضمن مدرستين عالجت موضوع الاتصال، وهما: المدرسة الإمبريقية "Empirical" تحت إشراف لازارسفيلد والتي تميزت سيادة المنهج الكمي Quantity method الذي يميل إلى حصر الظاهرة الاتصالية داخل معطيات رقمية إحصائية، أما الاتجاه الثاني المدرسة النقدية فهو نتاج جهود جماعة فرانكفورت " هوركايمر، ادورنو، إريك، فيروم" التي ركزت بحوثها على أولوية المحيط الاجتماعي الذي تتم فيه عملية الإعلام والاتصال، ويتمثل اختلاف المسار العلمي للمدرستين في كونه راجعا لهيمنة تصورات فكرية دون أخرى على تفكير العلماء الذين يتبنون أراء احد الجماهير "الإمبريقي، المحيط الاجتماعي". يشير دان نيمون و ساندرز" Dan Nimmon and k.r sandres " إلى أن أول ذكر للإعلام السياسي كمجال متنقل كان في عام "1956". حيث ظهر كتاب بعنوان السلوك السياسي"Political behavior" يناقش تبادل التأثيرات السياسية بين الحكومة والمواطن. وقد حدثت تطورات مهمة في أعقاب هذه المعادلة شملت المجال التطبيقي البحثي مثل أثار وسائل الإعلام في الانتخابات السياسية وأثار الدعاية وتحليل اللغة السياسية، وفي مجالات البحث الحالية مثل

[1] علي عبد الفتاح، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص 84.

الخطابات السياسية، المناظرات السياسية، التنشئة السياسية، الحملات الانتخابية، الحركات السياسية، العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام...الخ.[1]

وبعد ذلك ظهرت دراسات الاقتدار السياسي بجامعة ميتشغان على يد كامبل وزملائه، الذي يعد أول من عرف مفهوم الاقتدار السياسي بأنه إحساس بالفعل السياسي الذي يمكن أن يكون له تأثير على العمليات السياسية ويحمل التعريف إمكانية حدوث التغيير الاجتماعي والسياسي، وأن المواطن الفرد يمكن أن يشارك في هذا التغيير وهذا ما يفترض في المثقفين عقل الأمة، ومنه تحولت الدراسات من الجوانب الإقناعية إلى الجوانب المعرفية. إن النمط الإعلامي لا يحدث في معزل عن مؤثرات ثقافية أخرى لها أثر كير في بلورة الظاهرة الإعلامية حيث أن مدلول الإعلام بوصفة علمية سايكو-سوسيولوجية يتفاعل فيها طرفان: مرسل ومستقبل لتصبح قاعدة معرفية مهمة، ففي البداية كان الإعلام يتحدد في تبادل الحوار السياسي بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة، بعد ذلك توسع المجال إلى دراسة دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام، تم الاهتمام باستطلاعات الرأي على الحياة السياسية، وأصبح الإعلام السياسي في الوقت الحاضر يشمل دراسة الإعلام والاتصال في الحياة السياسية بمعناه العام الذي يضم وسائل الإعلام، استطلاعات الرأي، التسويق السياسي، والدعاية مع الاهتمام شكل خاص بالفترات السياسية الانتخابية.[2]

2-3-3 وظائف الإعلام السياسي:

تتعدد وظائف الإعلام السياسي وهي:

1/ **الوظيفة الإخبارية:** تعد الوظيفة الإخبارية من أكثر الوظائف السياسية تأثيرا في المجتمع والنظام السياسي على حد سواء، فالأخبار تعد متحدثا رسميا باسم الحكومة في أي دولة من الدول وناقلا للمعلومات السياسية فهي إلى جانب وظيفتها في إعلام الجمهور عن سياسات الدولة وإعطاء قراراتها

[1] يوسف عبد علي حسين، الإعلام السياسي، عمان، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2016، ص12.
[2] نفس المرجع، ص13.

الشرعية، تهدف إلى صنع قبول شعبي للحفاظ على قوة الدولة أو تعزيزها وتؤدي وظيفة الأخبار دورا سياسيا مهما في تكوين الرأي العام المستنير وتطويره عن طريق الإمداد بالمعرفة العامة.[1]

2/ **وظيفة التنشئة السياسية:** هذه الوظيفة أشار إليها "لاسويل" في نظرياته إذ يقول أن التنشئة هي العملية التي يمكن بواسطتها تشكيل الثقافة السياسية أو المحافظة عليها أو تغييرها والسمة الأساسية للتنشئة السياسية أنها عملية مستمرة على مدى حياة الإنسان، ووسائل الإعلام تعد إحدى الوكالات الدولية للتنشئة السياسية لأن الكم الكبير من المعلومات التي يحصل عليها الجمهور عن طبيعة عالم السياسة يأتي من خلال تلك الوسائل وهي تصلهم مباشرة من خلال تعرضهم الاختياري للوسائل الإعلامية التي تبثها. وبهذا الصدد تشير دراسة هربرت وهايمن إلى أن تأثيرات الإعلام تستطيع أن تتسع و تكون مقياسا كافيا لخلق الروابط القومية للثقافات الفرعية خاصة في المجتمعات القبلية، وقد وجد إنكز وسميث أن التعرض لوسائل الإعلام يعد مصدرا للمواقف السياسية، ويؤكد ألموند على أن وسائل الإعلام تستطيع أن تلعب دورا هاما في التنشئة السياسية من خلال التدعيم للعقائد المكتسبة أو من خلال زيادة التركيز على قيمة معينة من القيم الإنسانية.

3/ **وظيفة التسويق السياسي:** وهو علم التأثير في السلوك العام الجماهيري في المواقف التنافسية يتم من خلاله استخدام مبادئ وطرق ونظريات التسويق في الحملات السياسية بواسطة مؤسسات أو أشخاص متخصصين. وتوظف الأنظمة السياسية وسائل الإعلام لعرض وترويج لسياساتها، وتكوين صوره ذهنية إيجابية عن الحكومة لدى أفراد المجتمع، فوسائل الاتصال مهمة للنخبة لتحقيق السيطرة والتحكم في الجمهور ليس في وقت الحملات فقط وإنما في جميع الأوقات نظرا لما توفره من سهولة في عملية الوصول إلى جمهور الناخبين ولكونها قناة اتصال بين الحاكم والمحكوم.[2]

4/**وظيفة التأثير في اتجاهات الرأي العام:** أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون

[1] سعد آل سعود، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر، 2008، ص ص 75، 76.

[2] سعد آل سعود، مرجع سابق، ص67.

العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بالإضافة إلى دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية فالجمهور لا يملك التحكم في ما يقدم له وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائط الإعلامية وتعتمد السلطة السياسية على وسائل الاتصال في توجيه الرأي العام المحلي والتأثير عليه وتحديد مواقفه المساندة لسياسات الحكومة ودعم برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

5/ **وظيفة الرقابة على الحكومة:** يوصف دور وسائل الاتصال بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع وصيانته من الفساد والمخالفات، فوسائل الاتصال تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات والأحداث والآراء و تسليط الضوء على بعضها وتقويم أداء الحكومة وترويج مبدأ الحق في المعرفة، وهذا التركيز يلفت انتباه السياسيين لها، كما أن هذه الوسائل تعمل كرقيب للأفراد فهي تعلمهم بالأحداث الجارية والأنشطة السياسية وتشبع حاجاتهم الشخصية، ومن أهم مسؤوليات وسائل الاتصال التأكد من حقيقة ما ينشر وحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة وسائل مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.

6/ **وظيفة دعم مشروعية النظام:** تعمل وسائل الإعلام كأداة من أدوات الشرعية الاجتماعية للأشخاص و المنظمات، وتعيد تأكيد مستويات القيم المطلقة والمعتقدات الاجتماعية وهي بهذا تدعم الوضع السياسي والاجتماعي القائم، كما تعمل على تقوية العاطفة تجاه النظام السياسي التي دورها تضمن شرعية الحكومات، وتعد مصدرا من مصادر دعمها ووظيفتها السياسية تتمثل في مساعدة النظام القائم على كيانه من خلال ترويض الجماهير وتوعيتها وإقناعها بجدوى النظام السياسي عن طريق تحقيق الإجماع أو الاتفاق بين أفراده حول شعارات وأهداف واحدة ووسيلتها في ذلك هي الإقناع الذي يتحدد في السيطرة على هذه الجماهير.[1]

[1] محمد حمدان المصالحة، الاتصال السياسي مقترب نظري تطبيقي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص ص63-64.

7/ **المساعدة في صنع القرارات:** تعد عملية صنع القرار السياسي من أهم العمليات السياسية وقد أثبتت الدراسات الأمريكية أن لوسائل الإعلام تأثيرا كبيرا على القرارات السياسية و يرجع ذلك لسببين هما:

أ- أن وسائل الإعلام تؤثر على القرارات السياسية، ذلك لأنها قد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صاحب القرار و صانعه.

ب- أن صانع القرار يعتقد أنها مهمة فهو ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته.

أن وظيفة وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي السائد في المجتمع، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية بينما في النظم السلطوية حيث تنتقل المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو النظم التي تمنح قدرا محدودا من الحرية يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.

8/ **وظيفة التعبئة السياسية:** يؤدي الإعلام السياسي دورا كبيرا في التعبئة السياسية فهو يقوم بتهيئة الأفراد معنويا ونفسيا وذهنيا لاستقبال أحداث سياسية متوقعة، مثلا سبق بعض نتائج الانتخابات غير المتوقعة التي لا يستحسنها المواطن، فهو يقوم بالتمهيد لتقبل شيء معين في إطار سياسات واستراتيجيات مرسومة من قبل وعادة ما تكون هذه الوظيفة تسبق المواعيد الانتخابية بأنواعها.[1]

9/**تحريك الرأي العام:** حيث تتمكن وسائل الإعلام السياسي من خلق رأي عام مساند واستغلال تأييد المنتفعين من قضية ما، ومخاطبة اهتمامات الفئة المعارضة بهدف كسب تأييدهم ودعمهم للقضية عن طريق الحفز على التغيير أو الدعوة للمشاركة.[2]

[1] نفس المرجع، ص ص 67-69.

[2] بدر الدين بلملاوي، دور الإعلام في التنشئة والممارسة الإعلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع29، جوان 2017، ص5.

2-3-4 أهمية الإعلام السياسي:

تزايدت أهمية الإعلام السياسي في العصر الحالي بشكل كبير إذ بات ضرورة من ضروريات الحياة المعاصرة فالإعلام السياسي يعتبر سلطة قادرة على التأثير والتغيير، لذا فهو يمارس دورا متميزا وفعالا في التوعية السياسية للمجتمع بوسائله المختلفة، من صحف وإذاعة وتلفزيون وغيرها، إذ يقوم بتعزيز ونجاح الوعي السياسي، وتدعيم القيم السياسية والمشاركة السياسية وتوعية الناس بما يدور حولهم من أحداث ومواقف سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ويساعد في إحداث تغيير جدري في حياة المجتمع، ويتميز بقدرة فائقة في عملية التنشئة السياسية ، وتكوين ثقافة سياسية، وبالتالي حصول المشاركة السياسية خاصة عندما يكون الإعلام منظما ويسير وفق سياسة إعلامية محكمة، وتبرز أهمية الإعلام السياسي خلال أوقات الحرب والسلم والانتخابات والحملات السياسية في المجتمعات المتقدمة، إذ يقوم بدور رئيسي في نقل وتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجمهور، وأيضا نقل مشكلات وطموحات الجماهير وتصوراتهم إلى النخبة السياسية.[1]

2-3-5 أهداف الإعلام السياسي:

للإعلام السياسي أهداف وغايات محددة ومرسومة فالسياسي يتحدث إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام لفرض ممارسة السلطة وكذلك الأفراد يشاركون في العملية السياسية من خلال وسائل الإعلام من أجل التعبير عن أرائهم اتجاه قضاياهم، وبالتالي فإن تدفق المعلومات من وسائل الإعلام إلى قادة الرأي في المجتمع يعتبر هو الوسيلة المثلى للإعلام السياسي نقلا لتلك المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام بطريقة التحليل و التفسير و تقديم وجهات النظر المختلفة لتلك المعلومات والرسائل الإعلامية.

ويهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير في الرأي العام وتحقيق أهداف معينة على مستويين الوطني والدولي وهي كالتالي:

[1] جبار علاوي، مرجع سابق، ص149.

أ- أهدافه على المستوى الوطني:

- التأثير في الاتجاه.

- الرقابة على الحكومة.

- التثقيف السياسي.

- التسويق السياسي.

- تقييم الواقع السياسي.

- تدعيم الولاء والتأييد بين المرسل والمستقبل وترسيخ الشعور بالولاء لبلورة ثقافة قومية.

- مواجهة الدعاية الخارجية، والعمل على توافق الآراء والسلوك داخل المجتمع.

ب- أهدافه على المستوى الدولي:

- جمع المعلومات الكافية عن البيئة السياسية و الاجتماعية والإعلامية داخل الدولة المراد التوجه إليها أو العمل فيها.

- دعم السياسات الخارجية للدول أو قضاياها على الصعيد الدولي.

- خلق صورة وانطباعات إيجابية عن الدولة ومؤسساتها عند المتلقين في دول أخرى تقوم الإذاعات والقنوات التلفزيونية الموجهة إلى الخارج بهذا الدور عادة.

- يعنى بدراسة سياسات الإعلام من دولة لأخرى إذ أن لكل دولة سياستها الخاصة بها في مجال الإعلام والاتصال.

– تحقيق نوع من التداخل الحضاري للدولة أو لمجموعة الدول القائمة بالاتصال داخل الدولة ودعم ثقافة الدولة أو المنظمة الإقليمية التي تمثل مجموعة دول.[1]

2-4 علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية في الجزائر.

2-4-1 العلاقة بين الصحافة المكتوبة والنظام السياسي بالجزائر:

هناك علاقة وطيدة بين الإعلام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة فوسائل الإعلام تعتبر حلقة الوصل بين الجماهير والنظام الحاكم صانع القرارات، وهي التي تسهم بدرجة كبيرة في نجاح أو فشل النظام السياسي من خلال الوظائف والأنشطة السياسية التي تقوم بها[2]، فالعلاقة بين النظامين الإعلام والسياسة، في أي مجتمع من المجتمعات المتقدمة، النامية أو غيرها علاقة جوهرية يصعب معها تصور أحدهما دون الأخر، أو قيامه بوظائفه بمعزل عنه...فالنظامان كلاهما يتأثر بالأخر ويؤثر فيه وإن كان التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الإعلام في البلدان النامية بشكل خاص أكبر من تأثير الإعلام على النظام السياسي، فالعلاقة قائمة أيا ما كانت طبيعة النظام السياسي والإعلامي، فليس بمقدور أي نظام سياسي حديث أن يعمل بدون مساعدة وسائل الإعلام والاتصال، ذلك أن الاتصال المشتغل بالسياسة يكون عادة، وليس دائما، أداة مساعدة للسياسة، ينقل سياسات صناع القرارات إلى الشعوب ويبلور اتجاهات الشعوب حتى يستفيد منها صناع القرارات. فهو العنصر الدينامي للوجود السياسي، الذي يعنى بنقل الرسائل فيما بين أجزاء النظام السياسي، ثم بينه وبين النظام الاجتماعي.[3]

سنحاول معرفة علاقة الإعلام الجزائري بالسلطة السياسية وذلك انطلاقا من المراحل التالية:

[1] نبيل أحمد الأمير، "تأملات في الإعلام السياسي"، مجلة صحيفة المثقف، ع2681، 7جانفي 2014، http://almothaqaf.com.

[2] جبار علاوي، مرجع سابق، ص. 167.

[3] كمال الدين جعفر عباس، الاتصال السياسي، في البعد الفكري، عمان، المكتب الإسلامي، 2004، ص 41.

أولا: علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية في ظل الحزب الواحد:

حظيت هذه المرحلة من تاريخ الصحافة في الجزائر(1962-1988) باهتمام كبير لدى الدارسين للإعلام الجزائري، وذلك لأنها مليئة بالأحداث التي جعلت الصحافة المكتوبة رهينة للأوضاع السياسية و تقلباتها، فعشية الاستقلال ورثت الجزائر وضعية سلبية جدا سواء على المستوى الاقتصادي حيث الخراب وغياب قاعدة إنتاجية، أو على المستوى الاجتماعي حيث مخلفات الحرب من يتامى وأرامل، أما على المستوى السياسي فلم يلبث الشعب الجزائري أن استمتع بحلاوة الاستقلال، حيث اندلع صراع حاد على السلطة بين مختلف الأقطاب المشكلة لحزب جبهة التحرير الوطني موضوع الصراع الكيفية التي يجب أن تقاد بها البلاد وقد كان ذلك واضحا منذ مؤتمر الصومام الذي انعقد في أغسطس 1956، وفي مؤتمر طرابلس عام 1962، وكان يجب انتظار مؤتمر الجبهة لسنة 1964، حيث تقرر النموذج الاشتراكي للتنمية ودون الدخول في تفاصيل الأحداث السياسية التي ميزت العشرية الأولى من الاستقلال، فإن الجانب الإعلامي لم يشهد تغيرات كثيرة عما كان عليه قبل الاستقلال فقد استمر في العمل بالقوانين التي صدرت عن عهد الاستعمار خاصة منذ قانون حرية التعبير لعام 1881 الذي كان ينص على حرية العمل الإعلامي وإنشاء مؤسسات إعلامية الذي أقره فيما بعد دستور 10 سبتمبر 1963 في مادته 19 حيث نص على:" تضمن الجمهورية الجزائرية حرية الصحافة والوسائل الإعلامية الأخرى، حرية الجمعيات، حرية الكلمة والتدخل عموما وحرية الاجتماعات...". وعليه يمكن اعتبار تلك الرحلة على الأقل حتى عشية 19 يونيو 1965 كرّس تلك الحرية وجعلها من ضمانات سياسة الجمهورية وهكذا أصبح حقا دستوريا رغم وجود بعض القيود التي لم تؤثر في العمل الإعلامي آنذاك وفي ذات الوقت يجب ألا نفهم أن الخطوط التي كانت تسير عليها الصحافة المكتوبة في الجزائر بقيت نفسها بعد الاستقلال، فمن الواضح أنها سخرت لأجل إنجاح التحول من النضال المسلح ضد الاستعمار إلى العمل والتشييد.[1]

[1] يوسف تمار، الاتصال والإعلام السياسي: الثقافة السياسية بين وسائل الإعلام والجمهور، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012، ص ص 54-56.

إن علاقة السلطة السياسية بالصحافة في هذه المرحلة كانت علاقة تكامل، لكن هذا الوضع كان طرفيا وهذا لعدة أسباب منها: انشغال السلطة السياسية بإعادة بناء ما هدمه الاستعمار وما لم يجعل الإعلام من بين الأولويات التي رسمتها السلطة آنذاك وجعل الإمكانات المدخرة للإعلام سواء البشرية أو الفنية منها ضعيفة، فالصحافيون الذين كانوا يمارسون العمل الإعلامي النضالي قبل الاستقلال أغلبهم رجال سياسة وعسكريون أكثر منهم إعلاميين بالمعنى التقني وجدوا أنفسهم أمام وضع مخالف تماما بعد الاستقلال يتطلب منهم رؤى جديدة وتناولا إعلاميا جديدا لقضايا لم يعتادوا عليها. أما بالنسبة للمرحلة التي بدأت مع النصف الثاني من عام 1965 فقد أفرزت وصفا جديدا في طبيعة العلاقة بين الصحافة المكتوبة والسلطة السياسية فقد ركزت سياسة الرئيس بومدين في توجهاتها الإعلامية على تنمية قطاع السمعي البصري لاستعماله كمنبر للدعاية السياسية ... ولم تكن الصحافة المكتوبة من ضمن اهتمامات السلطة السياسية على الأقل في بداية حكم الرئيس بومدين وهي المرحلة التي شهدت استقرار سياسي نتيجة الانقلاب الذي قام به هذا الأخير في 19 يونيو 1965 لكن التوجه الاشتراكي المختار لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغياب الإطار القانوني للعمل الصحفي، جعلا من الصعب على الصحافة المكتوبة النهوض بالأعمال المنوط بها في نشر الوعي الاشتراكي في أوساط المجتمع الجزائري إذ أن الصحافة المكتوبة وبحكم طبيعتها "إعلام مقروء" لم تكن لتشكل وسيلة ذات انتشار واسع مقارنة بالتلفزة والراديو باعتبار أن نسبة كبيرة من الشعب كانت تعاني الأمية وعليه فهي كانت توجه فقط إلى فئة نخبوية معينة تحسن القراءة والكتابة والحوصلة التي يمكن أن نستنتجها فيما يخص علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية في هذه المرحلة، هو أنه رغم الاهتمام الضعيف الذي أولته السلطة السياسية آنذاك لقطاع الصحافة المكتوبة و رغم تيسير العمل الصحفي وتجنيده لخدمة الثورة ومبادئها الأيديولوجية فإن هذه الصحافة المكتوبة شكلت منبرا للدعاية السياسية ووسيلة من وسائل التعبئة الجماهيرية الاستراتيجية الأكثر أهمية لدى صانع القرار آنذاك[1]، أما بالنسبة للمرحلة اللاحقة لوفاة بومدين أي منذ عام 1979 فالبداية كانت بانعقاد المؤتمر

[1] نفس المرجع، ص 57.

الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني مابين 21-27 جانفي 1979 إذ يعتبر منعرجا هاما في ميدان الإعلام بعدما تأكدت أهميته الكبرى في التنمية ووضع قطاع الإعلام تحت رعاية السلطة السياسية والحزب اللذين أصبحا يهيمنان عليه بصفة كلية حيث حاولت الحكومة إبقاء السيطرة على أجهزة الإعلام بينما أراد الحزب أن يجعل منه أداة الثورة التي تلعب دورا بارزا في التربية الأيديولوجية والتوعية النضالية والتوجيه السياسي ولقد كان الغرض من ذلك هو جعل وسائل الإعلام من الوسائل الأساسية للبناء الاشتراكي وخدمة التنمية وعليه ألغيت الملكية الخاصة لوسائل الإعلام وأصبح قطاع الإعلام يأخذ توجها سياسيا واحدا.

إن التغيرات التي حدثت انطلاقا من النصف الأول من عشرية الثمانينات فرضت نوعا من الالتزام بتنمية قطاع الإعلام بصفة عامة وقطاع الصحافة المكتوبة بصفة خاصة، خاصة مع الانفتاح الإعلامي الدولي الذي شكل مصدرا مهما للمعلومات بالنسبة للرأي العام يستقي منه الأخبار على الأخص المتعلقة بالأوضاع في الجزائر، وهي الحاجة التي لم تستطع صحافة السلطة تلبيتها نظرا لضعف الحركة الإعلامية وطبيعة إدارتها بل أكثر من ذلك فلقد فقدت الصحافة الوطنية دورها في توعية المواطن وإخباره والتعبير عن انشغالاته اليومية عندما أصبحت تبرر سلوك المسئولين السياسيين ومواقفهم وتقوم فقط بإيصال خطاب القمة إلى القاعدة.

وعليه فقد بقيت الصحافة المكتوبة قطاعا من قطاعات الدولة الصحفي فيها موظف لدى الحكومة وعليه فإن العلاقة التي تربط السلطة السياسية بالصحافة المكتوبة هي علاقة خضوع من خلال ما وصفه الهادي شلبي حيث قال:" منذ سنوات عديدة لم تكن الصحافة إلا الناطق الرسمي للبنى السياسية والإدارية والنقابية للجيش أو الحزب".[1]

[1] نفس المرجع، ص ص58، 60.

ثانيا: علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية في ظل التعددية الحزبية:

إن أهم ما ميز هذه المرحلة 1988 وما بعدها هو المظاهرات الاحتجاجية في أكتوبر 1988 والتي قلبت كل الموازين وغيرت مجرى الأحداث، إذ يشكل هذا التاريخ نقطة تحول كبرى في المسار السياسي وبالتالي الإعلامي في بلادنا. فقد كانت هذه الأحداث امتحانا صعبا للإعلام الوطني وللسلطة على حد سواء، حيث وضعتهما أمام الأمر الواقع وأصبح الصحفي يشعر أنه مهمش ولا يقوم بدوره في المجتمع، وأحس بالغبن والسيطرة الممارسة عليه من السلطة خاصة أن قانون الإعلام لسنة 1982 ورغم بعض الحرية الإعلامية المنصوص عليها فيه، إلا إن غالبية مواده لم تعد تلبي متطلبات الصحفيين ومتطلبات المواطنين، فهي عبارة عن أحكام جزئية وعقوبات مسلطة دون مبررات ثابتة. وقد جاء دستور 1989 ليكون المنطلق الأساسي للتعددية السياسية والإعلامية في الجزائر ويعكس الحريات الفردية الجماعية على أساس المنهج الديمقراطي، كحرية الرأي، حرية التعبير وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والمجلات. وقد ظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء والآراء والتصورات وقد تم وضع عدة إجراءات وقوانين تنظيمية تجسد ما جاء به دستور 1989 وتحدد الضوابط العامة التي يسير عليها الإعلام نذكر منها ما يلي:

- إصدار منشور 19مارس 1990 الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية وإشهارية في مجال الإعلام، حيث ضمن المنشور للصحافيين عمال المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة الاستفادة من أجرهم لمدة 30 شهرا أي إلى غاية 31 ديسمبر 1992.

- المصادقة على قانون 90-07 المؤرخ في أفريل 1990 والمتضمن قانون الإعلام الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والتعددية في قطاع الإعلام.

- وضع وسائل تنظيمية جديدة تتكفل بصلاحيات السلطة العمومية وضمان استقلالية الإعلام وتمثيل المهنة على مستوى مصادر القرار، أي وزارة الثقافة والاتصال ومجلس الإعلام والمجلس الوطني السمعي بصري.

– تنظيم عناوين صحافة القطاع العام على شكل شركات أسهم مثل جريدة النصر، المساء، الجمهورية، أضواء، الأحداث، الناطقة بالفرنسية وغيرها في إطار قانون 88-01 المؤرخ في جانفي 1988 والقانون الخاص بالمساهمة.[1]

– تنظيم الأقسام الفنية التابعة لمؤسسات الصحافة المكتوبة مثل الشعب، النصر، الجمهورية على شكل مؤسسات اقتصادية عمومية تتولى مهمة طباعة الصحف أي فصل المطابع عن الصحف.

– وفي قانون 106في مادته 14 سمحت السلطة بإصدار أية نشرية دورية بشكل حر، غير أنه يشترط لتسجيلها ومراقبة صحتها تقديم تصريح مسبق في مدة لا تقل عن 30 يوما من صدور العدد الأول. أما المفاهيم مثل الحق في الإعلام والوصول إلى مصادر الخبر، فقد أوضحها القانون بتعريفات تعكس في مضمونها نتائج التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد.[2]

– جاء قانون متعلق بالإعلام في جويلية 1990 ينص على تكريس حرية الرأي والتعددية الإعلامية، وتمخض عنه بروز ثلاثة أنواع من الصحف: حكومية، حزبية ومستقلة حرة هذه الأخيرة التي لها حرية العمل بعيدا عن سلطة وسيطرة الدولة أصبحت تنافس الجرائد الوطنية العمومية التي عرفت تراجع في توزيعها، لتترك المجال أمام جرائد أخرى استطاعت أن تكسب ثقة ومصداقية وتحصل على ثقة القارئ واهتمامه كجريدة الخبر الناطقة بالعربية وجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية. [3]

ورغم هذه المبادئ التي حاولت فتح المجال واسعا أمام الممارسة الإعلامية في الجزائر ونقلها من الممارسة السياسية في إطار الحزب الواحد إلى التعددية في العمل الصحفي في إطار إعلامي إلا أنها لم تكن لتعكس الطموحات التي كان ينتظرها الملاحظون والممارسون الإعلاميون في الجزائر. إذ أن قانون 1990 شهد عدة نقائص جعلت منه محل انتقاد جهات كثيرة(الصحفيون، مفكرون، بعض رجال

[1] عبد الكريم قلاتي، "إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، ع9، ديسمبر 2017، ص 17.

[2] نفس المرجع، ص 18.

[3] فتيحة أوهايبية، "الصحافة المكتوبة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع16، سبتمبر 2014، ص 257.

السياسة...). حيث لم تحدد مثلا مادته الثانية والمتعلقة بالحق في الإعلام كيفية ممارسة المواطن حقه في المشاركة في الإعلام وممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير، إذ أن هذا الحق بقي غامضا في طرحه مادام لم يحدد الكيفية التي يمكن على إثرها حماية وتقنين وإيضاح هذه الممارسة.

أما عن فصل العناوين الصحفية عن المطابع المشار إليها في مادته الثامنة، فإن تطبيقها واقعيا قد أدى إلى ظهور عدة مشاكل في تعامل الصحافة المستقلة مع المطابع التابعة للدولة .

رغم وجود العديد من الثغرات وبعض التناقضات في هذا القانون وتوجيه الكثير من الانتقادات لمضامينه، إلا أنه بقي التشريع الأساسي لمرجعية الممارسة الإعلامية في الجزائر حتى ظهور قانون العقوبات في ماي 2001 والذي جاء نتيجة الضغوط الكثيرة التي مارستها بعض القوى في السلطة والتي اعتبرت أن الصحافة تعدت حدود اللياقة باسم حرية التعبير والرأي. فكانت بعض المواد في هذا القانون بمثابة إعلان حرب على الصحافة المستقلة كما وصفته الأوساط الصحفية.[1]

ثالثا: علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة في ظل الظروف الراهنة:

في ظل ظروف تغيرت فيها كل المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية خصوصا، ليس فقط بالنسبة للجزائر بل للعالم بأسره، ولعل اهم ما يميز هذه المرحلة هو الإصلاحات والتغييرات التي عرفتها البلاد، والتي شملت كل الميادين كتوالي الحكومات، دخول الجزائر في اقتصاد السوق، التعددية الحزبية، الأوضاع الأمنية الغير مستقرة، بروز التيارات الفكرية المتنازعة فيما بينها، كل هذا انعكس على الصحافة المكتوبة إذ تنوعت وتعددت وظائفها وأهدافها والتطورات التي شهدتها وتشهدها الجزائر جعلتها تمر عبر مراحل ظهرت على آثرها تغيرات وإصلاحات سياسية كان لها انعكاسها على باقي القطاعات وقد جاء في خضم ملف الإصلاحات السياسية الشاملة، إعادة النظر في مجال الإعلام والمتعلق بقانون الإعلام لعام 1990، والذي فتح مجال للممارسة للقطاع الخاص

[1] قلاتي ، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

الذي سمي بالصحافة المستقلة بعدما كانت حكرا على المؤسسات العمومية، حيث أثرت بحرية الصحافة أي الحرية من حيث الملكية، التعبير، النشر وحق النقد باسم الشعب.[1]

غير أنه وفي الآونة الأخيرة، والجزائر دخلت القرن الواحد والعشرين، قرن العولمة وانتشار الانترنت وفي ظل الأزمات التي تعيشها البلاد ومرحلة الانتقال إلى وضع سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، تمخض عنها مشاريع عديدة ومتنوعة، منها تعديل قانون العقوبات المتعلق بالصحافة، فبعد عقوبة الحبس على الصحفي ودفع غرامات مالية تم اقتراح تعديلات جديدة مما أثار الأوساط الصحفية والأوساط السياسية، حيث اعتبرت النقابة الوطنية للصحافيين بمثابة قتل مبرمج للحريات، وبأن السلطة تسعى من خلالها إلى عودتها لأساليب رقابة السلطة على الصحافة، وهو ما تعكسه عملية مراجعة بعض مواد القانون التي تكرس حرمان المجتمع من حرية التعبير، وقد تم موجب ذلك انعقاد اجتماع للنقابات والجمعيات واللجان يوم24ماي2001، تمخض عنه ميلاد التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية بمبادرة من النقابة الوطنية للصحافيين، من أجل وضع حد لمحاولات خنق الصحافة من قبل السلطة وأصحاب السياسة، وشكلت بالموازاة مع ذلك "خلية أزمة" مكونة من ناشرين وصحافيين ونقابيين، وقررت جعل الاثنين 28ماي2001 يوما وطنيا بلا صحافة، حيث لم تصدر أي صحيفة مستقلة ما عدا جريدة L'expression، إذ تم تنظيم تجمع صحافي مفتوح للحركة النقابية لكل المواطنين، دعت من خلاله الأحزاب السياسية والشخصيات، الجمعيات والنقابات إلى التحرك من اجل سحب هذا المشروع، كما فتحت عريضة وطنية للدفاع عن حرية التعبير وكل الحريات، مما أسفر عن نهوض عدة أحزاب في السلطة تقف أمام حرية الصحافة والمجتمع الجزائري في الإعلام.[2]

[1] أوهايبية، مرجع سابق، ص ص 258، 259.

[2] أوهايبية، نفس المرجع، ص ص 258، 259.

2-4-2 أوجه التأثير بين السلطة والإعلام:

يمكن توصيف العلاقة بين السلطة والإعلام عموما بأنها علاقة تأثير متبادل حيث تؤثر السلطة في وسائل الإعلام من خلال آليات متعددة، كما تؤثر وسائل الإعلام في النظام السياسي من خلال تعددها أيضا وحجم التأثير الذي يتبادله الطرفان وذلك وفق طبيعة العلاقة بينهما من مجتمع لأخر، وفق درجة الديمقراطية والحرية السياسية التي ينعم بها الإعلام.

وتستطيع السلطة أن تؤثر في الإعلام من خلال عدة آليات يمكن اختصارها فيما يلي:

- التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي.
- آليات المتابعة على أداء وسائل الإعلام.
- إصدار تراخيص للصحف الجديدة.
- قواعد النشر في موضوعات وقضايا معينة.
- حجب المعلومات عن وسائل الإعلام في أوقات معينة.
- الدعم المالي المقدم لوسائل الإعلام.
- مناخ الحرية الذي تتمتع به وسائل الإعلام في معالجة قضايا المجتمع.

ومن منظور أخر يؤثر الإعلام في السلطة من خلال عدد من الآليات يمكن اختصارها فيما يلي:

- التنشئة السياسية للمواطنين من خلال تعريف الجمهور بحقوقه وواجباته السياسية كما كفلها الدستور والقانون له من خلال المضامين الإعلامية المختلفة.

- التعبئة السياسية للمواطنين، لاسيما في الظروف التي تستدعي مساندة التوجهات السياسية الرسمية في إدارة الأزمات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة.

– تسهم وسائل الإعلام في ترتيب أولويات أجندة قضايا العمل من خلال إدراكها لتوجهات السلطة خلال مراحل زمنية مختلفة.[1]

– إمداد المواطنين بالمعلومات والمعارف حول المستجدات على الساحة السياسية المحلية والإقليمية والدولية والتعبير عن وجهة نظر السلطة تجاه هذه الأحداث والتطورات والتعليق عليها وإبداء الرأي بشأنها.

– تسهم أيضا وسائل الإعلام في إضفاء الشرعية على النظم السياسية من خلال مساندة الأهداف التي تعتنقها والبرامج والأنشطة التنفيذية التي تقوم بها.

– تؤدي وسائل الإعلام دورا مهما في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا المختلفة الشائكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بما يساند النظم ويحافظ على شرعيتها أو العكس، فقد تتبنى وسائل الإعلام اتجاها مغايرا لذلك الذي تتبناه نظم الحكم و يترتب على تقويض شرعيتها في أوساط نظم الرأي العام.

– متابعة الأداء الحكومي في كافة المجالات، ومتابعة درجة تنفيذه لاحتياجات المواطنين على كافة المستويات.

وتستخدم السلطة وسائل الإعلام لتحقيق بعض الأهداف كالتثقيف السياسي، حيث تحرص أنظمة الحكم وعلى الخصوص الشمولية منها على الاستعمال المكثف لوسائل الإعلام من أجل تنشئة جماهيرها الوطنية بهدف خلق وعي سياسي، والتأثير في الرأي العام.[2]

[1] ليلى بن برغوث، "الإعلام المرئي والمشاركة السياسية تحليل سيميولوجي لخطابات الرئيس بوتفليقة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 86.

[2] نفس الرجع، ص 87.

2-4-3 دور الإعلام في إطار النظام السياسي:

إن الإعلام يلعب دورا كبيرا في النظام السياسي من خلال منطلقه الاتصالي عبر التركيز على ثلاثة حقائق أساسية هي:

- أن الإعلام كعملية يتخلل السياسة كنشاط.
- يمكن وصف جوانب الحياة السياسية كأنماط للاتصال.
- شمولية عملية الاتصال ومرونة الإطار المرجعي لعلم السياسة.

فالنظم السياسية أيا كان لونها تؤدي مهامها الوظيفية عبر ما يلي:

- الاتصال.
- التعبير عن المصالح.
- تجميع المصالح.[1]

2-4-4 قوانين العلاقة بين الإعلام والسلطة:

يمكن إجمال ابرز القوانين التي لها دور مباشر في العلاقة ما بين الإعلام والسلطة وتتمثل فيما يلي:

القانون الأول: وجود ارتباط وثيق ما بين وجود سلطة مطلقة في مجتمع ما وبين قيام هذا الإعلام في هذا المجتمع بدور الأداة التي تبرز وجود هذه السلطة وتدعم شرعيتها وتنوب عنها ضد خصومها ومنافسيها وبذلك يتحول الإعلام من إعلام بمفهومه الحقيقي إلى دعاية.

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام وإدارة الأزمات، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 196، 197.

ترى ماذا تعني الدعاية؟ الدعاية هي فن التأثير والإقناع والإغراء والإيحاء والترغيب الحسي الذي يمارسه الداعية والسياسي لغرض أن يتقبل غيره بالقناعة الفكرية ووجهات نظره وآراءه وأفكاره وأعماله سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

القانون الثاني: وقد تم تطبيقه خلال القرون الوسطى حتى بزوغ حركة التنوير والثورة الصناعية وبروز الحركات الديمقراطية حيث جرى تحول في العلاقة ما بين السلطة والإعلام عندما تحولت السلطة من سلطة مطلقة إلى سلطة مقيدة تنبع من الإرادة الشعبية وقد توافق ذلك مع بداية ظهور وسائل الاتصال الجماهيري والانتقال من مرحلة الاتصال المباشر وهذا الدور شكل نقلة نوعية في تاريخ العلاقة ما بينهما من خادم للسلطة إلى أداة لنقد السلطة و مراقبتها و محاسبتها.[1]

القانون الثالث: حيث انتقل الإعلام في هذه المرحلة من أداة في يد سلطة واحدة إلى أداة في أيدي سلطات أخرى متعددة في المجتمع بحيث لا يقتصر دور الإعلام في الدفاع عن السلطة الحاكمة ومحاسبتها. وهذا بالطبع يقودنا إلى موضوع فرعي وهو أنماط الإعلام حيث ظهر خلال المسيرة التاريخية للمجتمعات البشرية نمطان من الإعلام أولها الرسمي وثانيهما المناوئ والمعارض للسلطة وكان الإعلام السائد هو إعلام السلطة بينما الصوت الخافت والضعيف هو الإعلام المناوئ للسلطة فهو إعلام مغلوب على أمره والأدهى أن إعلام السلطة والمقاومة قد عملا كمجرد أداة في أيدي السلطة وفي أيدي المناوئين للسلطة، الكل يسعى إلى امتلاك الإعلام، فمثلا اكتشاف الطباعة منح السلطة وسيلة متطورة لمخاطبة الناس وكذلك وجد المعارضون في الطباعة وسيلة لمخاطبة الناس ومحاربة السلطة.

نخلص إلى أن السلطة سعت إلى امتلاك الإعلام وكذا المعارضة تسعى إلى امتلاك الإعلام وعندما تمتلكه المعارضة السلطة تحول الإعلام المقاوم إلى إعلام رسمي وهكذا دواليك أي تبدأ عملية تبرير شرعية السلطة والتنديد بالمعارضة، ومن هنا فإن التطور الذي تحقق للإعلام جاء بسبب التطور

[1] بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام البرلماني والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 67-68.

التكنولوجي في مجال الاتصال وساهم في التعددية السياسية في المجتمعات الغربية وقد أدى تطور وسائل الإعلام عن إلى الطابع المؤسسي الضخم لوسائل الإعلام نفسها واستقلال الإعلام عن السلطة، وفي مرحلة لاحقة لم يكتفي الإعلام بان يكون مستقلا عن السلطة بل أصبح سلطة كباقي السلطات رقيبا عليها.

القانون الرابع: أي وجود علاقة ين التطور الحديث في تكنولوجيا الإعلام ونمو الطابع المؤسسي للإعلام و التعددية السياسية في المجتمع الديمقراطي وبين تزايد استقلال وسائل الإعلام عن السلطة وأن الارتباط بين كل من الطابع المؤسسي المستقل لوسائل الإعلام سيؤدي إلى تحول الإعلام كسلطة مستقلة قائمة بذاتها عن سلطات المجتمع الديمقراطي الحديث.[1]

ومن خلال هاته القوانين نخلص إلى أن النظام الإعلامي في كل مجتمع ما هو إلا تجسيد لنوع وطبيعة النظام السائد في ذلك المجتمع، ويظهر ذلك من خلال حرية التعبير، حرية النقد والرأي أو من خلال التضييق الإعلامي الممارس عليها في معالجتها للمضامين عامة والسياسية خاصة.

[1] نفس المرجع، ص69.

3 الدراسة التحليلية

تمهيد

3-1التحليل الكمي والكيفي في تحليل المضمون.

3-2 تحليل وتفريغ البيانات الخاصة بفئة الشكل كيف قيل؟.

3-3 تحليل وتفريغ البيانات الخاصة بفئة المضمون ماذا قيل؟.

3-4 عرض نتائج الدراسة

تمهيد:

إن كل الدراسات العلمية التحليلية لا تقتصر على مجرد جمع البيانات والمعلومات حول الظواهر المدروسة بل تتعدى ذلك إلى تحليل هذه الأخيرة منهجيا وعلميا، واستخلاص النتائج التي تتوافق وأهداف الدراسة أو ما يصبو إليه الباحث اعتمادا على التحليل الكمي والكيفي لهذه الظواهر، وبالتالي فدراستنا التحليلية الوصفية لا تكتفي بالوصول إلى تحليل كمي يعتمد على رصد التكرارات والمعطيات الرقمية لمختلف الفئات المعتمدة لتحليل نشاطات الرئيس بجريدة الخبر اليومي كصحيفة مكتوبة جزائرية، بل تستلزم محاولة تفسير وجود هذه المعطيات ووصفها حتى يتسنى لنا كباحثين الوصول إلى مؤشرات تعطينا إجابات للأسئلة المطروحة مسبقا، وتعمل على تثمين ما تم تناوله في الجانبين المنهجي والنظري، كون الجانب التطبيقي خطوة إجرائية مكملة للمعطيات النظرية والمنهجية.

3-1التحليل الكمي والكيفي في تحليل المضمون:

يتمثل التحليل الكمي في تكميم المواضيع من خلال حساب عدد المقاطع المنتمية لكل موضوع، أي تكرارات ظهورها التي ترجح لاحقا، لأنه عند كشف المواضيع قد يلاحظ أن أطوال مقاطع المواضيع ليست دائما متساوية، ولذلك وجب ترجيح هذه التباينات لكي تمنح المواضيع تقييما أخيرا: توجيه المواضيع، ويتمثل هذا التوجيه في اتخاذ المحلل لموقف ما من كل مقطع من النص وذلك تبعا للفرضية المرتبطة بالموضوع المعني.

أما بالنسبة للتحليل الكيفي فهو يتمثل في وصف النتائج، ويتعلق الأمر بالعرض الوفي لخصائص النص ويمكن وصف النتائج بطريقة كمية "النسب المئوية لظهور المواضيع الفرعية"، نبرز بعض الحالات والمعاينات بذكر الأمثلة ثم نناقش المواضيع المبهمة والنقاط التي بقيت غامضة لأن المعطيات الرقمية لا تظهر كل المعاني المتدرجة.[1]

[1] أ. لارامي، ب. فالي، البحث في الاتصال عناصر منهجية، ترجمة فضيل دليو، الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال، 2009، ص93.

3-2 تفريغ البيانات الخاصة بفئة الشكل كيف قيل؟

3-2-1 المساحة المخصصة للمعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس.

- الجدول رقم (02) ويمثل المساحة المخصصة لموضوع نشاطات الرئيس:

العدد	مساحة التحليل سم ^{2}	مساحة الصفحة سم ^{2}	مساحة الجريدة سم ^{2}	نسبة مساحة التحليل في الصفحة %	نسبة مساحة التحليل في الجريدة %
1	457.2	1191	28585	38.38	1.60
2	729.39	1191	28585	61.24	2.55
3	386.4	1191	28585	36.57	1.52
4	342	1191	28585	28.71	1.96
5	301.5	1191	28585	25.31	1.05
6	381	1191	28585	31.98	1.33
7	311.76	1191	28585	26.18	1.09
8	810.4	1191	28585	68.04	2.84
9	527.35	1191	28585	44.28	1.84
10	336.52	1191	28585	28.26	1.17
11	396	1191	28585	33.25	1.39
12	538.74	1191	28585	45.23	1.88

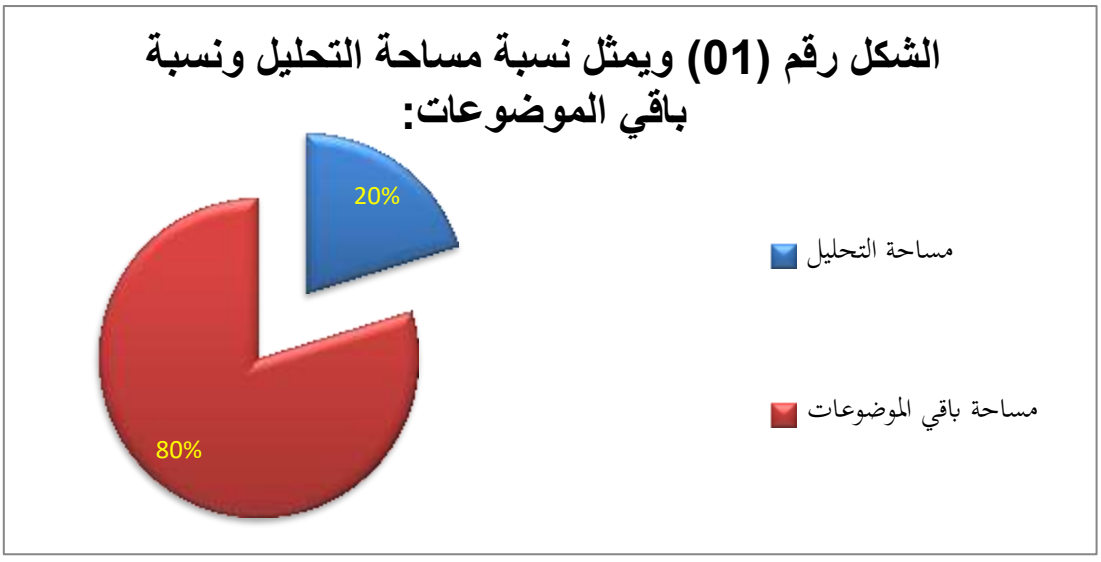

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المبين لمساحة التحليل الخاصة بكل عدد من أعداد العينة المدروسة، على اعتبار أن المساحة الممنوحة للموضوع تساوي أهميته بمعنى أنه كلما كبرت مساحة الخبر زاد مؤشر أهميته بالنسبة للصحيفة والمجتمع والعكس صحيح، ومن خلال تحليلنا الكمي لمختلف الأعداد المقدرة ب 12 عددا وللمقالات المقدرة ب 19 عددا بعد قيامنا ببعض العمليات لقياس مساحة الأخبار أولا قمنا بضرب طول المقال في عرضه بالسنتمتر مربع وبعد ذلك قمنا بحساب مساحة الصفحة ومساحة الجريدة ككل.

من خلال التحليل الكمي للمقالات فقد توصلنا إلى أن المجموع الكلي أو النسبة الكلية لأعداد التحليل مقارنة بالنسبة الكلية تقدر ب 20.21% وهي نسبة معتبرة تبين أهمية الموضوع بالنسبة للصحيفة على الرغم من تنوع المواضيع أو أنواع النشاط في العدد الواحد وفي العينة الكلية فقد لاحظنا أثناء التحليل أن موضوع تعديل الدستور قد استحوذ على أكبر مساحة من مساحات التحليل لكون الجريدة قد تناولته في أعداد متعددة كموضوع رئيسي في كل من الأعداد التالية (العدد الثالث بعنوان الرئيس تبون يؤكد على تعديل عميق للدستور، العدد السادس بعنوان في إطار سلسلة المشاورات تبون يستقبل كريم بن يونس، العدد 9 بعنوان في إطار سلسلة المشاورات حول تعديل الدستور تبون يستقبل جاب الله وبلعيد والعدد 11 بعنوان الرئيس تبون يتسلم مسودة تعديل الدستور اليوم) كما قد ورد كموضوع فرعي في أعداد أخرى، وقد قدرت مساحته كموضوع رئيسي ب 1088.5 سم²، وهو بهذا استحوذ على اكبر مساحة وأكثر موضوع استمرت معالجته وهذا دليل على اهتمام الصحيفة بهذا الموضوع من ناحية استمرارية المعالجة ومن ناحية المساحة الممنوحة له كون هذه المساحة تتباين من موضوع لآخر يليه بعد ذلك موضوع التعاون والتنسيق الاستراتيجي بين الجزائر ومجموعة من الدول الأخرى كثاني موضوع حظي بأكبر مساحة وقد برز في أعداد العينة التالية "العدد 2 بعنوان الجزائر تميل إلى حل الأزمة بليبيا دبلوماسيا بدل الحرب، العدد 8 وقد ورد فيه مقالين لنفس

الموضوع، وأخيرا العدد 9 على الرغم من أن هذا الموضوع قد ورد فيه كموضوع فرعي، وباقي الموضوعات تتفاوت مساحتها، ومن خلال هذا نخلص أنه:

-تختلف مساحة الخبر وكثافة معالجته طبقا لأهميته.

-تخصص الجريدة مساحة معتبرة ومواقع تحريرية للمواضيع الخاصة بنشاط الرئيس على اختلافها.

-نشاطات رئيس الجمهورية مضامين جادة ومهمة ومن أولويات الأجندة الإعلامية الخاصة صحيفة الخبر.

3-2-2 موقع موضوعات نشاط الرئيس في الجريدة.

- **الجدول رقم (03) ويمثل فئة موقع الأخبار المتعلقة بنشاط الرئيس:**

الصفحة	التكرار	النسبة المئوية
الاولى	7	%26.92
الصفحة الاخيرة	3	%11.54
الصفحة الثانية	3	%11.54
الصفحة الثالثة	13	%50
المجموع	26	%100

الشكل رقم (02) ويمثل نسب مواقع الأخبار السياسية الخاصة بنشاط الرئيس في الجريدة:

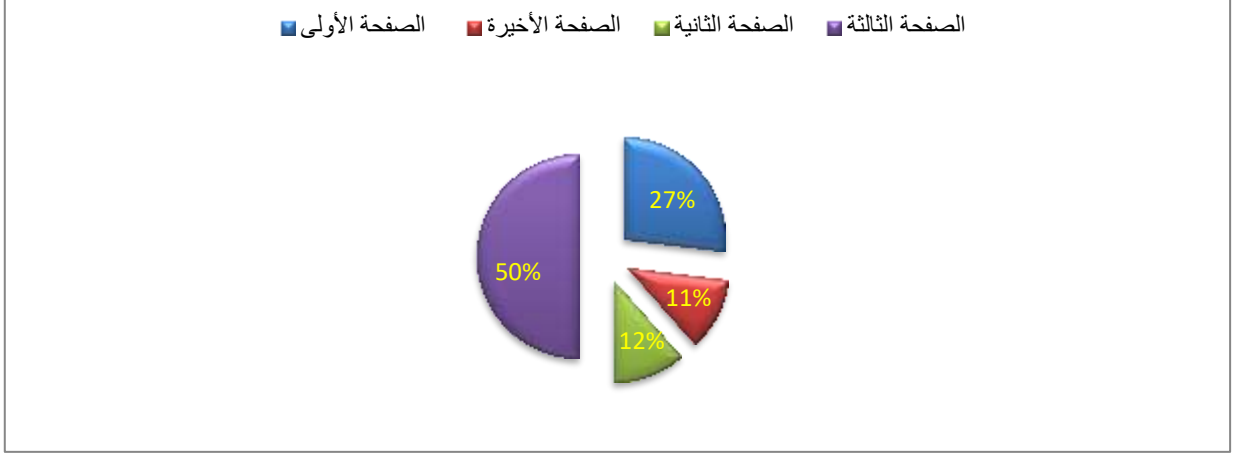

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

بعد التقسيمات التي أعددناها من أجل معرفة مكان نشر الأخبار السياسية المتعلقة بنشاط رئيس الجمهورية في جريدة الخبر في محاولة منا للكشف عن أهم الصفحات التي تم التركيز عليها وقد جاءت على الشكل التالي:

احتلت الصفحة الثالثة المرتبة الأولى إذ حظيت بأعلى نسبة تكرارية قدرت ب 50%، تلتها مباشرة الصفحة الأولى بنسبة 26.92%، وتساوت بعد ذلك الصفحة الثانية والأخيرة بنسبة 11.5%، مع ملاحظة الغياب التام لباقي الصفحات الداخلية.

من خلال قرائتنا الكمية ومعرفتنا المسبقة بأهمية موقع النشر بالنسبة للجريدة وللقارئ على وجه الخصوص احتلال الصفحتين الثالثة والأولى على أعلى نسبتين تكراريتين أي بما يساوي ¾ من تكرارات العينة الكلية المدروسة على اعتبار أهمية الصفحة الأولى والأخيرة في الصحافة مع أن هذا لا ينفي أهمية الصفحات الأخرى كونها تمثل المساحة التحريرية الكبرى للجريدة، وتمثل الصفحة الثانية والثالثة المعنونة بالوطن في جريدة الخبر الحيز المخصص لمعالجة المضامين السياسية وبالتالي فاحتلال هذه الأخبار هذه الصفحات المبينة أعلاه على اختلافها (الأولى، الأخيرة، الثانية والثالثة) ما هو إلا مؤشر إيجابي على اهتمام الصحيفة بهذه المضامين كونها أخبار جادة وذات أهمية مجتمعية.

3-2-3 ترتيب المضمون داخل صفحات الجريدة.

- الجدول رقم (04) ويمثل فئة مواقع ترتيب المضمون داخل صفحات الجريدة:

موقعها في الصفحة	التكرارات	النسبة المئوية
يسار الصفحة كاملا	1	%5.26
يمين الصفحة كاملا	1	%5.26
أعلى يمين الصفحة	9	%47.37
أعلى يسار الصفحة	4	%21.05
أسفل يمين الصفحة	3	%15.79
قلب الصفحة	1	%5.26
المجموع	19	%100

الشكل رقم (03) ويمثل نسب مواقع ترتيب المضمون الخاص بنشاط الرئيس داخل الصفحات:

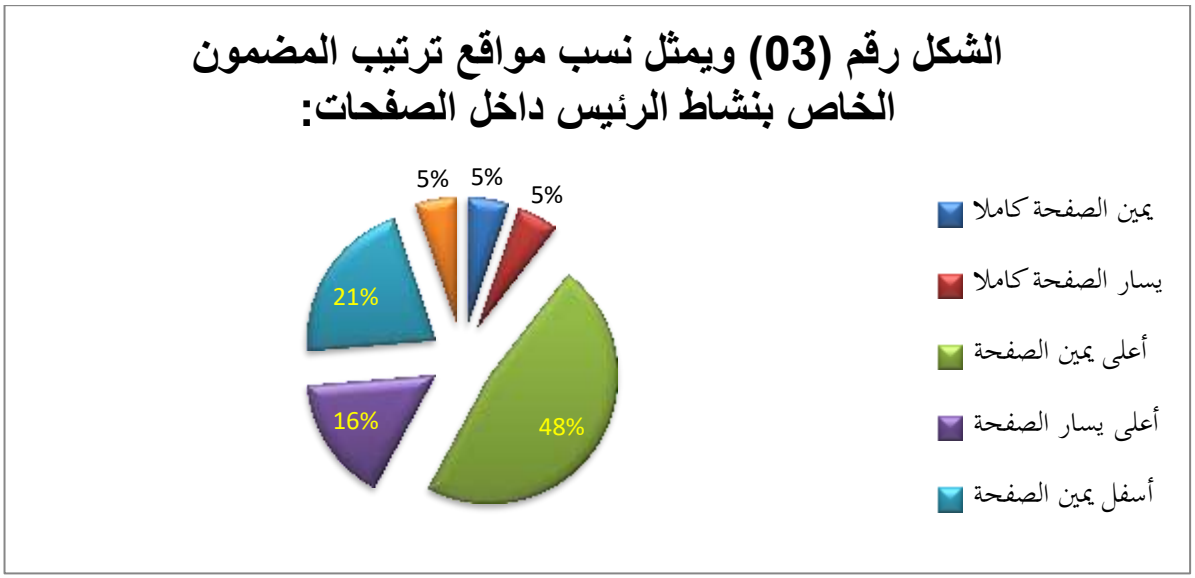

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

من خلال هذه الفئة سنحاول التعرف على جهة ترتيب المقالات عينة الدراسة والمقدرة ب19 مقالا، إذ أشرنا في هذا الجدول إلى مؤشر ترتيب المضمون داخل صفحات الجريدة وكشف لنا هذا

الجدول توزيع المواد الخاصة بنشاطات الرئيس عبد المجيد تبون بحسب الموقع الأكثر أهمية واستقطابا للقراء، إذ أن معظم القراء يتوجهون لقراءة ما ينشر في أعلى الصفحة وبالضبط يسارها و معه قلب الصفحة، تليهم أسفل الصفحة، وبالنظر لمعطياتنا الرقمية المبينة أعلاه فإن المرتبة الأولى كانت من نصيب أعلى يمين الصفحة حيث حظيت هذه المنطقة بأعلى نسبة تكرارية قدرت ب 47.37%، يليها مكان أعلى يسار الصفحة و بعدها تأتي أسفل يمين الصفحة بنسبة 15.79%، في حين سجلنا نسبا متساوية لكل من قلب الصفحة ويسار الصفحة كاملا ويمين الصفحة كاملا بنسبة 5.26%.

من خلال مكتسباتنا القبلية فإن لموقع المادة الصحفية دلالة مقصودة من طرف الصحفي لوضعها في موقع دون الآخر، نظرا لما يملكه هذا العامل في زيادة مقروئية المضامين المنشورة حيث يعمل المخرج على إبرازه وتختلف هذه المواقع باختلاف أولويات الجريدة، وقد توصلنا من خلال هذه الفئة إلى:

- احتل الموقعين أعلى اليمين وأعلى اليسار أعلى نسبة تكرارية وهذا مؤشر إيجابي على اهتمام الصحيفة بهذا الموضوع، فهي تحاول بهذا الموقع بإعطائها له أن توضح أنه من أولوياتها وبالتالي جعله من أولويات جمهور قراءها كذلك.

- تسعى جريدة الخبر اليومي لإبراز مضامين نشاط الرئيس عبد المجيد تبون.

-كانت نسب الأماكن الأقل جذبا للقراء منخفضة وأخرى منعدمة (لا يوجد أي تكرار لأسفل اليسار).

- أغلب المواقع المستخدمة في تحرير الأخبار الخاصة بمضامين النشاط الرئاسي كانت مواقع مهمة وجاذبة.

3-2-4 الأنواع الصحفية المعتمدة في تحرير المضمون الخاص بنشاط الرئيس.

- الجدول رقم (05) ويمثل الأنواع الصحفية المعتمدة لتحرير المضامين الخاضعة للتحليل:

الأنواع الصحفية	التكرارات	النسبة المئوية
الخبر	5	%26.32
التقرير	6	%31.58
التعليق	3	%15.79
المقال	4	%21.05
التحقيق	1	%5.26
المجموع	19	100%

الشكل رقم (04) ويمثل نسب الأنواع الصحفية المعتمدة ضمن المعالجة الصحفية لنشاط الرئيس:

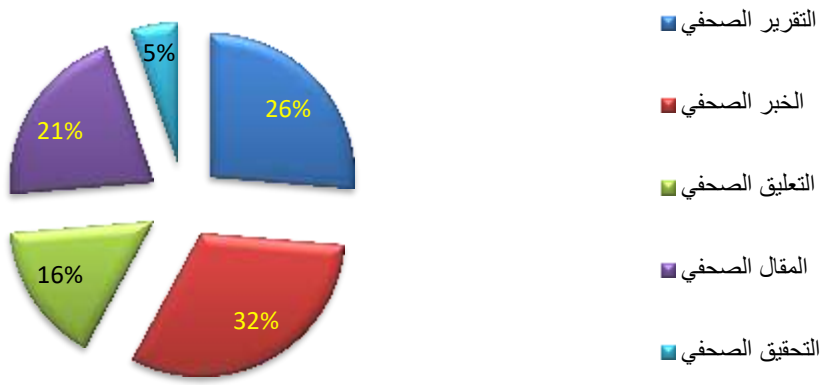

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

الأنواع الصحفية هي فنون إبداعية وابتكارية في الكثير من جوانبها، وأداة لإيصال المعلومات والآراء ووجهات النظر والأفكار إلى القراء بطريقة مفهومة ومستساغة، وتتنوع هذه الفنون حسب

الموضوع حيث أن لكل نوع منها وظائفه التي يقوم بها[1]، وهذا الجدول يوضح الفنون الصحفية التي اعتمدت لمعالجة المضامين الخاصة بنشاط رئيس الجمهورية.

من خلال قراءتنا الكمية نلاحظ أنه قد وردت في عينة الدراسة ست تقارير أي بنسبة 31.58% من أصل 19 مقالا وهي بذلك تحظى بأكبر تكرار، ثم يليه الخبر الصحفي بنسبة قدرت ب 26.32%، ثم المقال التحليلي بنسبة 21.05%، يليهم التعليق الصحفي 15.79% وأخيرا التحقيق الصحفي بنسبة 5.26%.

نلاحظ أن جريدة الخبر اليومي اعتمدت بدرجة كبيرة على التقرير الصحفي في معالجتها للإخبار بعينة الدراسة وهذا راجع لكثرة المضامين التي نقلتها الجريدة من اللقاءات مع المسؤولين السياسيين والحكوميين وشخصيات سياسية فاعلة في القضايا المعالجة ونظرا لملائمة هذا النوع الصحفي لنقل هذه النشاطات كونه يقدم تفاصيل أكثر من الخبر الصحفي فهو يتعدى الإجابة عن الأسئلة الستة ويحاول تغطية الحدث ببيانات أكثر لتمكين القارئ من إشباع حاجياته المعرفية حول هذا النشاط، يليها الخبر الصحفي الذي يقتصر فقط على الإجابة عن التساؤلات الست المعروفة كمحاولة منها لتوصيل مستجدات الأحداث وفقط فهي بطبيعة الأمر وسيلة إخبارية، كما أن اعتمادها على المقال التحليلي جاء لاهتمامها بتحليل بعض القضايا والنشاطات وتوضيحها للرأي العام في محاولة منها لتبسيط وتوضيح الرؤية أمام القراء وخاصة الفئة التي تشغلها بعض التفاصيل حول هذه الإحداث، ويظهر ذلك في المقال المعنون ب" تبون من شرعية الدستور إلى مشروعية القرارات" والثاني المعنون ب" الجزائر تدعم دور تونس في تعزيز الاستقرار في المغرب العربي"، لما أثاره هاذين الموضوعين من جدل داخل المجتمع الجزائري حيث حاول كتاب هاذين المقالين توضيح القضايا من خلال توظيف بعض التحليلات الخاصة بمختصين سياسيين واقتصاديين لتشكل لديهم معرفة سياسية وتؤثر في توجههم السياسي حول هذه الأخيرة، أما بالنسبة للتعاليق الصحفية والتي تعتبر تكملة للخبر وأكثر تفاصيل منه ومن التقرير يحاول من خلاله الكاتب توضيح بعض الحقائق والآراء

[1] حبيب كركوري، فنون التحرير الصحفي، العراق، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008، ص 1.

ويتسم هذا النوع بعرض هذا الأخير لرأيه الخاص في مجريات الأحداث، لهذا الغرض قامت الصحيفة باعتماده لتقديم رأيها حول بعض الأنشطة كالنشاط الخاص بتعيين الرئيس لعبد العزيز جراد، واعتمادها الشبه منعدم على التحقيق الصحفي، من خلال ما تم ذكره نلاحظ أن جريدة الخبر اليومي قد قامت بالاعتماد على العديد من الأنواع الصحفية نظرا لاختلاف المكانة والوظيفة والأهمية التي يحظى بها كل نوع صحفي على حدا وها لا يعني أن هناك أنواع صحفية لا تحظى بالأهمية بل أن لكل نوع صحفي أهميته إذا تناسب والموضوع الذي يعالجه، ونرى أن صحيفة الخبر تعتمد كثيرا على الأنواع الإخبارية مقارنة بالأنواع الفكرية والاستقصائية وأنها قد وفقت أيضا في اختيار الأنواع الصحفية التي تتناسب والمواضيع المطروحة.

3-2-5 عناوين الموضوعات الخاصة بنشاط الرئيس.

- الجدول رقم (06) ويمثل أنواع العناوين المعتمدة في تحرير موضوعات نشاط الرئيس:

أنواع العناوين	التكرارات	النسبة المئوية
مانشيت	2	%4.55
ممتد	2	%4.55
رئيسي	19	%43.18
إشاري	17	%38.64
مكمل	4	%19.89
المجموع	44	%100

الشكل رقم (5) ويمثل نسب العناوين المعتمدة في تحرير المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

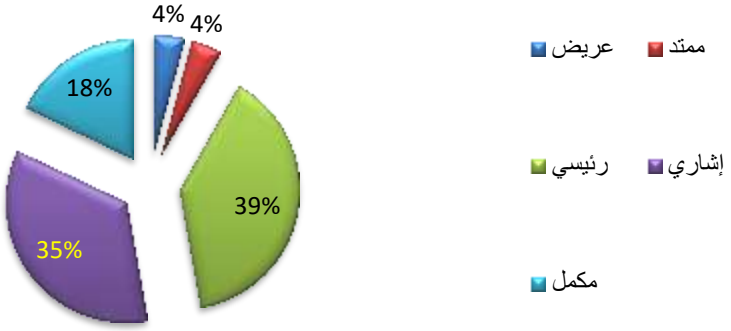

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أنواع العناوين الصحفية المعتمدة في معالجة المضامين السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس، إذ نلاحظ اعتماد صحيفة الخبر على العناوين الرئيسية بنسبة عالية تقدر ب 43.18%، إلى جانبه العنوان الإشاري بنسبة 38.64% ويليهما العنوان المكمل بنسبة 9.89%، ونلاحظ أيضا اعتمادها القليل على العنوان العريض المانشيت والممتد إذ تساوت نسبتيهما التكرارية المقدرة 4.55%.

من خلال هذا العرض الوجيز للمعطيات الكمية نستخلص أن جريدة الخبر تعتمد على العناوين كعنصر طباعي وتعتمد على الرئيسية اعتمادا كليا لإبراز المضامين الخاصة بنشاط الرئيس في حالات كثيرة يسبقه العنوان الإشاري الذي يعتبر كمهيأ للعنوان الرئيسي مثلما ورد في العدد الخامس استقبل مولود حمروش في قصر المرادية وفي نفس العدد في الخبر الثاني تبون يأمر بتشريع يضع حدا للإفلات من العقاب وغيرهم، وإلى جانبهما العنوان المكمل لهما وقد ورد في العدد الثاني "تبون استعرض مع بن بيتور آفاق العمل لتجنيد الكفاءات الوطنية" وظهر أيضا في العدد الثامن مميز باللون الأحمر "أوامر بتعزيز الإجراءات الوقائية من كورونا" وقد يتنوع هذا بين تصريح لشخصية سياسية أوقد يكون جملة خبرية تكمل ما تم ذكره في العناوين السابقة، وعلى الرغم من أهمية العنوان العريض إلى أنه قد سجل بنسبة قليلة جدا من بينها الخبر الأول في العدد الأول بعنوان تبون يظهر أولى أوراقه"

بالإضافة إلى العنوان الممتد الذي ظهر في كل من العددين الثاني "ترقب إطلاق الحوار الوطني وفتح ورشة الدستور قريبا، والعدد الخامس "الرئيس تبون في منزل الإبراهيمي" ويرجع السبب وراء هذه النسبة الضئيلة لتنوع القضايا التي تشغل الساحة السياسية آنذاك من بينها قضايا المحاكمات.

3-2-6 الصور في الموضوعات الخاصة بنشاط الرئيس.

- الجدول (07) ويمثل استخدام الصور كعنصر تيبوغرافي:

توجد/لا توجد		التكرارات	النسبة المئوية
توجد صورة	شخصية	10	%52.63
	موضوعية	5	%26.32
	مركبة	1	%5.26
لا توجد صورة		3	%15.79
المجموع		19	%100

الشكل رقم (06) ويمثل نسب استخدام الصور في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

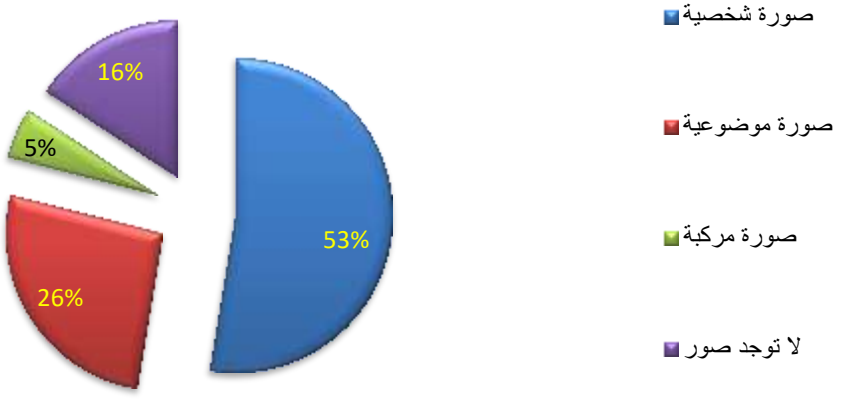

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

بعد قراءتنا للجدول الذي يبين استخدام الصور كعنصر طباعي في تحرير المضمون الخاص بنشاط رئيس الجمهورية، لاحظنا أنه قد احتلت المواضيع التي نشرت مرفقة بالصور تصل نسبتها إلى 84.21% على اختلاف أنواعها، وقد احتلت الصورة الشخصية أعلى نسبة 52.63% وهي تعبر عن الشخصيات ذات العلاقة بالوحدات المنشورة[1] ويرجع هذا الاعتماد لكون أغلب المضامين مصدرها بيانات رئاسية بالتالي يغيب فيها المراسل الصحفي، تليها الصور الموضوعية الخاصة بالحدث بنسبة 26.32% وهي نسبة معتبرة تفسر ظهور المراسلين لتغطية الحدث وأخيرا الصور المركبة نسبة 5.26%، أما بالنسبة للمواضيع التي نشرت بدون صورة فنسبتها تقدر ب 15.79% وهذا راجع لكون تلك المضامين قد عالجت قوانين جديدة، إجراءات وتشريعات صدرت من طرف الرئيس مباشرة دون أي اجتماع أو ندوة أو حتى لقاء يسمح بحضور المرسل الصحفي لتوثيقه الحدث.

نستخلص مما سبق أن جريدة الخبر اليومي في معالجتها للمضامين الخاصة بنشاط الرئيس قد اعتمدت بنسبة كبيرة أو شبه كاملة على الصور لما تلعبه هذه الأخيرة من دور فعال وإيجابي إلى جانب المضمون المحرر لأن يقول ياسر بكر:" أن الصورة الصحفية هي التي تضيف من رموزها وبياناتها وتفاصيلها إلى النص المصاحب ولها معاني ودلالات تعجز الكلمات عن وصفها وتكمل لنا الحدث أو القضية التي نقرأها كأننا شاهديها بالعيان"[2]، وبالتالي فالصورة الصحفية تتعدد وظائفها فهناك التوضيحية، التوثيقية وجمالية حيوية تجدب القارئ خاصة الملونة منها، وهذه النسبة التي قدرت ب84.21% تبين لنا أهمية المواضيع الخاصة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون ومحاولتها لاستقطاب القراء اعتمادا على عوامل الجذب –الصور عامة والملونة خاصة–، كما أن الصور الجديدة الموضوعية دليل على اهتمام الصحيفة بالحدث وقربها منه.

[1] فهد بن عبد العزيز بدر العسكر، الإحراج الصحفي أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة، الرياض، مكتبة العبيكان، 1998، ص32.

[2] ياسر بكر، أخلاقيات الصورة الصحفية، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2012، ص ص 104-105.

3-2-7 الألوان في الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس

- الجدول(08) ويمثل استخدام الألوان كعنصر طباعي:

أنواع الألوان	اللون المستخدم	التكرار	النسبة المئوية
الحارة	الأحمر	4	%17.39
الدافئة	الأبيض والأسود	19	%82.61
المجموع		23	%100

الشكل رقم (07) ويمثل نسب استخدام الألوان في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

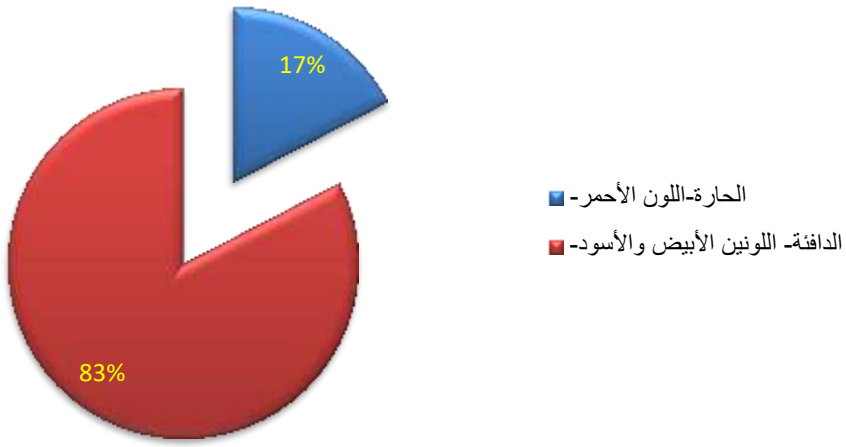

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

يمثل الجدول أعلاه الحامل لرقم (8)، فئة الألوان كعنصر طباعي ووسيلة من وسائل الإبراز المستخدمة في عملية الإخراج الصحفي للمضامين الخاضعة للتحليل، ومما نلاحظه من خلال قراءتنا الكمية للجدول فإن صحيفة الخبر لا تميل إلى اعتماد الألوان الحارة بل يقتصر معظم استخدامها في اللونين الأبيض والأسود سواء في العناوين أو حتى حروف المتن، إذ بلغت نسبة المضامين في عينة

الدراسة التي اعتمدت فيها على اللونين الأسود والأبيض 82.61%، واقتصر اعتمادها على اللون الأحمر في العناوين الرئيسية وبلغت نسبته 17.39% .

على الرغم من أن للألوان وظيفة جاذبة للقارئ كغيرها من العناصر الطباعية وخصوصا الألوان الحارة إلا أنه قد سجل استخدامها بنسبة قليلة جدا في الأعداد الخاضعة للتحليل وقد تم استخدامها في المقالات الصادرة في الصفحة الأخيرة إذ حظيت ب 3 تكرارات وهذا في محاولة منها لجذب القراء إليه، وعلى الرغم من عدم اعتمادها على الألوان فهذا لا يؤكد عدم اهتمامها به، بل لأن هذا راجع للطبيعة الإخراجية للصحف الجزائرية المكتوبة، كما أنه من المعروف أن اللون الأسود على البياض يحقق أكبر قدر من التباين على الصفحة كما أنه أيضا أوضح الألوان قراءة وإن فاقته الألوان الأخرى جذبا للانتباه[1]، لذلك فهو اللون الرئيسي والغالب على مضامين عينة الدراسة وخاصة الصفحات الداخلية إذ يعتبر فيها اللون الأسود لونها الأساسي، مع أنه من المعلوم أنه لا ينبغي استعمال الألوان الأخرى بكثرة حتى لا يقل تأثيرها.

3-2-8 اللغة المستخدمة ضمن المعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس.

- الجدول رقم (09) ويمثل فئة اللغة المستخدمة ضمن المعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس:

نوع اللغة	التكرارات	النسبة المئوية
عربية فصحى	18	%94.74
مختلطة بين الفصحى والعامية	1	%5.26
المجموع	19	%100

[1] طلعت همام، مائة سؤال عن الإخراج الصحفي، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1984، ص ص 81-87.

الشكل رقم (08) ويمثل نسب اللغة المعتمدة في تحرير المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

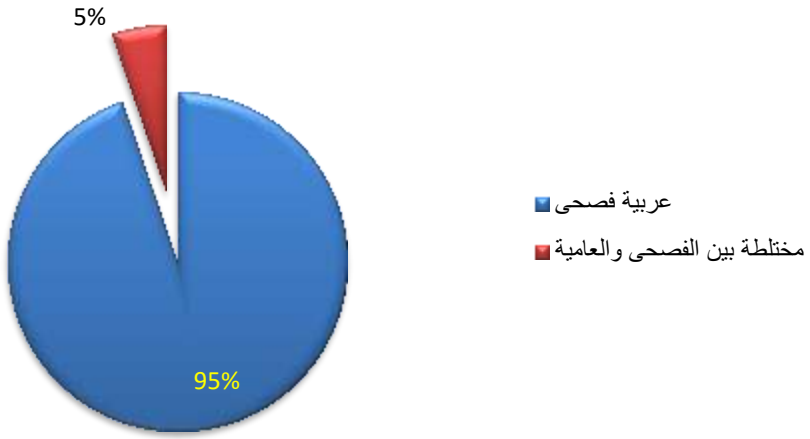

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الممثل لنوع اللغة المستخدمة في تحرير هذه المضامين أنه قد اعتمدت اعتمادا شبه كلي على اللغة العربية الفصحى بنسبة 94.74% لكون هذه المضامين جادة تعالج قضايا هامة وأغلبها تصريحات لمسؤولين أو بيانات رئاسية وبالتالي لا وجود للعامية فيها ولا ترقى لان تكون من مستوى المضمون الإعلامي المعالج، فقد اعتمدت العامية بنسبة 5.26% والتي وردت في العدد 4 الذي جاء المقال فيه بعنوان تبون من شرعية الدستور إلى مشروعية القرارات إذ وردت في هذا الأخير كلمة صاحب الإصبع الأزرق المتداولة في المجتمع وباقي المقال كان باللغة العربية الفصحى.

3-2-9 الأساليب الاقناعية المعتمدة في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.

- الجدول رقم (10) ويمثل فئة الأساليب الإقناعية المعتمدة في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

الأساليب الإقناعية المعتمدة		التكرارات	النسبة المئوية
أساليب عقلية	عرض وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للنشاطات	17	%26.98
	تقديم خلفيات الأحداث	6	%9.52
	تقديم الإحصائيات والأرقام	9	%14.29
	تقديم الحجج والتحليلات	4	%6.35
	اعتماد الصور الموضوعية	5	%7.94
	استغلال قوة المصدر	12	%19.05
أساليب عاطفية	الأساليب اللغوية	4	%6.35
	اعتماد غريزة القطيع	2	%3.17
	الإشارة إلى النخبة من الدول	4	%6.35
المجموع		63	%100

الشكل رقم (09) ويمثل نسب الأساليب الاقناعية المعتمدة في معالجة المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

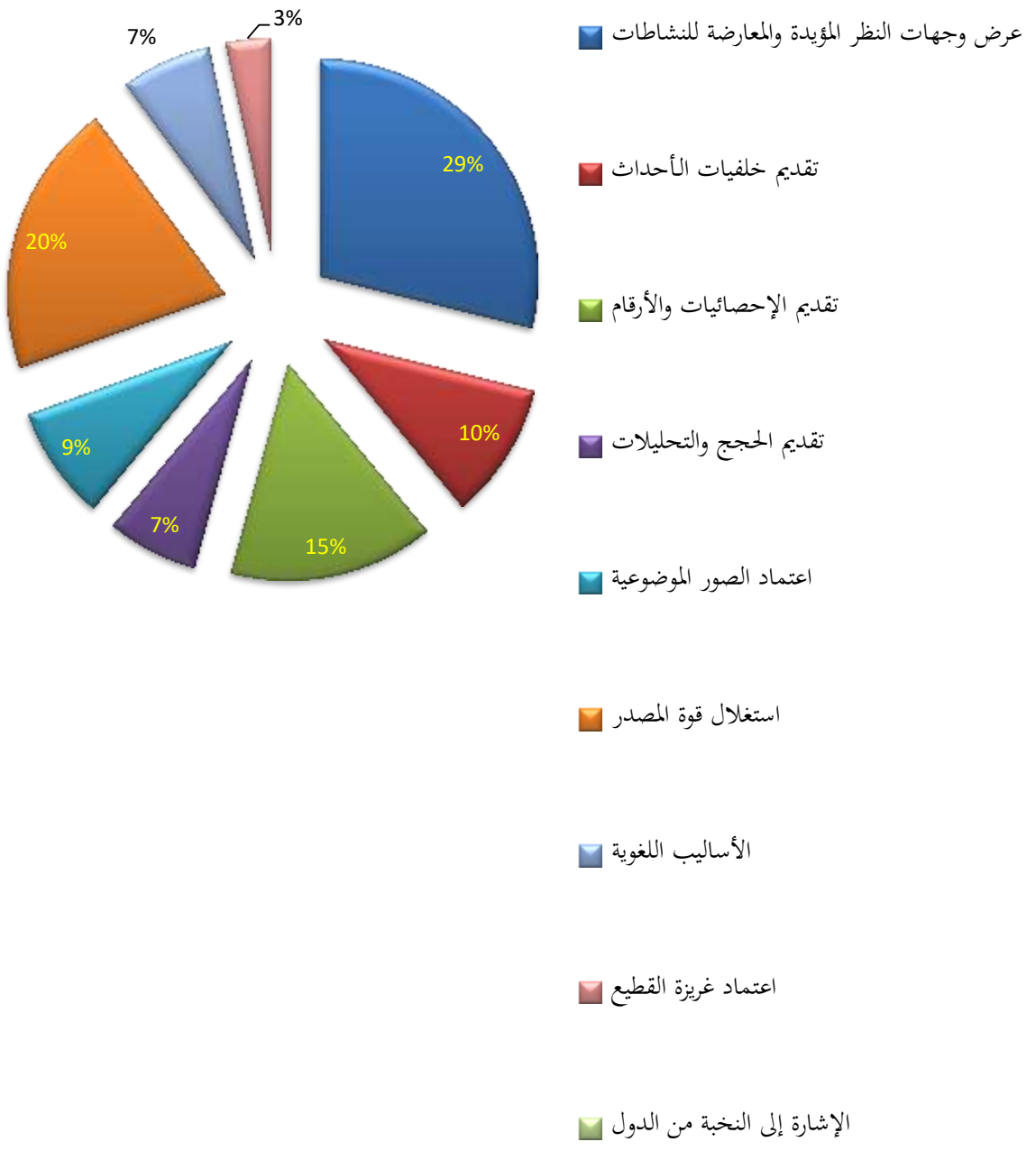

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين تكرارات عناصر فئة الأساليب الإقناعية المستخدمة في صياغة المضامين المتعلقة بنشاط الرئيس عبد المجيد تبون بجريدة الخبر أن أول نسبة تكرارية 26.98% عادت لعرض وجهات النظر الداعمة والمعارضة وحتى المحايدة لهذه النشاطات ولهذا العرض أهمية بالغة في إبراز الجدل والنقاش او حتى التحفظ في النقاش حول بعض القضايا والذي من شأنه تكوين رؤية سياسية للجمهور، تليها مباشرة قوة المصدر بنسبة قدرت ب 19.04% لكون أغلبية المقالات في عينة الدراسة صادرة من تصريحات لمسؤولين أو من بيانات رئاسية وحكومية أو يظهر إمضاء الصحفي فيها وهذه كلها مؤشرات على مصداقية الخبر وجديته ، ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 14.29% أسلوب تقديم الإحصائيات والأرقام كدليل ملموس وإحصائي وعقلي يبرز ويوثق ما تم تداوله من تحليلات، كما قد تم الاعتماد على تقديم الخلفيات بنسبة 9.52% لبعض القضايا كأمثلة عليها سواء بالرجوع إلى موقف مماثل لنفس القضية كما ذكر في مسألة التعاون بين تونس والجزائر بسبب أزمة تونس فقد ذكر الكاتب أن الدول العربية أيضا قد ساعدت الجزائر في أزمتها آنذاك وغيرها، كما اعتمدت أيضا على الصور الموضوعية بنسبة 7.94% لما تقوم به الصور من توثيق للأحداث والنشاطات فهي تفوق قوة الكلمة إقناعا وتعتبر دليلا حيا إيجابيا لمصداقية الخبر، وتأتي أخيرا بنسب متساوية كل من الأساليب التالية تقديم الحجج والتحليلات الخاصة بمختصين في مجالات متنوعة بنسبة قدرت ب6.35% وهذا الأخير من شأنه زيادة ثقة القارئ واقتناعه بخلفية المحلل وحتى الحجة التي يتضمنها المضمون تليها الأساليب العاطفية هذه الأخيرة يستعملها المحرر القائم بالاتصال للتأثير على أحاسيس ووجدان مستقبل الرسالة الإعلامية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الرسالة الإعلامية وأعلى نسبة 6.35% تساوت بين أسلوب الإشارة إلى النخبة من الدول وقد وردت في العدد الخامس وبالتحديد في الخبر الثاني الوارد بعنوان قانون لتجريم الخطابات والكتابات العنصرية في جملة "إن العديد من الدول من بينها بريطانيا وايرلندا وكندا وكذا الهند أصدرت قوانين تمنع الخطاب الذي يدعو إلى الكراهية..."، والعدد الثامن في خبره الأول في جملة "سبق للولايات المتحدة الأمريكية

أن منحت لتونس...". وغيرهم وهذا الأسلوب كفيل بإقناع القارئ الجزائري خاصة، بالإضافة إلى الأساليب اللغوية والتي تضمنت التشبيهات والاستعارات من بينها ما ورد في العدد الثاني رفع اللبس عن الكثير من الأمور، مطهرة من الفساد، ثمار التنمية، والعدد 12 في جملة "كتهديد مجتمعي عابر للقارات" وهذه الأساليب تعمل على تعزيز المعنى وتوضح الكثير من النقاط الغامضة في النص وتساعد الجمهور المستهدف على فهم بعض المواضيع التي يكتب عنها المحرر بالإضافة إلى وظيفة جمال التعبير وقلتها تعني اهتمام الجريدة بالمعنى أكثر من اللفظ، يليها أسلوب اعتماد غريزة القطيع بنسبة 3.08% والذي ورد في كل من العدد الرابع والعدد 12 بعنوان تبون...من شرعية الصندوق إلى مشروعية القرارات، تعزيز إجراءات الوقاية والردع وتحسين طرق التواصل على التوالي، باعتبار أن كل من الخبرين في العددين السابقين يتضمنان العديد من وجهات النظر وبهذا يستغل الكاتب التوافق أو التعارض الحاصل بين جماعات معينة ليجعل الجمهور ينقاد بصورة غير إرادية لذلك الاتجاه.

نستنتج من خلال هذا أن صحيفة الخبر قد قامت بتنويع أساليبها الاقناعية لكنها اعتمدت بصورة كبيرة على الأساليب العقلية بنسبة 84.13%، وخاصة بتركيزها على تقديم وعرض وجهات النظر المتنوعة محاولة من خلال ذلك تكوين رأي عام أو موقف اتجاه قضايا معينة يتماشى وموقفها السياسي اتجاه هذه الأخيرة، كما أن الاعتماد الكبير على أسلوب قوة المصدر يوثق ويؤكد قربها وتواجدها في مواقع الحدث، وهذا من شأنه زيادة ثقة القارئ واقتناعه بالمضمون المنشور، وانخفاض نسبة أسلوب معين لا يعني انعدام أو قلة أهميته بل لكل أسلوب أهمية وطريقته في إقناع القارئ، وكل موضوع له أساليبه الاقناعية التي تتناسب معه ولكن لكون المضامين جادة فقد اعتمدت الأساليب العقلية على حساب العاطفية التي وردت بنسبة ضعيفة نوعا ما 15.87%.

3-3 تفريغ البيانات الخاصة بفئة المضمون مادا قيل؟

3-3-1 المواضيع التي تضمنتها الأخبار السياسية الخاصة بنشاط الرئيس.

جدول رقم (11) ويمثل مواضيع الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس:

الموضوع	التكرارات	النسبة المئوية
تعديل الدستور	11	%25
التعاون الاقتصادي والتنسيق الاستراتيجي والعسكري لتعزيز الاستقرار بين الجزائر ودول أخرى	6	%13.64
الحراك الشعبي	5	%11.36
مناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية	5	%11.36
قرارات إصلاحية في قطاع التربية والتعليم	4	%9.09
إجراءات خاصة بتطوير وتحديث القدرات الأمنية والدفاعية العسكرية بالجزائر	4	%9.09
التعيينات الوزارية والولائية وتحديد صلاحياتهم	2	%4.55

حول الوضع الصحي بالجزائر في ظل جائحة كورونا	2	%4.55
خلق أنظمة الأمن المعلوماتي	1	%2.27
قوانين وتشريعات جديدة لتجريم الخطابات العنصرية	4	%9.09
المجموع	44	%100

الشكل رقم (10) ويمثل نسب مواضيع نشاط الرئيس:

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الحامل لرقم (11) مجموع المواضيع المادة التحريرية التي صدرت بأعداد صحيفة الخبر اليومي محل الدراسة وهي تمثل أوجه نشاط الرئيس وقد قمنا بتحديد هاته التقسيمات بعد قراءتنا لمحتوى المادة الإعلامية واستخلاص الأفكار التي يدور حولها المضمون،

ومن خلال هذه المعطيات الرقمية نلاحظ أن موضوع تعديل الدستور قد استحوذ على اكبر تكرار 11 أي ما يساوي 25% من عينة الدراسة إذ تمت معالجته كموضوع رئيسي مثلما هو الحال في العدد الثالث بعنوان الرئيس يؤكد على تعديل عميق للدستور، العدد 6 والعدد 9 بعنوان في إطار المشاورات حول تعديل الدستور، والعدد 11 بعنوان الرئيس تبون يتسلم مسودة الدستور اليوم، كما قد ورد كموضوع فرعي في بعض الأعداد الأخرى من بينها العدد الرابع الذي صدر بعنوان تبون من شرعية الصندوق إلى مشروعية القرارات والعدد 7 بعنوان رئيس الجمهورية يستقبل المجاهد والوزير الأسبق علي هارون، وبالتالي نلاحظ تركيزها على هذه القضية من خلال كثافة المعالجة واستمرارية هذه الأخيرة وبهذا فهو في المرتبة الأولى من حيث الأهمية كذلك، ليليه بعد ذلك مباشرة موضوع التعاون الاقتصادي والتنسيق الاستراتيجي والعسكري لتعزيز الاستقرار بين الجزائر ودول أخرى بنسبة 13.64% وورد هذا الموضوع في عدة أعداد منها العدد 2 بعنوان الجزائر تميل إلى حل أزمة ليبيا دبلوماسيا بدل الحرب، العدد 8 بعنوان الجزائر تدعم تونس في تعزيز الاستقرار في المغرب العربي وفي نفس المقال وردت فكرة مفادها المساعدة التي قدمتها الدول العربية للجزائر في أزمتها الاقتصادية، ويليه كذلك في نفس العدد خبر بعنوان تبون يستقبل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المالي وأخيرا العدد 9 بعنوان محاور سياسة الدفاع في عهد تبون والذي ورد فيه كموضوع فرعي بفكرة عامة مفادها تعزيز التعاون العسكري مع شركاء أجانب ويليها كذلك موضوع الحراك الشعبي بنسبة 11.36% والذي تفرع في عدد من المقالات بعينة الدراسة من بينها العدد الأول بالحديث عن الحراك الشعبي الذي يعتبر السبب الرئيسي للإطاحة بالنظام الفاسد، العدد الرابع في الحديث عن شرعية الرئيس تبون والفرصة التي منحها له الحراك، العدد 6 الذي تحدث فيه عن الإفراج عن سجناء الحراك وأخيرا العدد 7 الذي قد تطرق فيه للحديث عن القوانين والتشريعات التي تجرم الشعارات المتطرفة في مسيرات الحراك، تتساوى نسبته مع النشاط الخاص بمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد ، وتليها قرارات إصلاحية في قطاع التربية والتعليم بنسبة 9.52% في العدد الثامن الخبر الثالث بعنوان تبون يدعو إلى إبعاد المدرسة عن السياسة ومنع الاجتماعات غير البيداغوجية —لن نقبل بمناظر

مأساوية لمواطنين يعيشون في القرون الوسطى- إذ تم التطرق فيه إلى بناء مدارس بشخصيتها الجزائرية وعدم تغيير المناهج، توفير الوجبات الساخنة في المطاعم المدرسية وأخيرا تشديد الإجراءات الصارمة ضد السلوك الإجرامي في السياقة خاصة بالنسبة لوسائل النقل المدرسي، تتساوى معها الإجراءات الخاصة بتطوير وتحديث القدرات الأمنية والدفاعية العسكرية بالجزائر والتي وردت في العدد 2 بعنوان أربعة أسباب دفعت الرئاسة لعقد اجتماع المجلس الأعلى للأمن، العدد 3 بعنوان الرئيس تبون يؤكد على تعديل عميق للدستور إذ أكد الرئيس على التصدي بقوة على أي محاولة تدخل في شؤون الجزائر والتزامها بالسلم والأمن في منطقتها وأخيرا العدد 9 بعنوان محاور سياسة الدفاع في عهد الرئيس تبون الذي تطرق فيه إلى خمس مسائل لتحديث سياسة الدفاع الجزائرية من بينها تطوير وتحديث قدرات الجيش من حيث السلاح والعنصر البشري، تنشيط التعاون العسكري مع شركاء أجانب وغيرها كما قد تساوت نسبتيهما مع الموضوع الخاص ب القوانين والتشريعات الجديدة لتجريم الخطابات العنصرية التي وردت في العدد 5 بعنوان قانون لتجريم الخطابات والكتابات العنصرية من بينها جرائم السب والشتم، الشعارات المتطرفة، التحذير من خطابات الكراهية وأخيرا الشعارات المتطرفة في الحراك، ليليها بعد ذلك التعيينات الوزارية والولائية في العدد الأول والعدد 10 بنسبة 4.55% لتتساوى معها نسبة موضوع الوضع الصحي للجزائر في ظل جائحة كورونا الذي ورد في العددين 8 و12 وأخيرا خلق أنظمة الأمن ألمعلوماتي بأقل نسبة تقدر ب2.27 % في العدد السابع.

من خلال هذا نخلص أن الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة للجريدة في أوجه نشاط الرئيس هو موضوع تعديل الدستور والذي تعددت مضامينه في مجموعة من الأعداد كخطوة تظهر مشروعية قرارات الرئيس وتوجهاته ووعوده التي قطعها في حملته الانتخابية لإصلاح الأوضاع العامة للبلاد، لكن هذا لا يعني أن مجمل المواضيع الباقية لا تحظى بأي أهمية بل أنها لا تحظى بالاستمرارية فهي مجرد قرارات تصدر ويتم المصادقة عليها وتطبيقها، أما بالنسبة لتعديل الدستور فقد تفرع إلى مشاورات وتقديم اقتراحات واستلام المسودة الخاصة به والجوانب المراد تعديلها، وهذا في محاولة من جريدة الخبر

للتعمق ومعرفة المزيد عنه وهو يعتبر من أولويات النظام السياسي في تلك الفترة وهذا ما جعله من أولويات الجريدة كذلك.

3-3-2 هوية الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس.

- الجدول رقم (12) ويمثل هوية الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس:

هوية الخبر	التكرارات	النسبة
داخلي وطني	16	%84.21
خارجي عربي	2	%10.53
خارجي دولي	1	%5.6
المجموع	19	%100

الشكل رقم(11) ويمثل نسب هوية المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

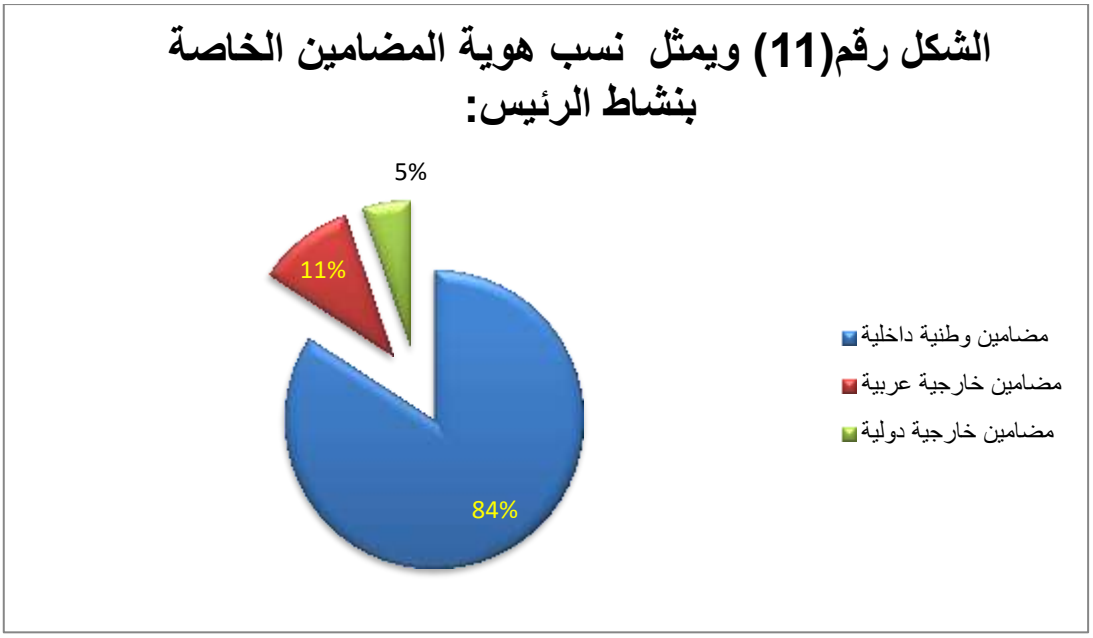

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

من خلال الجدول رقم (12) المبين لهوية الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس نلاحظ أن المعطيات الكمية تشير إلى أن الأخبار الوطنية الداخلية تتفوق بأعلى نسبة تكرارية تقدر ب84.21%، لتليها

بعد ذلك الأخبار العربية بالمرتبة الثانية بنسبة 10.53%، وتأتي أخيرا الأخبار الخارجية الدولية بنسبة 5.26%، وهذا راجع لكون اغلب نشاطات الرئيس هي نشاطات داخلية متمثلة في الإجراءات والقوانين وهذا ما يظهر في كل من الأعداد رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12) وهي في مجملها تتناول قرارات وتشريعات تخص الوضع الداخلي للجزائر وتتنوع بين تعديل الدستور والأمن الوطني وسياسة الدفاع العسكري الجزائري وحتى تغييرات خاصة بالمنظومة التربوية الجزائرية وغيرها، أما فيما يخص الأخبار العربية فقد تناول كل من العددين الثاني والثامن أزمة ليبيا وقضية دعم تونس على التوالي وفي نفس العدد الثامن ورد الخبر الدولي بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المالي للجزائر، وترجع قلة الأخبار الخارجية على حد سواء إلى أن عينتنا ركزت على النشاطات الداخلية للرئيس ولأن جريدة الخبر كذلك تولي اهتماما بالنشاطات الداخلية على حساب النشاطات الخارجية ويرجع أيضا لقلة مناقشة هذه الأخيرة أو التطرق إليها مقارنة بالقضايا الداخلية.

3-3-3 الفاعلين في المضامين الخاصة بالنشاط الرئاسي.

- الجدول رقم (13) ويمثل الفاعلين في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

الفاعلين	التكرارات	النسبة المئوية
الرئيس	19	%38.78
قيادات سياسية عليا	8	%16.32
شخصيات سياسية خارجية	6	%12.24
قوانين وتشريعات وقرارات	5	%10.20
محللون وناشطون سياسيون	4	%8.16
شخصيات سياسية سابقة	3	%6.12
قيادات عسكرية	2	%4.08
صحفيين	2	%4.08
المجموع	49	%100

الشكل رقم (12) ويمثل نسب الفاعلين في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

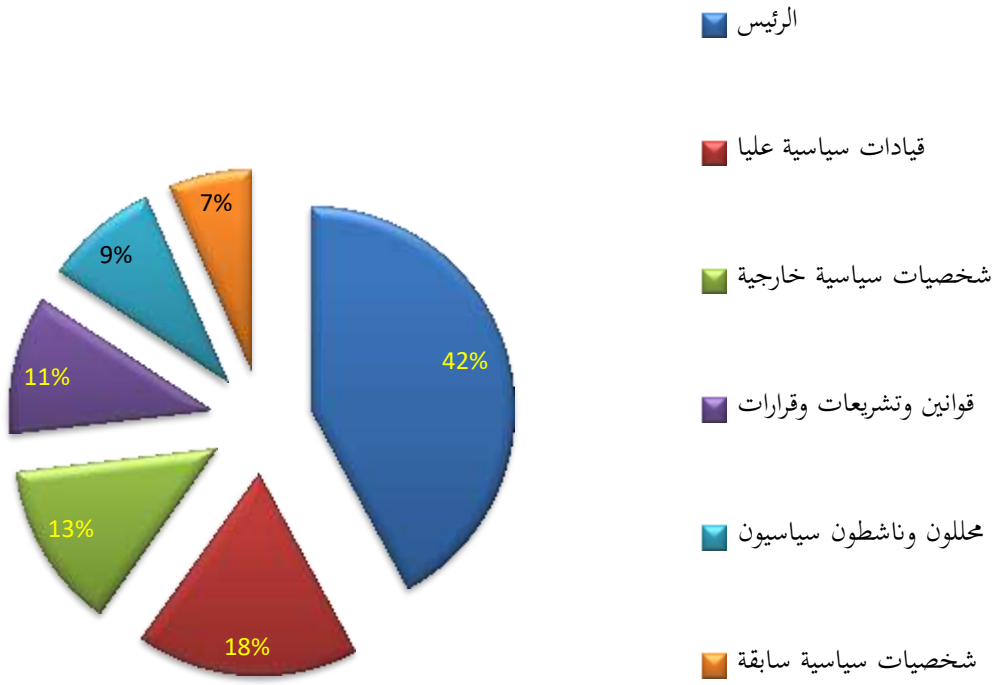

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال المعطيات الكمية التي يبرزها الجدول الحامل لرقم (13) والممثل لفئة الفاعلين في المضمون السياسي الخاص نشاطات رئيس الجمهورية أن مجموع الفاعلين قد تنوع وتعدد في المضامين الخاضعة للتحليل وأنه قد حظي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بأعلى نسبة تكرارية قدرت ب 38.78% على اعتبار أنه الفاعل الرئيسي في كل المضامين بما أنه صانع القرارات وواضع الإجراءات أي بمثابة صانع للأحداث في كل الأخبار، لتليه بعد ذلك القيادات السياسية العليا من وزراء ورؤساء أحزاب سياسية بنسبة 16.32% ويتبعها الشخصيات السياسية الخارجية كرئيس دولة تونس وغيره بنسبة 12.24% تأتي بعده القوانين، التشريعات والقرارات بنسبة 10.20% ليأتي المحللون والناشطون في المرتبة الخامسة بنسبة 8.16% ومن ثم الشخصيات السياسية الوطنية السابقة من وزراء

وما إلى ذلك بنسبة 6.12% وتأتي أخيرا كل من القيادات العسكرية والصحفيين بنسبتين متساويتين تقدر ب 4.08%.

ومن هنا نخلص إلى أن الصحيفة اليومية الخبر قد قامت بتنويع الأطراف الفاعلين في مضامينها ومعالجتها بغض النظر عن المضامين التي يتم تناولها دون إضافات بمعنى أن تنقلها الصحيفة في قالب لا يسمح لها بإبداء رأيها أو تغيير الفاعلين فيه المضمون لأن الفاعلين في هذه المضامين هم صانعي الحدث وفقط، وتعدد الفاعلين في المضامين على الرغم من التفاوت النسبي من تنوع في الحجم والمكانة إلى أنه يعني المشاركة في صنع القرار السياسي وعدم احتكاره ومواكبة متطلبات الديمقراطية التي تحترم مبدأ تعدد الآراء باختلاف خلفيات الفاعلين خاصة فيما يتعلق بموضوع التعديل الدستوري حيث نلاحظ قيام رئيس الجمهورية بالعديد من المشاورات مع فاعلين متنوعين اختلفوا بين شخصيات سياسية ووزراء مثل عبد العزيز جراد في العدد الأول، شخصيات وطنية سياسية سابقة مثل المجاهد والوزير الأسبق علي هارون في العدد السابع والمجاهد والوزير الأسبق احمد طالب الإبراهيمي وكريم يونس الرئيس السابق للجنة الوطنية للوساطة والحوار، رؤساء أحزاب وتشمل جاب الله وبلعيد وجيلالي سفيان رئيس حزب جيل جديد في العدد 6، هذا يشمل المضامين الإخبارية أما فيما يخص المضامين التحليلية الاستقصائية فقد قامت الصحيفة بتنويع فاعلي مضمونها كمحاولة منها لتنويع وجهات النظر والآراء حول نشاطات رئيس الجمهورية وهو أيضا مؤشر بأنها تعطي أهمية كبيرة لتصريحاتهم وقراراتهم وخاصة المحللين السياسيين والشخصيات السياسية من بينهم أساتذة العلاقات السياسية بوحنية قوي في العدد الرابع ورضوان بوهيدل الوارد في العدد 12، هذه الأخيرة تساعد القارئ على تشكيل معرفة سياسية لديه وتوجيه سلوكه السياسي، أما بالنسبة للشخصيات السياسية الخارجية فنسبتها ضئيلة نوعا ما لكون عينة دراستنا ركزت على القضايا والنشاطات الداخلية لرئيس الجمهورية.

3-3-4 الجمهور المستهدف من المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.

- الجدول رقم (14) ويمثل الجمهور المستهدف من المضامين السياسية الخاصة بنشاط الرئيس:

الجمهور	التكرار	النسبة المئوية
جمهور عام	14	%73.68
الطبقة السياسية	5	%26.32
المجموع	19	%100

الشكل رقم(13) ويمثل نسب الجمهور المستهدف من المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

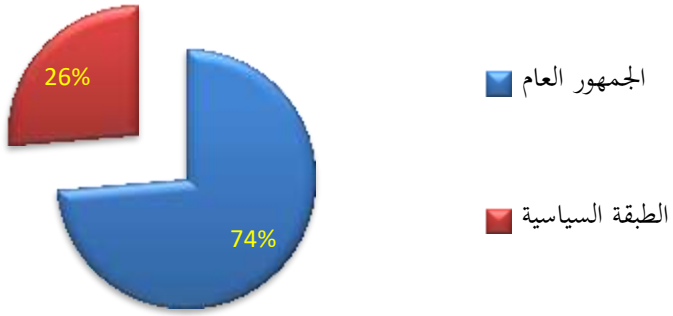

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

من خلال دراستنا الكمية للجدول رقم (14) الممثل للجمهور المستهدف من المضامين الخاضعة للتحليل يتجلى لنا أن الجريدة قد استهدفت في معظم مضامينها الجمهور العام نسبة 73.68%، لتليها بعد ذلك الطبقة السياسية بنسبة 26.31% وهذا يظهر من خلال هدفها الرئيسي من معالجة المضامين والذي حظي بأعلى نسبة تكرارية وهو تزويد الجماهير بجديد أنشطة الرئيس ويبرز أيضا في اعتمادها على الأنواع الصحفية الإخبارية.

3-3-5 مصدر الأخبار الخاصة بنشاطات الرئيس.

- الجدول رقم (15) ويمثل مصادر الأخبار المتضمنة لنشاطات الرئيس:

مصدر الخبر	التكرارات	النسبة
مصادر رئاسية وحكومية	6	%26.09
صحفيين ومراسلين	11	%47.83
تصريحات محللين سياسيين ومختصين	5	%21.74
مواقع التواصل الاجتماعي	1	%4.34
المجموع	23	%100

الشكل رقم (14) ويمثل نسب مصادر الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس:

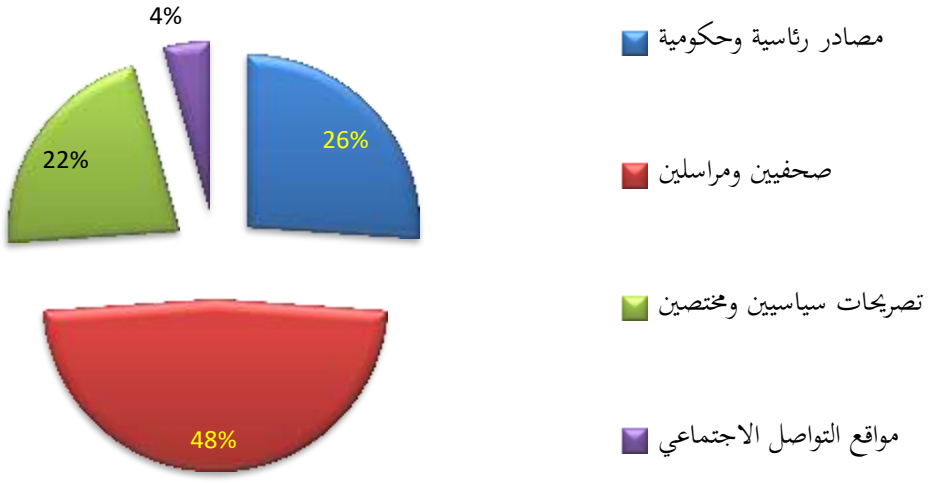

التحليل الكمي والكيفي:

تستعمل هذه الفئة لمعرفة الجهة التي تنتمي إليها الأخبار والتي يستقي منها الصحفي مادته الإعلامية التي عالجها وهي في دراستنا مرتبطة بالموضوعات التي تعالج نشاط الرئيس الجديد عبد المجيد

تبون، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جريدة الخبر في حصولها على هذه المضامين قد اعتمدت في المرتبة الأولى على الصحفيين والمراسلين كمصدر خاص أو تابع للوسيلة بنسبة 47.83% تليها مباشرة المصادر الرئاسية والحكومية بنسبة 26.09% وتختلف هذه الأخيرة فهناك مصادر ورقية كالبيانات الرئاسية وأخرى تتمثل في التصريحات الخاصة بالسياسيين والمحللين المتنوعين اقتصاديين، محامين وناشطين سياسيين بنسبة 21.47%، وأخيرا نلاحظ استعانتها الضعيفة بمواقع التواصل الاجتماعي إذ قدرت نسبتها ب 4.34%.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن صحيفة الخبر اليومي على الصحفيين والمراسلين يؤكد حضور الفريق الصحفي الداخلي كمثال على ذلك العدد الثامن في الخبر المعنون ب" لن نقبل بمناظر مأساوية لمواطنين يعيشون في القرون الوسطى" الذي جاء في اجتماع مجلس الوزراء وحرر هذا الخبر مع توقيع الصحفي وهذا يعني قربهم من مواقع الحدث واضطلاعهم الدائم على نشاطات الرئيس كمضمون هام يتطلعون لمعرفته ونشره، بالإضافة إلى المصادر الحكومية والرئاسية "المسؤولين" خاصة الذين غالبا ما يتم الاعتماد عليهم (العدد الأول الوزير الأول عبد العزيز جراد، العدد الثاني والخامس والعدد التاسع من بيانات رئاسية وغيرهم) من طرف المحررين كمصادر لأنهم متواجدون ومعروفون بالاسم وبالتالي يعطون مصداقية للخبر لأن هذه الأخيرة تأتي من مصداقية المصدر، [1] بالإضافة إلى اعتمادها على تصريحات سياسيين ومختصين لتحليل بعض النشاطات الخاصة برئيس الجمهورية (العدد الرابع والعدد الثاني عشر) وتقديم وجهات نظرهم والذين تلجأ إليهم الصحيفة لمعرفتها المسبقة بتوجههم وبالتالي فهم على معرفة مسبقة بنوعية التصريحات التي ستصدر من قبلهم، أما بالنسبة للمصدر الأخير المتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك الذي ورد في العدد الرابع في عبارة "عبر عن منشور له في الفيس بوك..." ربما راجع لنقص مصداقيته. ولكون هذا المضمون مرتبط بنشاطات رئيس الجمهورية فلم تخرج عن دائرة التصريحات والبيانات الرئاسية و الصحفيين لكون

[1] ماكس ماكومز، لانس هولبرت، وأين وانتا سبيرو كيوسيس، الأخبار والرأي العام، ترجمة محمد صفوت حسن، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012، ص27.

معظم الأخبار وطنية، وبالتالي نخلص إلى أن جريدة الخبر تحاول تقديم مضمون ذا مصداقية عالية سواء بقربها من موقع الحدث أو حتى بقربها من الجهات والشخصيات الصانعة للحدث.

3-3-6 أهداف المعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس.

- الجدول رقم (16) ويمثل أهداف المعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس:

الهدف	التكرارات	النسبة المئوية
تزويد الجماهير بجديد نشاطات الرئيس	17	%42.5
تفسير القرارات الرسمية بناءا على تحليلات يقدمها مختصون	3	%7.5
توضيح موقف الرئيس وبيان أهداف نشاطاته	7	%17.5
تحليل الأنشطة والقرارات	10	%25
إبراز وجهات النظر من أجل تكوين رأي عام اتجاه قضية معينة	2	%5
دعم قرارات الرئيس	1	%2.5
المجموع	40	%100

الشكل رقم (15) ويمثل نسب أهداف المضامين الخاضعة للتحليل:

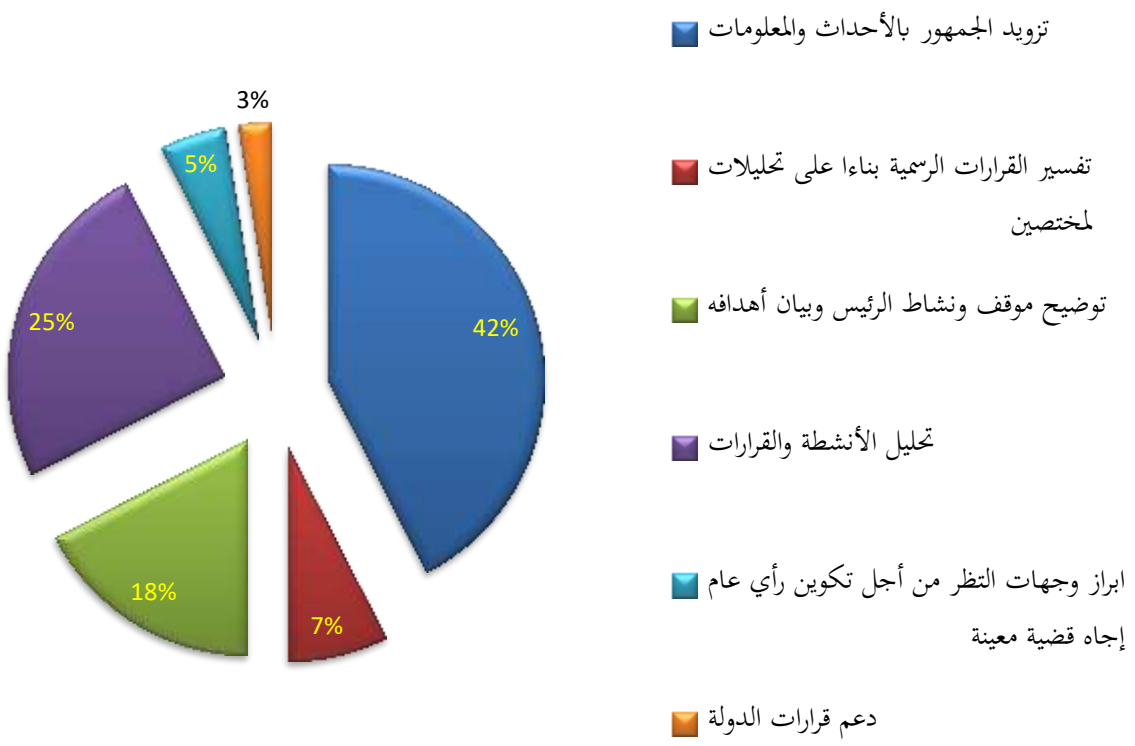

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

يوضح الجدول أعلاه تكرارات فئة الأهداف المضامين في العينة المدروسة حيث نلاحظ أن الهدف الأول والأعلى من ناحية التكرارات هو تزويد الجماهير بالأحداث والمعلومات حيث سجلت نسبة مقدرة ب 42.5% فهذا الهدف يعد من أولى مهام المضامين الإعلامية على تنوعها كون الخبر أو المعلومة قد أضحت عاملا هاما في حياتنا اليومية يتطلع إليه القراء على مختلف فئاتهم العمرية ، ومعظم الأهداف الأخرى لا تخرج عن نطاق عملية الإخبار والإعلام، وتليها مباشرة تحليل أنشطة وقرارات الرئيس بنسبة 25% وتوضيح مواقفه ونشاطاته وبيان أهدافها بنسبة 17.5% فكل من هذا التحليل للأنشطة وبيان أهدافها يعتبر زيادة في كم المعلومات وتوضيحها للقارئ، كما قد حملت بعض المضامين تفسيرا للقرارات الرسمية بناءا على تحليلات لمختصين متنوعين بنسبة 7.5% مع إبراز وجهات النظر حول هذه الأخيرة من أجل تكوين رأي عام حول بعض القضايا التي بتداولها العامة

للفصل فيها وهذه الأخيرة قد حظيت بنسبة ضعيفة قدرت ب 5% بالرغم من أن هذا التفسير يساعد الناس على بناء تصورات أو حتى معرفة سياسية خصوصا إذا كانت صادرة من طرف شخصيات كبرى أو أصحاب التخصص كما يطلق عليه التأثير الشخصي، أما بالنسبة لهدف دعم القرارات أو نقدها فباعتباره مضمون سياسي يتناول أنشطة الرئيس فالصحيفة تقدم رأيها سواء بالتأييد أو المعارضة بناءا على تحليلات وقد أتى هذا الهدف بنسبة 2.5% هذا الدعم أو المعارضة يساعد الجماهير على اكتشاف النقائص والإيجابيات التي يحتويها القرار.

من خلال المعطيات الرقمية نخلص أن أهداف صحيفة الخبر لا تخرج عن نطاق الوظائف العامة للصحافة كوسيلة إعلامية على وجه العموم وكسلطة رابعة على وجه الخصوص، وأن اختلاف هذه الأهداف ناجم عن تنوع طبيعة المواضيع المعالجة والقوالب الصحفية المحررة على أساسها هذا المضمون، وعليه فباعتمادنا على هذه التقسيمات استنتجنا أن صحيفة الخبر وسيلة إخبارية بالدرجة الأولى كونها ركزت بالمقام الأول على الإعلام والإخبار دون نقدها أو تحليلها لمضمون النشاط في نطاق مهمتها الرئيسية المنوطة بها.

3-3-7 القيم الإيجابية والقيم السلبية التي تتضمنها الأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس والفروقات بينهما.

- الجدول رقم (17) ويمثل القيم الإيجابية التي تتضمنها الأخبار المتعلقة بنشاط الرئيس.:

القيم الإيجابية	التكرارات	النسبة
الديمقراطية	7	%7.29
التوافق	9	%9.38
حمل مشروع حقيقي للتغيير والاستحداث	12	%12.5
الوطنية	6	%6.25
الأمن والحماية	7	%7.29
العدل والنزاهة	2	%2.08
التعاون	9	%9.38
الأهمية	9	%9.38
المصداقية	16	%16.67
الجدية	19	%19.8
المجموع	96	%100

الشكل رقم (16) ويمثل نسب القيم الإيجابية في المضامين الخاصة بالنشاط السياسي للرئيس:

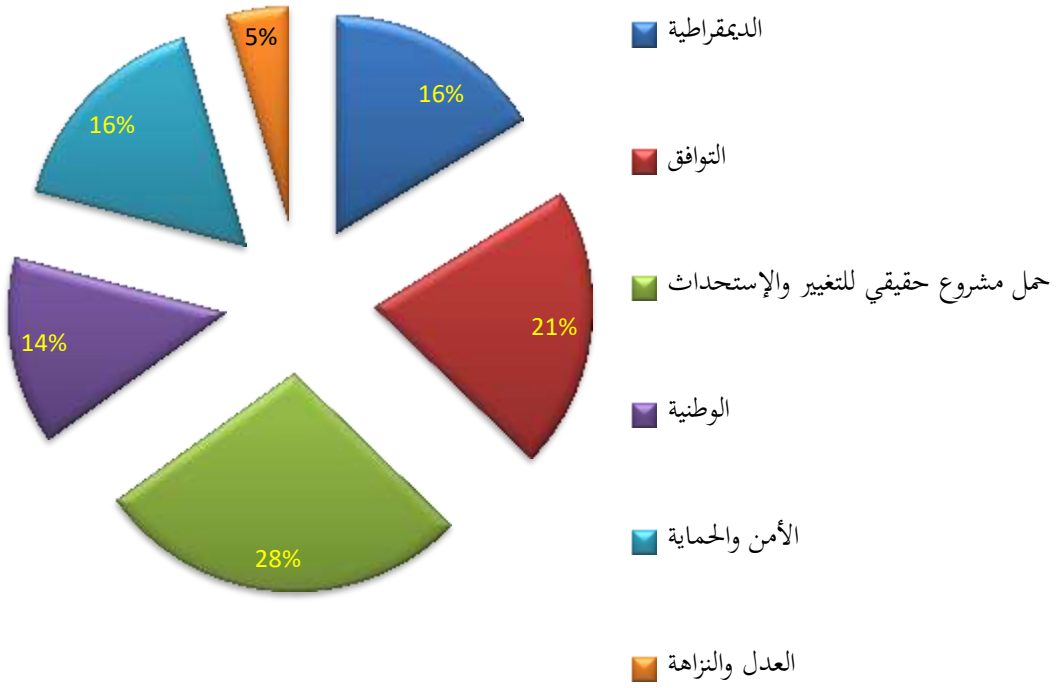

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) والذي يبين عناصر طبيعة القيم الإيجابية التي يحملها المضمون الصحفي الخاص بنشاط الرئيس، أن أعلى نسبة جاءت لقيمة المصداقية المتوخاة من طرف الجريدة التي تحرص على توخي الصحة فيما تقدمه من مضامين، خاصة وأن هذه الجريدة شعارها الصدق والمصداقية، فكما لاحظنا فإن المقالات بعينة الدراسة دائما ما تتضمن المصدر الرسمي وإن غاب وجد توقيع الصحفي وهذه القيمة تضفي شيئا من الثقة لدى قارئ الجريدة بالجريدة بشكل عام وبالخبر بشكل خاص، وتولد لديه رغبة في تقبل الآراء المنشورة فيها لتليها بعد ذلك قيمة حمل مشروع حقيقي للتغيير والاستحداث بنسبة 12.5% فباعتبار أن الرئيس جديد التعيين فجل نشاطاته تسعى إلى الإصلاح العام للبلاد سواء بوضع القرارات الجديدة أو الإجراءات التي يتم فرضها في مجالات متنوعة، وبالتالي فالمضمون المعالج يتضمن السعي إلى إصلاح الأوضاع العامة للبلاد

واستحداث بعض الأمور والأحكام مثل ما ورد في العدد الخامس في المقال الصادر بعنوان" قانون لتجريم الخطابات والكتابات العنصرية"، بعدها قيمة التوافق التي جاءت بنسبة 9.38% كقيمة تعكس التأييد الحاصل أو الظاهر بين الفاعلين في المضامين الخاصة بنشاطات رئيس الجمهورية ووجهات النظر المقدمة من طرف كاتب المقال وهي نفس نسبة قيمة التعاون الذي وضحه المضمون الخاصة في مسألة التعديل الدستوري والإصلاح السياسي للبلاد والمشاورات الخاصة بتقييم الأوضاع السياسية والاقتصادية فكل الفاعلين يسعون لتحسين الأوضاع، وأيضا قيمة الأهمية والقوة فقد جاءت بنفس النسبة أيضا إذ أنها تعني أهمية المضامين و بصفة عامة وأهمية النشاط أو الإجراء بصفة خاصة، لتأتي بعدهم قيمة الديمقراطية بنسبة قدرت ب 7.29%، التي وظفتها الجريدة بمنحها فرصة لأطراف متنوعة لتقديم آرائهم ووظفها الرئيس في منحه أيضا الفرصة لشخصيات متنوعة لتقديم اقتراحاتهم وتتجلى أيضا في محتوى الوعود التي تحدث عنها الرئيس للمواطنين، لتليها بعد ذلك قيمة الأمن والحماية بنسبة 7.29% الذي يحاول الرئيس والمؤسسات الأمنية والعسكرية إرساءه من خلال بعض الإجراءات الخاصة بالنشاط العسكري كتطوير قدرات الجيش وتأمين الحدود الجزائرية هذا فيما يخص الأمن الداخلي أما فيما يتعلق بالأمن الخارجي فقد ارتبط ذلك بكل من قضية تونس وليبيا، كما تعمل أيضا الجريدة على إرساء قيمة الأمن الذي تحاول زرعه في نفوس قرائها، أما فيما يخص آخر قيمة وهي العدل والنزاهة فكانت بنسبة 2.08% وهي قيمة يسعى الفاعل الرئيسي "الرئيس" لإبرازها في محتويات نشاطه وشرعيته وتساوي فرص أطراف النقاش السياسي وبين المواطنين لكن نسبتها كانت شبه منعدمة.

– الجدول رقم (18) ويمثل القيم السلبية التي تتضمنها الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس:

القيمة	التكرار	النسبة المئوية
التخوف والقلق	5	%55.56
الصراع	3	%33.33
الفساد	1	%11.11
المجموع	9	%100

الشكل رقم (17) ويمثل نسب القيم السلبية التي تتضمنها الأخبار:

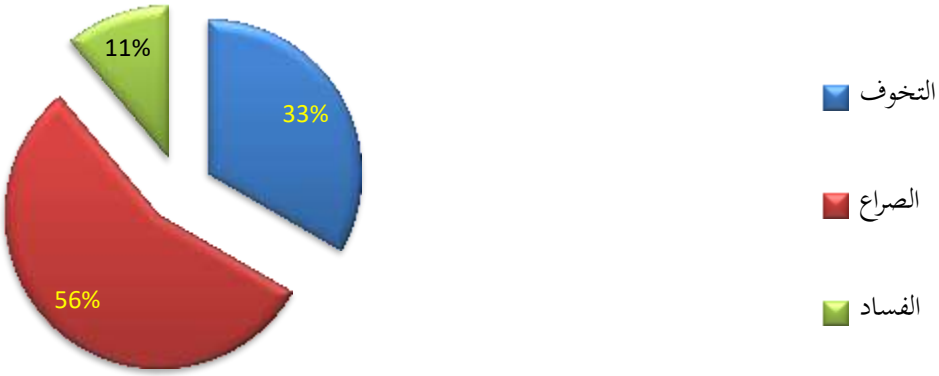

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الممثل لمجموع القيم السلبية التي يتضمنها المضمون الصحفي الموضح لنشاط الرئيس، أن سلوك القلق والتخوف قد تصدرت القيم السلبية بأعلى نسبة قدرت ب 55.56% وقد تجلت في كل من العدد الخامس حين قد أبدى الكاتب تخوفه من أن يؤدي التشريع الخاص بتجريم الخطابات العنصرية إلى تقييد النقاش السياسي، وبرزت أيضا في العدد 8 بتخوف المحللين السياسيين من أن منح الولايات المتحدة الأمريكية لتونس صفة الحليف المميز في إطار تعزيز التعاون العسكري قد يهدد الأمن القومي الجزائري وأن الولايات المتحدة تسعى من خلال ذلك لتطويق الجزائر بإنشاء قواعد عسكرية لها في المغرب وتونس ومالي، كما قد برز أيضا سلوك الصراع

بنسبة 33.33% هذه الأخيرة تظهر في العدد 4 الخلاف الحاصل بين الآراء داخل المضمون الصحفي بين مؤيدين ومعارضين ومحايدين وكمثال على ذلك المقال الصادر في العدد الرابع حول شرعية الرئيس فقد اعتمدت الجريدة آراء معارضة وأخرى مؤيدة كما قد وردت أيضا في العدد 8 بآراء متحفظة والعدد 12 بآراء مؤيدة لخطاب الرئيس حول جائحة كورونا وأخرى ناقدة معارضة وأخيرا قيمة الفساد بنسبة 11.11% والتي تجلت في الحديث عن النظام الفاسد فضائحه ومخلفته.

– الجدول رقم (19) ويوضح الفروق بين القيم الإيجابية والقيم السلبية في أخبار نشاط الرئيس:

نوع القيمة	التكرار	النسبة
إيجابية	96	%91.43
سلبية	9	%8.57
مجموع	105	%100

الشكل رقم (18) ويمثل نسب القيم الإيجابية والسلبية في مضامين نشاط الرئيس:

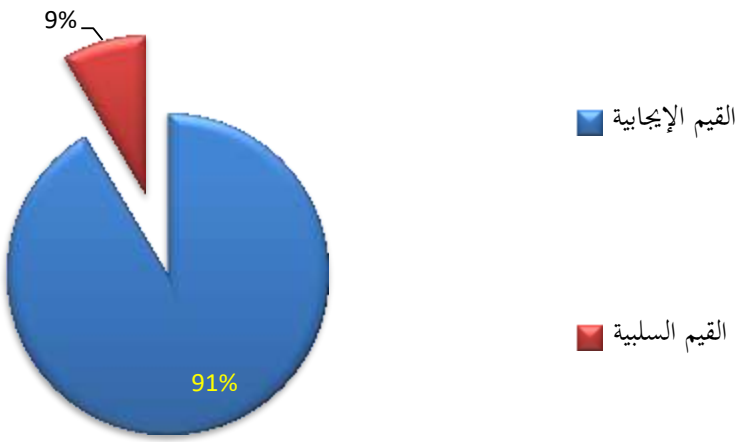

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المبين لفروق أنواع القيم الإيجابية والقيم السلبية في المضمون الصحفي الخاص بنشاط الرئيس ، أنه قد احتلت القيم الايجابية الصدارة بنسبة 91.43% وهذا راجع بالدرجة الأولى لمحتوى النشاط الرئاسي الهام والايجابي، بالإضافة إلى النوع الصحفي المعتمد فكل من الخبر والتقرير يتلخص تركيبهما في ذكر النشاط الخاص بالرئيس وفقط ومعظم النشاطات تسعى لتحقيق شيء إيجابي، أما فيما يخص القيم السلبية التي وردت بنسبة 8.57% والتي تعتبر نسبة صغيرة وردت كوجهات نظر حول بعض النشاطات والأحداث وتعتبر قليلة جدا.

3-3-8 الملكية الخاصة لجريدة الخبر وطريقة معالجتها لمضامين نشاط الرئيس.

- الجدول رقم (20) ويمثل الملكية الخاصة لجريدة الخبر وطريقة معالجتها لمضامين نشاط الرئيس:

طريقة المعالجة	التكرار	النسبة
تعبر بحرية مع إبداء رأيها المؤيد	3	%14.29
تعبر بحرية مع تقديمها لرأيها المعارض والناقد لنشاطات الرئيس	2	%9.52
تعمل على توصيل أخبار نشاطات الرئيس للجماهير وفقط	16	%76.19
المجموع	21	%100

الشكل رقم (19) ويمثل نسب طريقة معالجة جريدة الخبر للمضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

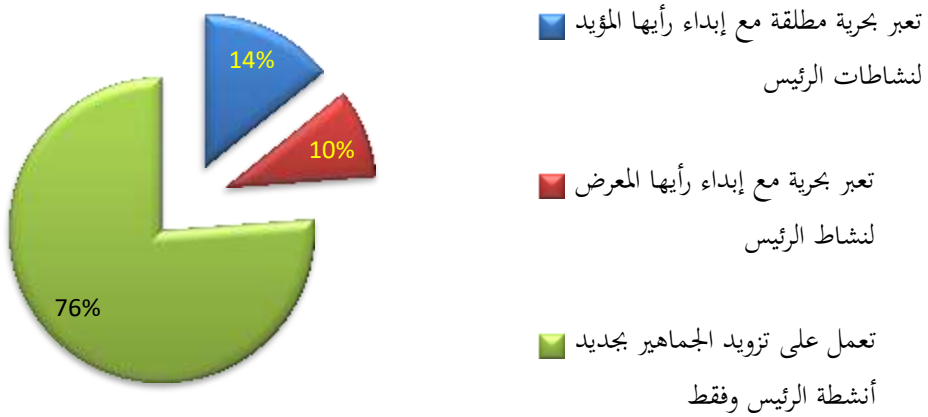

التحليل الكمي والكيفي للجدول:

نلاحظ من خلال الجدول السابق، والذي يمثل تأثير نمط الملكية لجريدة الخبر كجريدة مستقلة على طريقة معالجتها للأخبار السياسية المتعلقة بنشاط الرئيس على اعتبار هامش الحرية الذي تتمتع به والحريات الممنوحة للقطاع الإعلامي في الجزائر خاصة مع إقرار التعددية الإعلامية، وعلى الرغم من صعوبة الفصل والحكم في هذا العنصر إلى أنه قد قمنا بتناول مجموع التقسيمات الواردة في الجدول أعلاه لاستخلاص بعض المؤشرات الدالة على هذا التأثير.

من خلال المعطيات التكرارية والنسبية نلاحظ أن معظم الأخبار التي تناولت نشاط الرئيس لم تتعدى طريقة المعالجة الإخبارية، بمعنى أنها تسعى لتقديم جديد نشاطات الرئيس لتزويد الجماهير بها فحسب بنسبة قدرت ب76.19%، حيث أنها تنقل ما ورد في البيانات الرئاسية وما تم تقديمه من طرف المسؤولين السياسيين والحكوميين وهذا يظهر جليا في النوعين الصحفيين المعتمدين بكثرة في المعالجة التقرير والخبر، لتليها بعد ذلك المعالجة بحرية مطلقة مع تقديمها لرأيها المؤيد لنشاطات الرئيس وقراراته وإجراءاته وتأتي بنسبة 14.29% حيث تعتمد في ذلك إما على تقديم وجهات نظر أو تحليلات منطقية خاصة بأصحاب التخصص وخلفيات تؤكد إيجابية وأهمية النشاط الذي قام به الرئيس وأهدافه لتأتي أخيرا المعالجة عن طريق تقديم هذه الآراء بحرية مع رأيها الخاص المعارض أو أراء

بعض المتخصصين الناقدين عن طريق تقديم سلبيات القرار وقدرت نسبتها ب9.52% وهي نسبة قليلة وهذا يوضح أيضا قلة الأنواع الصحفية الفكرية، التحليلية والاستقصائية.

من خلال المعطيات الكمية والتحليلات التي قمنا بها بعد دراستنا للمقالات وللنسب والتكرارات فإن جريدة الخبر رغم تمتعها بهامش الحرية في طبيعة عملها كونها صحيفة مستقلة عن السلطة إلى أن ذلك لم يؤثر بصفة شبه تامة على طريقة معالجتها بل توضح تماما أنها وسيلة إعلامية تقوم بمهمتها الأساسية المتمثلة في نشر الأخبار ومستجدات نشاط الرئيس وتقدم رأيها إيجابا أو سلبا بعيدا عن كل ما يعبر عن معارضتها للرئيس الجديد أو نشاطاته، ونلاحظ أيضا أنه رغم قلة تكرارات تقديمها لرأيها المعارض فهذا الأخير كان موضوعيا باعتماد أراء ووجهات نظر مختصة وهادفة وفقط.

3-4 نتائج الدراسة التحليلية:

من خلال هذه الدراسة وبعد قيامنا بالتحليل الكمي والكيفي للمضامين الصحفية الخاصة بنشاط الرئيس قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تجيب عن تساؤلنا الرئيسي والتساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- تولي صحيفة الخبر اهتماما واسعا لنشاطات رئيس الجمهورية بالأخذ بعين الاعتبار المساحة والمواقع التحريرية وترتيب المضمون داخل صفحات جريدة الخبر، وهذه الأخيرة مؤشرات إيجابية على اهتمام الصحيفة بنشاط الرئيس وتوضح أجندتها الإعلامية.

- هيمنت التقارير والأخبار الصحفية على التغطية الصحفية لنشاط الرئيس، وهي بطبيعة الأمر أشكال تحريرية تعتمد بالدرجة الأولى على توصيل الأخبار دون إبداء رأيها فيها، أي أن الأنواع الإخبارية قد هيمنت على حساب الأنواع التحليلية الفكرية والاستقصائية.

- تتعدد وتتنوع العناصر التيبوغرافية المعتمدة من طرف جريدة الخبر اليومي لمعالجة نشاطات الرئيس أهمها العناوين وتليها الصور وآخرها الألوان وهي كلها تعمل في سبيل جذب القارئ.

– تغلب على المعالجة الصحفية لمحتويات نشاطات الرئيس اللغة العربية الفصحى لملاءمتها لمستوى المضامين المعالجة.

– على الرغم من تنوع مصادر جريدة الخبر في معالجة مضامين نشاط الرئيس إلى أن كل مصادرها تعتبر موثوقة وقد تأكد ذلك بأكبر تكرار للبيانات الرئاسية والتواقيع الصحفية.

– وجدنا من خلال الأعداد الخاضعة للتحليل أن الهدف الأسمى لمعالجة المضامين هو تزويد الجماهير بجديد أنشطة الرئيس، على اعتبار أن الجمهور هو المستهدف الأول من هذه المضامين.

– تتنوع المواضيع التي يدور حولها النشاط الرئاسي لكن الموضوع الرئيسي الذي ركزت عليه الجريدة هو تعديل الدستور.

– تولي الجريدة اهتماما بارزا للأخبار الوطنية الداخلية على حساب الأخبار الدولية الخارجية.

– أبرزت الدراسة أن أكثر شخصية فاعلة في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس هو الرئيس في حد ذاته لارتباط المضامين بقراراته وإجراءاته.

– تدعم جريدة الخبر اليومي المضامين الخاصة بنشاط رئيس الجمهورية بأساليب اقناعية عقلية وعاطفية متنوعة، ولكنها تعتمد في إقناعها للقارئ بصحة المضمون على عرض وجهات النظر وقوة المصدر بصفة أكبر.

– يتضمن المضمون الصحفي الخاص بنشاط الرئيس القيم الإيجابية بصفة أكبر.

– تلتزم جريدة الخبر الحياد في معالجتها لنشاطات الرئيس، فجل مضامينها تعتمد على إيصال المعلومة وفقط وبالتالي فهي لا تعبر عن رفضها ولا تبرز أي موقف اتجاه نشاطات الرئيس عامة والرئيس بصفة خاصة.

خـاتمـة

خاتمة:

إن الغاية الأولى من بحثنا هي الكشف عن الطريقة التي اعتمدتها جريدة الخبر اليومي في معالجة وتحرير المضامين السياسية الخاصة بنشاط الرئيس وعلى هذا قمنا بتحليل مجموعة الأخبار التي اختيرت كعينة دراسة لصعوبة الحصر الشامل.

وقد تبين من خلال دراستنا أن لمضامين نشاط الرئيس مكانة هامة في الصحيفة الخبر ويظهر هذا من خلال طريقة التناول وكذا المعالجة الواسعة لهذه المضامين، على اعتبارها أخبار سياسية وهذه الأخيرة تعد بمثابة العصب الحساس في المجتمع إذ تسعى وسائل الإعلام عامة لتغطيتها بغية تحقيق العديد من الأهداف مثلما هو الحال مع صحيفة الخبر، التي تسعى لتقديم هذه الأخبار لتزويد الجماهير بجديد هذه الأخيرة وتعريفهم بها بالإضافة إلى تكوين رأي عام حوله.

وفي الأخير قد أسفرت الدراسة عن استخلاص أن الأخبار السياسية الخاصة بنشاط الرئيس من أولويات جريدة الخبر اليومية بالوضع بعين الاعتبار المساحة والمواقع التحريرية وغيرهم، كما اتضح موقف الصحيفة المحايد للرئيس ونشاطاته من خلال اعتمادها للأسلوب الإخباري من طرف المحررين في طرح المواضيع، وهذه النتائج عبارة عن مؤشرات تم استخلاصها من التحليل الكمي والكيفي في منهج تحليل المضمون، وعلى إثر هذا نحن ندعو طلبة علوم الإعلام والاتصال للقيام بالدراسات التحليلية للمضامين الصحفية على تنوعها مكتوبة والكترونية، كونها تسمح لنا بالوصول إلى قراءة تختلف عن القراءة العادية السطحية للمضامين كقارئ للجريدة وفقط فبصفتنا دارسين في حقل الإعلام فنحن بحاجة للوصول إلى هذا النوع من القراءة عن طريق البحوث والدراسات المنهجية، بالإضافة إلى التركيز على الجانب السياسي في الدراسات لثقل المجال في الحياة المجتمعية ولما له من أهمية في فهم الواقع السياسي والذي له تأثير بارز في شتى المجالات الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

المعاجم والقواميس:

1-أبو القاسم الصاحب إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسين آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، ع11، 1994.

2-أنيس إبراهيم وآخرون، معجم الوسيط، مصر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط5، 2011.

3-حسن شحاتة والنجار زينب، معجم المصطلحات التربوية و النفسية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط3، 2003.

4-رضا يوسف محمد، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، مكتبة لبنان، 2006.

5-عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب نشر توزيع وطباعة، 2008.

6-الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن بعقوب، القاموس المحيط، القاهرة، دار الحديث، م1، 2008.

7-قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي-إنجليزي-فرنسي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2004.

8-معلوف لويس، المنجد في اللغة، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، م1، ط19، 2009.

9-نعمة أنطوان وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ،بيروت، دار المشرق،ط3 ،2008.

الكتب:

10-إبراهيم إبراهيم أحمد، فن كتابة الخبر والمقال الصحفي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2009.

11-إبراهيم إسماعيل، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998.

12- إبراهيم مروان عبد المجيد، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، عمان، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، 2000.

13-أبو زيد فاروق، الصحافة المتخصصة، القاهرة، عالم الكتب، 1982.

14-أبو زيد فاروق، مدخل إلى علم الصحافة، القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1998.

15-أبو سمرة محمد، الإعلام والسلطات الثلاث، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.

16-أبو عرجة تيسير، دراسات في الصحافة والإعلام، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000.

17- إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007.

18- أحمد أحمد زكريا، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009.

19- أدهم محمود، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الشعب، ط2، 1989.

20- إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين التحرير والتطبيق، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1989.

21- إسماعيل العاني ثناء، الجميلي عظيم كامل، صناعة الأخبار الصحفية والتلفزيونية، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط2، 2014.

22- إسماعيل محمد حسين، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003.

23- آل سعود سعد، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر، 2008.

24- ألبير بيير، الصحافة، ترجمة فاطمة عبد الله، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.

25- إمام إبراهيم، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، القاهرة، دار الفكر العربي، 1979.

26- باشيوة أحسن عبد الله، البروادي نزار عبد المجيد والساهراني عدنان هاشم، البحث العلمي- مفاهيم أساليب تطبيقات،عمان، الوارق للنشر والتوزيع، 2010.

27- بدر أحمد، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

28- بدر العسكر فهد بن عبد العزيز، الإحراج الصحفي أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة، الرياض، مكتبة العبيكان، 1998.

29- بركات عبد العزيز، مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية ومهارات التطبيق، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2011.

30- البشر محمد بن سعود، مقدمة في الاتصال السياسي، الرياض، مكتبة العبيكان، 2008.

31-بكر ياسر، أخلاقيات الصورة الصحفية، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2012.

32- بن شلهوب عبد المالك بن عبد العزيز، التحقيق الصحفي أسسه، أساليبه واتجاهاته الحديثة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004.

33- تمار يوسف، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

34- تمار يوسف، الاتصال والإعلام السياسي، الثقافة السياسية بين وسائل الإعلام والجمهور، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012.

35- جديد نزار بشير، الإعلام المقروء بين الصحافة الورقية والصحافة الالكترونية، عمان، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014.

36- جرابر دوريس وآخرون، أخبار السياسة وسياسة الأخبار، ترجمة زين نجاتي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

37- جعفر عباس كمال الدين، الاتصال السياسي، في البعد الفكري، عمان، المكتب الإسلامي، 2004.

38- الحتو محمد سلمان، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

39- حجاب محمد منير، أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

40- حداد نبيل، في الكتابة الصحفية السمات، الأشكال، القضايا، المهارات والدليل، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2011.

41- حسين سمير محمد، دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، 1999.

42- حمدي محمد الفاتح، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال دروس نظرية وتطبيقات، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2017.

43- حمزة عبد اللطيف، الصحافة والمجتمع، القاهرة، دار القلم، 1974.

44- حمزة عبد اللطيف، المدخل في التحرير الصحفي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، 1967.

45- خليل لؤي، الإعلام الصحفي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.

46- دليو فضيل، الاتصال مفاهيمه، نظرياته، وسائله، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

47- دليو فضيل، تاريخ وسائل الإعلام والاتصال الجزائر، دار الخلدونية، 2003.

48- دليو فضيل، وسائل الاتصال وتكنولوجياته، الجزائر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2002.

49- زيدان عبد الباقي، وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1979.

50- الساري فؤاد أحمد، وسائل الإعلام النشأة والتطور، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

51- ساعد ساعد، فنيات التحرير الصحفي، الجزائر، المكتب الجامعي الحديث، 2011.

52- السعد إسماعيل علي، علم السياسة وديمقراطية الصفوة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007.

53- سعيد ربيع عبد الجواد، فن الخبر الصحفي دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.

54- سلاطنية بلقاسم، الجيلاتي حسان، أسس المناهج الاجتماعية، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012.

55- سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

56- شرف عبد العزيز، الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، القاهرة، دار قباء للنشر والتوزيع، 2000.

57- الضلاعين نضال فلاح وآخرون، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، عمان، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014.

58- طعيمة رشدي أحمد، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004.

59- طه عبد العاطي، مناهج البحث الإعلامي، مصر، دار كلمة للنشر و التوزيع، 2014.

60- عبد الحميد محمد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000.

61- عبد الحميد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979.

62- عبد الحميد محمد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب نشر توزيع طباعة، 2004.

63- عبد الفتاح علي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

64- عبد علي حسين يوسف، الإعلام السياسي، عمان، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2016.

65- عزت اللحام محمد، الشمايلية ماهر عودة، كافي مصطفى يوسف، مدخل إلى علم الصحافة ،عمان، دار الإعصار العلمي، 2015.

66- عزت محمد فريد محمود، المقالات والتقارير الصحفية أصول إعدادها وكتابتها، د ب ن، د د ن، 1998.

67- علاوي جبار، الاتصال السياسي، عمان، دار المجد للنشر والتوزيع، 2015.

68- عواجي صلوي عبد الحافظ، نظريات التأثير الإعلامية، مصر، 25 جوان 2011.

69- عوض محمد، بركات عبد العزيز، الخبر الإذاعي والتلفزيوني، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000.

70- عيشور نادية سعيد، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع،2017.

71- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

72- كركوري حبيب، فنون التحرير الصحفي، العراق، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008.

73- كنعان علي عبد الفتاح، مناهج كتابة الأخبار وتحريرها، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015.

74- كنعان علي، مدخل إلى الصحافة والإعلام، عمان، دار الأيام للنشر ة التوزيع، 2015.

75-لارامي.أ، ب. فالي، البحث في الاتصال عناصر منهجية، ترجمة فضيل دليو، الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال، 2009.

76- ماكومز ماكس، هولبرت لانس، سبيرو كيوسيس واين وانتا، الأخبار والرأي العام، ترجمة محمد صفوت حسن، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012.

77- محجوب وجيه، أصول البحث العلمي ومناهجه، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، 2005.

78- محمد الدليمي عبد الرزاق، الإعلام وإدارة الأزمات، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.

79- المزاهرة منال هلال، نظريات الاتصال، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.

80- المزاهره منال هلال، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، عمان، دار كنوز للمعرفة، 2010.

81- المشاقبة بسام عبد الرحمن، الإعلام البرلماني والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

82- المشاقبة عبد الرحمن، نظريات الإعلام، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2019.

83- المشهداني خالد أحمد فرحات، عبد الله لعبيدي رائد عبد الخالق، مناهج البحث العلمي، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015.

84- المشهداني سعد سلمان، مناهج البحث الإعلامي، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الحديث، 2017.

85- المشهداني سعد سلمان، الصحافة العربية والدولية: المفهوم، الخصائص، المشاكل، النماذج، الاتجاهات ،الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2014.

86- المصالحة محمد حمدان، الاتصال السياسي مقترب نظري تطبيقي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.

87- مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

88- مصطفى فريد، تكنولوجيا الفن الصحفي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015.

89- المفلح خضرة عمر، الاتصال المهارات والنظريات وأسس عامة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

90- مكاوي حسن عماد، حسين السيد ليلى، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998.

91- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.

92- الموسوي نضال حميد، ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الخليجية، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.

93- ناجي عباس، الخبر الصحفي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011.

94- همام طلعت، مائة سؤال عن الإخراج الصحفي، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1984.

95- همام طلعت، مئة سؤال عن الصحافة، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1988.

96- الهيثي هيثم، الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

97- الياسري قيس وآخرون، الفنون الصحفية، بغداد، دار الحكمة للطباعة و النشر، 1991.

المذكرات:

97- بن برغوث ليلى، "الإعلام المرئي والمشاركة السياسية تحليل سيميولوجي لخطابات الرئيس بوتفليقة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

98- بن ميسية ليلى، "تعليمية اللغة العربية من خلال النشاط المدرسي غير الصفي"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، 2010.

99- حسونة نسرين محمد عبده ، "نظريات الإعلام والاتصال"، رسالة ماجستير منشورة، مصر، كلية الصحافة، 2015.

100- حنون نزهة، "الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية" ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008.

101- سيدهم ذهبية، "الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005.

102- الشيباني مناجي بن نايف، "معالجة صحيفة الرياض لجرائم العنف الأسري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية، 2008.

103- العتيبي سارة، " المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في الصحف الالكترونية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2009.

104- عزوز هند،" المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخصر باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006.

105- علاق أمينة، "الأحداث السياسية في الصحافة الجزائرية" دراسة تحليلية مقارنة لمضمون جريدتي الخبر والشروق اليومي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2010.

106- فرحات مهدي، "دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، المدرسة الدكتورالية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010.

107- قشوط جوهر الهالمي، "تحليل مضمون الصفحات الأولى في الصحف الأردنية اليومية"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2016.

108- عكاك فوزية، "القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2012.

المجلات:

110- الأمير نبيل أحمد، "تأملات في الإعلام السياسي"، مجلة صحيفة المثقف، ع2681، 7جانفي 2014، http://almothaqaf.com.

110- بلملاوي بدر الدين، دور الإعلام في التنشئة والممارسة الإعلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع29، جوان 2007.

111- جوني باسم وحيد،"سمات التقرير الصحفي في الصحافة العراقية"، مجلة مداد العرب، ع7، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 1فيفري 2013.

112- حمدي محمد الفاتح ، "المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، ع.6، كانون الأول 2015.

113- قلاتي عبد الكريم، "إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، ع9، ديسمبر 2017.

114- محمد البشير بن طبة، "تحليل المحتوى في بحوث الاتصال: مقاربة في الإشكاليات والصعوبات"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع13، 14 ديسمبر 2015.

115- در محمد، "أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي"، مجلة كنور الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع9، جانفي 2017.

116- أوهايبية فتيحة، "الصحافة المكتوبة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع16، سبتمبر 2014.

الملاحـق

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الإعلام والاتصال

استمارة تحليل المحتوى

عنوان الموضوع:

المعالجة الصحفية للأخبار السياسية عبر الصحافة المكتوبة الجزائرية

– دراسة تحليلية لنشاطات رئيس الجمهورية في جريدة الخبر–

في إطار انجاز مذكرة التخرج مستوى ماستر تخصص صحافة مطبوعة والكترونية، وفي إطار دراستنا المعنونة بالمعالجة الصحفية للأخبار السياسية عبر الصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة لنشاط الرئيس في جريدة الخبر ذلت طبيعة تحليلية وصفية نضع بين أيديكم استمارة تحليل المحتوى من اجل الوصول إلى بناءها الصحيح من خلال تحكيمكم لها وتقديمكم للملاحظات والاقتراحات التي من شأنها الوصول إلى استمارة مضبوطة.

وفي الأخير تقبلوا من فائق الاحترام والتقدير.

إعداد الطالبتين: **إشراف الأستاذة:**

-أمال شويخ – فيروز بوزيدة

-خديجة بخوش

السنة الجامعية:2020/2019.

الملحق رقم (01): دليل استمارة تحليل المحتوى.

استمارة تحليل المحتوى:

1- البيانات الأولية:

-اسم الجريدة: 1

-تاريخ الصدور: 2 3 4

-عدد الجريدة: 5

2- فئات الشكل:

2-1 فئة المساحة: 6 7

2-2 فئة موقع المادة الصحفية: 8 9 10 11 12 13

2-3 فئة ترتيب المضمون: 14 15 16 17 18 19 20 21

2-4 فئة الأنواع الصحفية: 22 23 24 25 26 27

2-5 فئة استخدام الصور كعنصر تيبوغرافي: 28 29 30 31 32 33

2-6 فئة العناوين: 34 35 36 37 38 39

2-7 فئة الألوان: 40 41 42

2-8 فئة اللغة المستخدمة: 43 44 45

2-9 فئة الأساليب الإقناعية: 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56

3/ فئات المضمون.

3-1 فئة الموضوع:

57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67

3-2 هوية الخبر: | 68 | 69 | 70 |

3-3 فئة الفاعلين: | 71 | 72 | 73 | 74 | 75 | 76 | 77 | 78 |

3-4 فئة الجمهور المستهدف: | 79 | 80 | 81 |

3-5 فئة مصدر الخبر: | 80 | 81 | 82 | 83 |

3-6 فئة الأهداف: | 84 | 85 | 86 | 87 | 88 | 99 |

3-7 فئة القيم:

أ-إيجابية: | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 99 |

ب- سلبية: | 100 | 101 | 102 |

3-8 نمط الملكية الخاصة لجريدة الخبر وتأثيره على طريقة المعالجة: | 103 | 104 | 105 |

دليل ترميز استمارة تحليل المحتوى:

1-بيانات خاصة بالخبر اليومي:

-المربع رقم (1) ويشير إلى اسم الجريدة.

-المربع رقم (2-4) ويشير إلى تاريخ صدور الجريدة، (2) اليوم، (3) الشهر، (4) السنة.

-المربع رقم (5) ويشير إلى عدد الجريدة.

2-فئات الشكل (كيف قيل؟).

2-1 فئة المساحة:

-المربع رقم (6-7) يشير (6) إلى مساحة التحليل، (7) إلى مساحة باقي الموضوعات.

2-2 فئة الموقع:

المربع رقم (8-12) يشير (8) إلى الصفحة الأولى، (9) الصفحة الثانية، (10) الصفحة الثالثة، (11) الصفحات الداخلية الأخرى، (12) الصفحة الأخيرة.

2-2 فئة موقع ترتيب المضمون داخل الصفحة:

المربع رقم (13-19) تشير إلى يمين الصفحة كاملا، يسار الصفحة كاملا، أعلى اليمين، أعلى اليسار، أسفل اليمين، أسفل اليسار، يتوسط الصفحة على الترتيب.

2-4 فئة الأنواع الصحفية:

المربعات رقم (20-25) وتشير إلى الخبر الصحفي، التقرير الصحفي، المقال الصحفي، التعليق الصحفي، الحديث الصحفي، التحقيق الصحفي على التوالي.

2-5 استخدام الصور كعنصر تيبوغرافي:

المربعات رقم (26-32) وتشير إلى وجود صورة شخصية، موضوعية، مركبة، رمزية، من الأرشيف، لا توجد على الترتيب.

2-6 استخدام العناوين كعنصر تيبوغرافي:

المربعات رقم (33-38) وتشير إلى العنوان العريض، الممتد، العمودي، الرئيسي، التمهيدي او الإشاري، الفرعي.

2-7 استخدام الألوان كعنصر تيبوغرافي:

المربعات رقم (39-41) وتشير إلى الألوان الحارة، الدافئة، الباردة.

2-8 فئة اللغة المستخدمة:

المربعات رقم (42-44) تشير إلى عربية فصحى، عامية جزائرية، مختلطة بين الفصحى و العامية.

2-9 فئة الأساليب الإقناعية العقلية والعاطفية:

المربعات رقم (45-56) وتشير إلى عرض الخلفيات، أدلة و حجج، عرض وجهات النظر، تقديم الإحصائيات، قوة المصدر، تقديم الصور الموضوعية، عرض وجهة نظر واحدة، الأساليب اللغوية، التخويف، مخاطبة العواطف والأحاسيس الإنسانية، اعتماد غريزة القطيع، الإشارة إلى النخبة من الدول.

3-فئات المضمون ماذا قيل؟.

3-1 فئة الموضوع:

-المربعات رقم (57-67) وتشير إلى تعديل الدستور، التعاون الاقتصادي والتنسيق الاستراتيجي والعسكري لتعزيز الاستقرار بين الجزائر ودول أخرى، شرعية الرئيس، الحراك الشعبي، مناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية، قرارات إصلاحية في قطاع التربية والتعليم، إجراءات خاصة بتطوير وتحديث القدرات الأمنية والدفاعية العسكرية بالجزائر، التعيينات الوزارية والولائية وتحديد صلاحياتهم، حول الوضع الصحي بالجزائر في ظل جائحة كورونا، خلق أنظمة الأمن المعلوماتي، قوانين وتشريعات جديدة لتجريم الخطابات العنصرية على الترتيب.

3-2 فئة هوية الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس:

المربعات رقم (68-70) وتشير إلى الأخبار الداخلية الوطنية، الخارجية العربية، الخارجية الدولية.

3-3 فئة الفاعلين في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس:

المربعات رقم (71-78) تشير إلى الرئيس، قيادات سياسية عليا، شخصيات سياسية خارجية، قوانين وتشريعات وقرارات، محللون وناشطون سياسيون، شخصيات سياسية سابقة، قيادات عسكرية، صحفيين.

3-4 فئة الجمهور المستهدف:

المربعات رقم (79-80) وتشير إلى جمهور عام، الطبقة السياسية.

3-5 فئة مصدر الخبر:

المربعات رقم (81-84) وتشير إلى مصادر رئاسية وحكومية، صحفيين ومراسلين، تصريحات محللين سياسيين ومختصين، مواقع التواصل الاجتماعي على التوالي.

3-6 فئة هدف النشر:

المربعات رقم (85-90) وتشير إلى تزويد الجماهير بجديد نشاطات الرئيس، تفسير القرارات الرسمية بناءا على تحليلات يقدمها مختصون، توضيح موقف الرئيس وبيان أهداف نشاطاته، تحليل الأنشطة والقرارات، إبراز وجهات النظر من أجل تكوين رأي عام اتجاه قضية معينة، دعم قرارات الرئيس.

3-7 فئة القيم التي تتضمنها أخبار النشاط الرئاسي:

أ-إيجابية:

المربعات رقم (91-99) وتشير إلى القيم الإيجابية التي تتضمنها الأخبار وهي الديمقراطية، التوافق، حمل مشروع حقيقي للتغيير والاستحداث، الوطنية، الأمن والحماية، العدل والنزاهة، التعاون، الأهمية، المصداقية، الجدية.

ب-السلوكيات السلبية:

المربعات رقم (100-102) وتشير إلى الصراع، الفساد، التخوف والقلق.

3-8 نمط الملكية الخاصة لجريدة الخبر وطريقة معالجتها لنشاطات الرئيس:

المربعات رقم (103-105) وتشير إلى تعبر بحرية مع إبداء رأيها المؤيد، تعبر بحرية مع تقديمها لرأيها المعارض والناقد لنشاطات الرئيس، تعمل على توصيل أخبار نشاطات الرئيس للجماهير وفقط.

الملحق رقم (02)

العدد 9428 الصادر يوم الأحد 29 ديسمبر 2019.

بعد تعيين جراد عبد العزيز وزيرا أول

تبون يظهر أولى أوراقه

■ يد ممدودة للأفالان وللجهاز البيروقراطي وللحراك

السيرة الذاتية للوزير الأول الجديد

الملحق رقم (03)

العدد 9429 الصادر يوم الإثنين 30 ديسمبر 2019

الجزائر تميل إلى حل أزمة ليبيا دبلوماسيا بدل الحرب

أربعة أسباب دفعت الرئاسة لعقد اجتماع المجلس الأعلى للأمن

قررت الرئاسة، بمناسبة اجتماع المجلس الأعلى للأمن الخميس الماضي، لأول مرة، نشر القضايا التي بحثها. فغالبية اجتماعات المجلس الأمني الأهم في الجزائر، في عهد رؤساء الجزائر السابقين، كانت تتم في السر دون أي إعلان من رئاسة الجمهورية ودون نشر صور عنه.

صورة من اجتماع المجلس الأعلى للأمن

محمد بن أحمد

● تشير معلومات جمعتها "الخبر" إلى أن الاجتماع الأخير عادي وروتيني وهذا لكون أي رئيس جمهورية منتخب جديد يلتقي في بداية عهدته الرئاسية بأركان الجهاز الأمني للدولة للتعارف أولا وهذا في حالة الرئيس تبون الجديد في المنصب، ولمناقشة أهم الملفات الأمنية الموروثة من عهد الرئيس السابق للجمهورية. وهذا هو السبب الأول لعقد الاجتماع. الرئيس عبد المجيد تبون أراد الاستماع لتقارير الوضع الأمني من مسؤولي الجيش والمخابرات والشرطة والدرك الوطني، في بداية عهدته الرئاسية، لتحديد أولويات السياسة الأمنية للجزائر في الأشهر القادمة. السبب الثاني العاجل الذي دفع الرئيس لاستدعاء أركان الجهاز الأمني كان وفاة الفريق أحمد قايد صالح وترتيبات خلافته. وتشير معلومات حصلت عليها "الخبر" إلى أن الرئاسة أرادت ملء الفراغ الذي أحدثته وفاة رئيس أركان الجيش ومناقشة قيادات الجيش والمخابرات في التعيينات القادمة في الجيش والسياسة الأمنية والعسكرية للجيش مع رئيس الأركان الجديد المعين بالنيابة. أما السبب الثالث، وهو الأكثر أهمية والذي وردت تفصيلاته في بيان رئاسة الجمهورية، فيتعلق بالتطورات الخطيرة في ليبيا واحتمالات نشوب حرب إقليمية كبيرة في ليبيا، مع احتمال وصول قوات تركية إلى ليبيا. والمثير للاهتمام في الاجتماع الأخير أنه جاء في شكل رد على زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى تونس والحديث المتزايد عن تواجد عسكري تركي فعلي في ليبيا. الاجتماع ناقش أيضا، حسب مصادر "الخبر"، طلب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية، فائز السراج، المساعدة العسكرية من أجل التصدي لقوات الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر، التي تتقدم على جبهة العاصمة الليبية طرابلس. اجتماع مجلس الأمن الوطني ناقش طبقا لبيان الرئاسة تفاصيل الوضع الأمني في ليبيا، وتطرق أيضا لسيناريوهات تطور الأوضاع في ليبيا واحتمالات انهيار الوضع وتطوره إلى حرب إقليمية وسبل مواجهة الوضع طبقا لكل سيناريو. الجزئية الثالثة كانت تتعلق بإمكانية حل الأزمة الحالية دبلوماسيا وتجنب الحرب وموقف الرئاسة التونسية من الوضع الحالي.

السبب الرابع والأخير الذي حرك رئاسة الجمهورية لدعوة المجلس الوطني الأعلى للأمن للاجتماع، كان الوضع في الساحل والصحراء والتدهور الأمني الخطير على هذه الجبهة المتوترة، وتطور إمكانات الجماعات الإرهابية المتمركزة شمال مالي والنيجر في تهديد أمن دول الجوار الجنوبي للجزائر، مع الهجمات النوعية الثقيلة الأخيرة المنفذة من قبل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في مالي والنيجر وبوركينافاسو. وتشير معلومات حصلت عليها "الخبر" إلى أن الرئيس عبد المجيد تبون يراهن كثيرا على الاستقرار في دول الساحل والصحراء في إطار مشروع للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري مع دول مالي، النيجر، بوركينافاسو وموريتانيا.

وربطت الرئاسة في بيانها الوضع الأمني في ليبيا بالوضع في الصحراء الكبرى والساحل، بسبب إدراك صناع القرار في الجزائر أن أي انهيار جديد للوضع في ليبيا سيترتب عنه تدهور أمني في بلدان الساحل في تكرار لتجربة أعوام 2011 و2012 و2013. وقد خلص الاجتماع لقرارات وصفها بيان الرئاسة بالتدابير والإجراءات، أبرزها، كما تشير معلومات حصلت عليها "الخبر"، أسبقية الإجراءات الأمنية على الجهود الدبلوماسية، بمعنى أن الجزائر لن تنتظر ما ستسفر عنه الجهود الدبلوماسية الرامية لمنع حرب إقليمية كبرى في ليبيا بين مصر وتركيا، بل ستبادر لتحصين الجبهة الداخلية بزيادة قدرات الجيش الوطني الشعبي على التصدي لأي محاولات لاختراق الحدود أو تهريب أسلحة، بالإضافة إلى الاستعداد لاستقبال موجات نزوح جديدة من ليبيا في استنساخ لتجربة 2011. عندما رفعت الجزائر قدرات الجيش على مراقبة الحدود بسرعة بعد نقل عشرات آلاف العسكريين إلى الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر. ويتمثل الإجراء الثاني في تحصين الجبهة الداخلية على مستوى الجنوب، بالحدود مع مالي والنيجر، وكل هذه الإجراءات لا تحتاج لنقل قوات بل لزيادة اليقظة والحذر. الإجراء الأخير المقرر هو إحياء المبادرة الدبلوماسية التي كانت تضم محور القاهرة تونس الجزائر والتي شملت الدول المجاورة لليبيا من أجل السعي لمنع حرب جديدة وإعادة إحياء العملية السياسية في ليبيا. الإجراء الأخير المقرر يتعلق بالوضع في دول الساحل وفي مالي تحديدا، ويتعلق بإحياء الدور الدبلوماسي الجزائري في منطقة أزواد وعودة الجزائر للعب دور محوري في عملية السلام بين الحكومة المالية والفصائل التارقية الأزوادية.

م. ب. أ

الملحق رقم (04)

العدد 9429 الصادر يوم الاثنين 30 ديسمبر 2019.

التقى أمس مع رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور

الرئيس تبون يشرع في مشاورات حل الأزمة

• تبون استعرض مع بن بيتور آفاق العمل لتجنيد الكفاءات الوطنية

شرع رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في عقد لقاءات تشاورية مع شخصيات وطنية مثلما تعهد به فور إعلان فوزه بالانتخابات، حيث استقبل، أمس، رئيس الحكومة الأسبق أحمد أبرز وجوه الحراك، أحمد بن بيتور، واستعرض معه الوضع العام في البلاد، خصوصا في الجانب الاقتصادي الذي يعاني أزمة حادة قدم لها بن بيتور حلولا عميقة لتجاوزها في أكثر من مناسبة.

خالد بودية

• عاد في نص بيان رئاسة الجمهورية، أمس، نشرته وكالة الأنباء الجزائرية، "استقبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، اليوم الأحد (أمس) بمقر رئاسة الجمهورية، رئيس الحكومة الأسبق، أحمد بن بيتور". وأضاف البيان أن "هذا اللقاء التشاوري سمح باستعراض الوضع العام في البلاد والوضع الاقتصادي، وآفاق العمل الجاد لتعبئة الكفاءات الوطنية، وتسخير الإرادات الطيبة قصد إرساء أسس الجمهورية الجديدة".

ويندرج لقاء الرئيس تبون مع بن بيتور في إطار المشاورات السياسية مع شخصيات وكفاءات وطنية، التي تعهد الرئيس بإطلاقها خلال حملته الانتخابية وشدّد إعلانه فوزه في الانتخابات خلال ندوة صحفية كشف فيها استعداده لفتح حوار مع الحراك الذي سيبدأ في مراراً وتكراراً أن بإمكانه لأحد يدي له بحوار جاد من أجل الجزائر والجزائريين، مضيفاً من خلال حين يقارنه مثلاً عنه لرفع اليأس عن الكثير من الأمور".

وتابع تبون: "لقد حان وقت العمل لتكريس الالتزامات التي قطعتها على نفسي في الحملة، بلا تهميش ولا إقصاء، ولم التحمل دون نزعة انتقام، وفتح المجال أمام جمهورية جديدة، بطبقة جديدة ومنهجية جديدة، تكون جمهورية لا يظلم فيها أحد، مطهرة من الفساد والمفسدين ومواصلة محاربة العصابة وأذنابها".

وفي التشخيص الذي يطرحه أحمد بن بيتور للأزمة، خاصة في شقها الاقتصادي، حسب حوار سابق له مع الخبر، حيث يرى أن "الحكومات المتعاقبة بالوضع المالي للجزائر خصوصا ببدعة خديدة للدول أو المؤسسات المقدرة، وهذا يعني أنهم على علم بأن حجم تصديرنا من النفط

مثلاً، انخفض ما بين 2008 و2011 بـ25 بالمائة، ولم يحفظ عليه سوى ارتفاع الأسعار في تلك الفترة بـ77 بالمائة. أما منذ سنة 2013، أصبح هناك انخفاض في الإنتاج وفي الأسعار كذلك، لذلك هم يعلمون اليوم أن مداخيل الجزائر في أحسن الحالات لا يمكنها أن ترتفع فوق 30 مليار دولار سنويا، ومادام مصاريفها من الاستيراد تفوق 50 مليار دولار، سيكون من المستحيل عليها إعادة الديون التي اقترضتها".

ويعطي بن بيتور خلال مداخلاته تحليلات دقيقة عن الوضع الاقتصادي، خصوصا توقعاته بـ"عجز كبير قد يصيب ميزانية الدولة بسبب أن الجزء الأكبر منها يأتي من الجباية البترولية، في سياق أخر، المكونات (السابقة) إلى حيثما تخفيض قيمة الدينار أمام الدولار، من أجل دفع الميزانية كل سنة، لكن ذلك لم يكن كافيا، وكذا كسر حواجز التمويل غير التقليدي، عرض مبلغ كبير يصل إلى 4815 مليار دينار إلى غاية نوفمبر الماضي، ومع ذلك لا يزال المعبر غير متحكم فيه، رغم الأضرار التضخمية الفادحة التي سببها هذا القرار"، حسبه.

ومن حيث وضع المجتمع، يرى بن بيتور في تصوراته أن "المجتمع أصبح يعيش أمراض، هي العنف الذي أصبح وسيلة لحل النزاعات وغياب الأخلاق الحميدة والفساد المعمم واللامبالاة والعشرية الخطي (سي) يضاف إليها التأثير السلبي للشبكات الاجتماعية". واليوم الجزائر تعيش مرحلة الدولة العميقة على تأسيس الجهل وعبادة الأشخاص وتأسيس الفساد وهو، حدد قليل جدا من الأشخاص يتخذون القرارات وتعتبت الأقطاب على مستوى السلطة".

ج.ب

في انتظار تشكيلة الحكومة لتجسيد الوعود الاستعجالية

الملحق رقم (05)

العدد 9434 الصادر يوم الاثنين 6 جانفي 2020.

دعا إلى تكريس الفصل بين المال والسياسة

الرئيس تبون يؤكد على تعديل عميق للدستور

الرئيس عبد المجيد تبون

● ترأس، أمس، السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، قبل افتتاح الأشغال قام السيد رئيس الجمهورية، وقبل تنصيب الحكومة بصفة رسمية، بدعوة الحضور للوقوف دقيقة صمت ترحما على روح الفقيد الفريق أحمد قايد صالح رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السابق.

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن بناء الجمهورية الجديدة يستلزم "إعادة النظر في منظومة الحكم من خلال إجراء تعديل عميق على الدستور". وشدد رئيس الجمهورية، في ذات السياق، على أهمية "أخلقة الحياة السياسية عبر تكريس الفصل بين المال والسياسة ومعاقبة الرداءة في التسيير"، مبرزا أن الجمهورية الجديدة "يتعين أن ترتكز على قيام دولة القانون التي تضمن استقلالية القضاء وترقية الديمقراطية التشاركية الحقة، التي تمنح فرص الترقي الاجتماعي والسياسي للجميع".

من جهة أخرى، أسدى رئيس الجمهورية تعليمات لأعضاء الحكومة، داعيا إياهم إلى أن "يكونوا الأذن الصاغية لانشغالات المواطنين ومتطلباتهم، من خلال سلك نهج الحوار والتشاور والحرص على خدمة الدولة والشعب". وأكد في هذا الشأن أنه "لا يمكن الوصول إلى ذلك إلا من خلال التحلي بالسلوك المثالي المطلوب، وبالإيمان الراسخ بواجب الحفاظ على المال العام ومكافحة السلوكيات البيروقراطية واحترام التزامات الدولة"، مشيرا إلى أن الأمر "يتعلق في نهاية المطاف، بمباشرة إجراء تقويم الوضع العام للبلاد، ومن خلال استعادة هيبة الدولة واسترجاع ثقة المواطنين بها".

على الصعيد الاقتصادي، تطرق السيد رئيس الجمهورية إلى ضرورة تنفيذ نموذج اقتصاد قوي مبني على التنويع، متحرر من العوائق البيروقراطية، يستقطب الثروة ويمتص البطالة، لاسيما لدى الشباب، فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي بما يضع الجزائريين في منأى عن التبعية للخارج، كما يحررها من التبعية للمحروقات، خاصة عبر تشجيع الطاقات البديلة والمتجددة والعمل على تصديرها، وتعزيز التواجد الطاقوي وإعادة إطلاق المشاريع الكبرى لتصدير الطاقة المتجددة.

وتابع السيد الرئيس، في نفس السياق، مشددا على ضرورة مباشرة إصلاحات عميقة على النظام الضريبي، وما يصاحبه من تقنين للتحفيزات الضريبية التي تصب في مصلحة المؤسسات، خاصة منها الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة تخفيف الضرائب على المؤسسات التي تخلق مناصب الشغل. وسيحظى المجال الاجتماعي بالعناية اللازمة، يلح السيد الرئيس، بل وستكون له الأولوية المطلقة للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الجزائري، حيث إن الدولة ستكون إلى جانب الطبقة المتوسطة والطبقة الهشة لتوفر لهما العيش الكريم، ورفع القدرة الشرائية لجميع المواطنين، مع إلغاء الضريبة على أصحاب الدخل الضعيف. كما أكد على إعادة النظر في المنظومة التربوية من الناحية البيداغوجية، مع تخفيف كثافة البرامج المدرسية. كما ألح السيد الرئيس، على العنصر الثقافي، مؤكدا على منح امتيازات ضريبية لتطوير الإنتاج الثقافي والسينمائي والفكري، والاهتمام بالوسط الاجتماعي للفنان.

أما في مجال الإعلام، فقد أوعز رئيس الجمهورية للحكومة بتوفير كل الظروف الكفيلة بتعزيز الاحترافية والمهنية لدى وسائل الإعلام والصحفيين، بتقديم كل الدعم والتحفيز اللازمين للتوصل إلى ممارسة إعلامية مسؤولة، في كنف الحرية التي لا يحدها سوى القانون والأخلاق والآداب العامة، إلى جانب تعزيز حرية الإعلام والإبداع ودور الصحافة الإلكترونية.

وأكد رئيس الجمهورية أن الجزائر تتصدى "بكل قوة" لأي محاولة للتدخل في شؤونها الوطنية، مذكرا بالمبادئ التي تبقى تشكل "ركيزة التزامها إزاء السلم وأمن المنطقة وعبر العالم". وقال إنه "لا ينبغي للجزائر بأي حال من الأحوال أن تحيد عن واجبي التضامن وحسن الجوار اللذين تستمر في ترقيتهما، من خلال تعاون يهدف إلى تحقيق تكامل جهوي مفيد لكل الأطراف"، مضيفا أن "الجزائر التي ترفض التدخل في شؤون الدول الأخرى، تتصدى بكل قوة لأي محاولة للتدخل في شؤونها الوطنية". وذكر السيد تبون بالمبادئ التي تبقى تشكل "ركيزة التزام الجزائر إزاء السلم والأمن في منطقتنا وفي المغرب العربي وفي إفريقيا والعالم، فضلا عن التزامها تجاه الدعم الدائم للقضايا العادلة، لاسيما القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية".

وشدد في ذات السياق على ضرورة "استخلاص أبرز الدروس على المستوى الاستراتيجي، من أجل ضمان الأخذ في الحسبان انعكاسات تدهور الوضع الأمني في المنطقة على أمننا الوطني"، مبرزا أنه "يتعين على دبلوماسيتنا أن تعطي للعالم صورة عن الجزائر الجديدة التي تثق في نفسها وفي إمكانياتها وفي مستقبلها، وفخورة بماضيها وإنجازاتها، وعلى وعي بالصعوبات التي تواجهها لكنها مصممة على تجاوزها". واج

الملحق رقم (06)

العدد 9440 الصادر يوم 13 جانفي 2020.

محللون وناشطون سياسيون يتحدثون لـ"الخبر" عن الخلفيات

تبون.. من شرعية الصندوق إلى مشروعية القرارات

الملحق رقم (07)

العدد 9441 الصادر يوم الثلاثاء 10 جانفي 2020.

استقبل مولود حمروش في قصر المرادية

الرئيس تبون في منزل الإبراهيمي

الملحق رقم (08)

العدد 9441 الصادر يوم الثلاثاء 10 جانفي 2020.

تبون يأمر بتشريع يضع حدا للإفلات من العقاب

قانون لتجريم الخطابات والكتابات العنصرية

• طلب الرئيس، عبد المجيد تبون، الحكومة بوضع تشريع لتجريم كل الخطابات والكتابات العنصرية في مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، في خطوة لقيت استحسان مطوّلين.

وقال بيان للرئاسة، أمس، إن تبون وجه تعليمات للوزير الأول، عبد العزيز جراد، بإعداد مشروع قانون يجرم كل مظاهر العنصرية والجهوية وخطاب الكراهية في البلاد، موضحا أن "هذا الإجراء يأتي بعدما لوحظ ازدياد خطاب الكراهية والحث على الفتنة خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، كما يأتي لسد الباب في وجه أولئك الذين يستغلون حرية وسلمية الحراك برفع شعارات تهدد الاستعجام الوطني".

ويعمل التشريع الجديد طبائعا استعجاليا، حسبما أوحي به البيان، في توجه من السلطات لوضع إطار قانوني يقمع الصدامات والانزلاقات الخطيرة التي تصاعب النقاشات في قضايا الهوية والتاريخ وتوزيع الثروة والريع والمناصب، خصوصا في فترات الأزمات والمراحل السياسية، وهي تزلاقات حركها مسؤولون رسميون وأعوان في الدولة على المستوى الوطني والمحلي دون خوف من الملاحقة.

ويعني الإجراء، أيضا ما يوصف بشعارات متطرفة خلال مسيرات الحراك، واستهدفت المؤسسة العسكرية وشخصيات رسمية أخرى بمن فيهم تبون نفسه، وتهدف هذه المبادرة كما قال في وجه أولئك الذين يستغلون حرية وسلمية الحراك برفع شعارات تهدد الاستعجام الوطني.

وأضافت الرئاسة أحد الذي تعجر بعد نشر تعليق لعمير الثقافة السابق في المسيلة، رابح طريف، شكك فيه في الماضي الثوري لشهيد عبان رمضان بل واتهمه بـ "الخيانة"، في رده على المخرج والمنتج بشير درايس، من أجل طرح خطتها لمرحلة النقاشات المثيرة للفتن وعمليات الشحن العاطفي والسياسي الذي قد يقود إلى مزيد من العنف وتأليب الجزائريين بعضهم على بعض، خصوصا في مواقع التواصل الاجتماعي، وهي مهمة سهلة في غياب أدوات للرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويحمل التشريع المقرر تقديمه للبرلمان لاحقا، رسائل مباشرة لناشطين من قوى الموالاة بمن فيهم نواب برلمانيون متمترسون وراء الحصانة النيابية وحماية بعض أركان السلطة، لقيادة حملات زرع كراهية وتحريض، في إطار مساعيها لتشتيت الجزائريين واستغلال التناقضات القائمة وغياب ثقافة القبول بالآخر أدى قطاع من الشعب.

ويخشى أن تؤدي الخطوات التي تعتزم الحكومة اتخاذها إلى انحرافات وتقييد للنقاش السياسي ويعيد فصليا التاريخ في الجزائر، زيادة على صعوبة تطبيقها، بالنظر إلى الذخيرة السابقة مع نصوص قانونية.

وتحتوي المكتبة القانونية ومنظومة التشريعات مواد تعاقب مثل هذه الجرائم منها المادة 298 مكرر من قانون العقوبات التي تنص على معاقبة "كل الموجه إلى شخص أو أكثر بسبب انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو مذهبية أو إلى دين معين، بالحبس من خمسة أيام إلى ستة أشهر وبغرامة من 5.000 دج إلى 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط". وهي مادة من النادر توظيفها في الملاحقات والتجاوزات والممارسات العنصرية المترسخة لدى فئات اجتماعية تجاه جزائريين أنفسهم، خصوصا على أساس اللون والجهة، أو تجاه اللاجئين الأفارقة.

ترحيب واسع

وفي هذا الصدد، أشار المحامي والحقوقي بوجمعة غشير، في تصريح لـ "الخبر"، أن هذه المادة 298 مكرر غير كافية للحد من ظواهر الشحن العنصري والتمييز بين الجزائريين.

ورحب الرئيس السابق للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بخطة الحكومة لتجريم "مظاهر العنصرية والجهوية وخطاب الكراهية، وقال: "هذا يعد من مطالبنا منذ فترة طويلة، للحد من الظاهرة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة". وقال "نحن نقف على بروز خطاب تحريضي".

وأشار غشير إلى أنه "جميل أن يصدر مثل هذا النص، في ظل انتشار خطاب الكراهية المنتشي بنعرة إيديولوجية، مستدلا "بمسؤولة حزب العدل والبيان نجيبة صالحي".

ومن جهته، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بوزيد لزهاري، إن "الكثير من الدول لجأت إلى وضع قوانين لتجريم العنصرية والكراهية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد التعديل الأول الذي يؤكد أن الدولة لا تتدخل في مجال حرية الرأي، لكن المحكمة العليا الأمريكية يجب أن تتدخل بخصوص خطاب الكراهية لأنه يمس بمبدأ المساواة". وقال لزهاري، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، إن "العديد من الدول ومن بينها بريطانيا وإيرلندا وكندا والهند أصدرت قوانين تمنع الخطاب الذي يدعو إلى الكراهية ويمس بالسيادة الوطنية".

وصرح المحامي فاروق قسنطيني أن قرار رئيس الجمهورية "صائب وجاء في حينه"، مقترحا تمثيل المنتمية النخالية من طرف وكيل الجمهورية الذي يتحرك تلقائيا من شكوى أو بدونها، بهدف حماية اللحمة الوطنية والثوابت، "مشددا على "ضرورة تطبيق هذا النص القانوني على أرض الواقع وبالصرامة اللازمة".

ج. فتيش

الملحق رقم (9)

العدد 9442 الصادر يوم الأربعاء 15 جانفي 2020.

جيلالي سفيان يكشف تفاصيل ما دار بينه وبين الرئيس

تبون ينوي حلّ البرلمان قبل نهاية السنة

• جيلالي سفيان ينقل عن تبون متابعته لملف سجناء الحراك

نقل جيلالي سفيان، رئيس حزب "جيل جديد"، عن الرئيس عبد المجيد تبون، إمكانية تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة قبل نهاية العام، بعد الفراغ من تعديل الدستور وإعداد القوانين العضوية الأساسية. ويعني هذا الإجراء في حال اعتماده، حلّ البرلمان الحالي الذي تمتد عهدته النظامية إلى غاية 2022.

محمد سيدمو

• أبرز ما ورد في البيان الذي نشره جيلالي سفيان، أمس عقب لقائه بتبون، أن الاستفتاء المعلن على الدستور "سيعقبه تعديل على قانون الانتخابات مع إمكانية إجراء انتخابات تشريعية قبل نهاية العام الحالي". وقال حزب براهيمية، مسؤول الإعلام في حزب "جيل جديد"، لـ "الخبر"، في شرح هذه النقطة الواردة في البيان، إن تبون، بحسب ما قاله جيلالي سفيان، يفكر في إجراء الانتخابات التشريعية قبل نهاية العام، بعد الانتهاء من التوريشات الخاصة بالدستور والقوانين التي سيتم تعديلها.

وذكر جيلالي، الذي كان أول رئيس حزب يستقبله تبون، أنه أصر في اللقاء على مجموعة من النقاط، في مقدمتها "الإفراج عن جميع سجناء الرأي والإشارة بالخصوص إلى حالات كل من السادة كريم طابو وفوضيل بومالة وسمير بلعربي وعبد الوهاب فرساوي، وكل معتقل من الحراك". وقال تبون في رده، حسب البيان، إنه يتابع هذه القضايا عن كثب وأن العملية القضائية الجارية ستسمح بالإفراج السريع عن كل من اعتقل بسبب آرائه.

وأبرز جيلالي أنه أكد في اللقاء على فتح حقيقي لقطاع الإعلام وعلى رفع الحظر عن المواقع المحجوبة وفي أقرب الآجال. ومن جهته، أكد الرئيس، وفق ما نقل عنه، أن هذا الملف سوف يجد حلاً في المستقبل القريب.

وفي موضوع الدستور، تعهد تبون بحسب "جيل جديد"، بفتح نقاش شامل، بإشراك المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بمجرد تقديم المسودة الأولية من قبل اللجنة المسؤولة عن صياغتها. وتعهد بتنظيم نقاشات متضادة من قبل وسائل الإعلام السمعية البصرية العامة تكون مفتوحة للمعارضة. وقال إنه في نهاية المناقشات، "ستؤخذ التعديلات والإضافات أو التغييرات المتفق عليها بعين الاعتبار، كما سيتم تحديد شكل الحوار حول مشروع الدستور وهيكل المقترحات".

وفيما يتعلق بالتغييرات التي اقترحتها الرئاسة، قال بيان "جيل جديد"، إنها "ستكون حول تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعزيز دور البرلمان الذي سيكون له سلطة مساءلة الوزراء علنا في تسيير قطاعاتهم وفرض الرقابة على الحكومة. كما سيتم فصل فعلي بين السلطة التنفيذية والقضائية". وذكر بأن جيلالي سفيان طالب بتوسيع الأحكام الدستورية لتحديد مجال السلطة الأمنية، وفصل العسكري عن المدني، مع توفير الضمانات لتأمين الدولة.

م. حن

الملحق رقم (10)

العدد 9442 الصادر يوم الأربعاء 15 جانفي 2020.

في إطار سلسلة المشاورات

تبون يستقبل كريم يونس

● استقبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، مساء أمس بالجزائر العاصمة، الرئيس السابق للجنة الوطنية للوساطة والحوار، كريم يونس، في إطار مواصلة سلسلة المشاورات مع الشخصيات الوطنية.

وجاء في بيان لرئاسة الجمهورية أن رئيس الجمهورية "تبادل مع كريم يونس وجهات النظر حول الوضع العام في البلاد، التي دخلت مرحلة التغيير، من خلال المشاورات الجارية حول مراجعة الدستور حتى يتكيف مع متطلبات الشعب، ويؤسس لفصل حقيقي بين السلطات، ويسمح بعمل متناغم للمؤسسات ضمن رؤية ديمقراطية شاملة لإصلاح الدولة بكل فروعها ومؤسساتها".

ومن جهته، أكد كريم يونس أن "الإجراء المتمثل في التشاور والاستماع والجمع بين مختلف الفاعلين في الحياة المدنية، قبل تقديم المقترحات والملاحظات لفريق الخبراء المكلف بالصياغة النهائية لوثيقة الدستور، إجراء عادل وحكيم، يفتح به رئيس الجمهورية حقل التجديد بالجمع بين خبرة المجتمع المدني وخبرة الطبقة السياسية، كما أبدى رأيه في كيفية تعزيز هذه الجهود لبناء المستقبل في ظل الجمهورية الجديدة".

ب. سعيد

الملحق رقم (11)

العدد 9455 الصادر يوم الخميس 30 جانفي 2020.

تحت سلطة وزارة الدفاع لحماية المؤسسات الوطنية

منظومة جديدة لأمن المعلومات تدخل حيز الخدمة

● وقّع رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على مرسوم رئاسي يتضمن وضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، سيكون من مهامها "إجراء تحقيقات رقمية في حالة الهجمات أو الحوادث السيبرانية التي تستهدف المؤسسات الوطنية". يهدف المرسوم الموقّع من طرف تبون بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع الوطني، حسب محتواه، إلى وضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، التي تشكل الإطار التنظيمي لإعداد الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية وتنسيق تنفيذها. وتوضع المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية لدى وزارة الدفاع الوطني، وتتشكل من "مجلس وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية، يكلف بإعداد الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية والموافقة عليها وتوجيهها، وكذا وكالة للتنسيق وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ويتولى المجلس، حسب المرسوم، في إطار إعداد الإستراتيجية الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، وبالخصوص البت في عناصر الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية المقترحة من قبل الوكالة وتحديدها، ودراسة التقارير المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية والموافقة عليها. ومن مهام الوكالة أيضا الموافقة على سياسة التصديق الإلكتروني للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني، الموافقة على تصنيف الأنظمة المعلوماتية، مع اقتراح ملاءمة الإطار الهيكلي أو التنظيمي الخاص بأمن الأنظمة المعلوماتية عند الحاجة. ويرأس المجلس الوطني وزير الدفاع الوطني أو ممثل. ويمكن أن يستعين المجلس بأي شخص أو مؤسسة من شأنه تنويره في أعماله. كما تقيد وتسجل الاعتمادات اللازمة لسير المجلس في ميزانية وزارة الدفاع الوطني. وتختص وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية، بناء على المرسوم، بتحضير عناصر الإستراتيجية الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، وتنسيق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية المحددة من قبل المجلس، بالإضافة إلى اقتراح كيفيات اعتماد مزودي خدمات التدقيق في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، وتعمل الوكالة على إجراء تحقيقات رقمية في حالة الهجمات أو الحوادث السيبرانية التي تستهدف المؤسسات الوطنية، والسهر على جمع وتحليل وتقييم المعطيات المتصلة بمجال أمن الأنظمة المعلوماتية لاستخلاص المعلومات الملائمة التي تسمح بتأمين منشآت المؤسسات الوطنية، مع ضمان متابعة عمليات التدقيق لأمن الأنظمة المعلوماتية. وتقدم وكالة أمن المعلومات المنشورة والمساعدة للإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة من أجل وضع استراتيجية أمن الأنظمة المعلوماتية، وضمان اليقظة التكنولوجية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، وكذا مرافقة الإدارات والمؤسسات والهيئات، بالتشاور مع الهياكل المختصة في هذا المجال في معالجة الحوادث المتصلة بأمن الأنظمة المعلوماتية. وتقوم الوكالة بجرد الأنظمة المعلوماتية وعرضها على المجلس للموافقة على تصنيفها، وإعداد وتحيين خارطة للأنظمة المعلوماتية المصنفة، واقتراح مشاريع نصوص تشريعية أو تنظيمية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، بعد الرأي المطابق للمجلس، إعداد وتحديث المرجعيات والإجراءات والأدلة العملية وتقديم توصيات في ميدان أمن الأنظمة المعلوماتية، واعتماد منتجات أمن الأنظمة المعلوماتية والتصديق عليها وكذا اعتماد منظومات إنشاء وفحص الإمضاء الإلكتروني، وتحدد وكالة أمن المعلومات معايير وإجراءات منح علامة الجودة و/أو التصديق و/أو الاعتماد المنتجات ومقدمي الخدمات في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، والقيام بنشاطات التكوين والتوعية ذات الصلة بأمن الأنظمة المعلوماتية، مع تقديم توجيهات تتعلق بتكوين أعوان المؤسسات العمومية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، واقتراح تدابير الترقية والبحث والتطوير للحلول الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، إلى جانب إعداد تقارير دورية وحصيلة سنوية عن نشاطها، إعداد وتحيين خارطة حالات هشاشة الأنظمة المعلوماتية على المستوى الوطني، وضمان تبادل المعلومات مع الأمانة التقنية للجنة الوطنية لتصنيف النقط الحساسة.

خالد بودية

وزارة الدفاع ترفع

● رفع عدد أعضاء الضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعين لوزارة الدفاع الوطني الموضوعين تحت تصرف الديوان المركزي لقمع الفساد التابع لوزارة العدل إلى 8 ضباط و17 عونا بدل 5 ضباط و5 أعوان عند تأسيس الديوان.

ونص قرار وزاري مشترك بين قطاعي العدل والدفاع يحدد عدد ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعين لوزارة الدفاع الوطني الموضوعين تحت تصرف الديوان المركزي لقمع الفساد، صادر في العدد 4 للجريدة الرسمية، على تخصيص 8 ضباط و17 عون شرطة قضائية لصالح الديوان

الملحق رقم (12)

العدد 9455 الصادر يوم الخميس 30 جانفي 2020.

رئيس الجمهورية يستقبل المجاهد والوزير الأسبق علي هارون

● استقبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، المجاهد والوزير الأسبق علي هارون، مواصلة لمشاوراته مع شخصيات وطنية وسياسية حول مختلف القضايا المتصلة بالشأن العام، خاصة منها تعديل الدستور. وفي هذا السياق، "قدم السيد علي هارون، بصفته رجل قانون ومحاميا دوليا ومسؤولا سابقا في الدولة، اقتراحات حول مراجعة الدستور وعرض وجهة نظره في سياق الجهود المبذولة لإعطاء انطلاقة جديدة"، يضيف المصدر ذاته. واج

الملحق رقم (13)

العدد 9459 الصادر يوم الثلاثاء 4 فيفري 2020.

قدمت وديعة بقيمة 150 مليون دولار للبنك المركزي التونسي

الجزائر تدعم دور تونس في "تعزيز الاستقرار" في المغرب العربي

أشار قرار الرئيس، عبد المجيد تبون، بوضع 150 مليون دولار كوديعة لدى البنك المركزي التونسي، جدلا واسعا في مواقع التواصل الاجتماعي، مفرغا هذه الخطوة من مغزاها الدبلوماسي والتضامني مع دولة جارة تمر بصعوبات اقتصادية.

جلال بوعاتي

الرئيس تبون يؤكد على موقف الجزائر الثابت في دعم تونس

● يأتي هذا الدعم في إطار التعاون والتنسيق الاستراتيجي بين البلدين، ومن منطلق موقف الجزائر الثابت في دعم تونس وشعبها، تقديرا لدورها المحوري في المنطقة المغاربية.

وإذا القرار خلفيات تعود إلى سنوات التسعينات، أين تعرضت الجزائر إلى حصار اقتصادي وعزلة دبلوماسية أفقدتها التوازن المالي ووضعتها على مشارف الإفلاس والعجز عن تسديد فواتير استيراد الغذاء، مما دفع بالعديد من الدول المحررية إلى تسيير رحلات مساعدات عاجلة ومالية في شكل ودائع لدى البنك المركزي الجزائري لتمكينه من ضمان واردتها من احتياجات المواطنين. وبعد تحسن الوضع المالي للبلاد بداية من 2004، اتخذت الجزائر قرارا بتسديد المديونية الخارجية وكانت الودائع الأجنبية في الصدارة، وهو قرار تسديد الديون الخارجية في 2007، على أنه خطوة نحو التحرر من الارتهان لتأثير الخارجي على القرار السياسي والاقتصادي. ولم يكن يستفسر أو يرحب أو حتى ينتقد قرارات أسبغت من قرار تقديم وديعة بنكية إلى تونس، التي وضعت إلى جانب الجزائر في السنوات الأليمة بقرار حدودها البرية مفتوحة أمام الجزائريين، فيما فتحت باقي الدول مجازها العزلة على الجزائر بداعي حماية أراضيها من تمدد الإرهاب إليها. ومن ذلك قرار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة مسح ديون 14 دولة إفريقية واليمن والعراق بقيمة 3.5 مليار دولار بين 2010 و2018.

وبقرار الرئيس تبون مساعدة الاقتصاد التونسي بمبلغ 150 مليون دولار، فإنه يكون قد رد الجميل من جميل الشعب التونسي تجاه الجزائر.

وفي لغة الأرقام، تشكل الودائع البنكية من الأموال الموضوعة في المؤسسات المصرفية ليتم حفظها، ويتم إنشاء هذه الودائع لعدة أغراض منها حساب التوفير أو حسابات سوق المال أو تدفيق الحسابات، ولصاحب الحساب الحق في سحب الأموال المودعة على النحو المنصوص عليه في الشروط والأحكام التي تحكم اتفاقية الحساب.

ولاستكمال مسار ترسيم الوديعة، من المنتظر أن توقع السلطات المالية في البلدين على اتفاقية وضع الوديعة المذكورة في البنك المركزي التونسي، حيث ستتضمن الاتفاقية شروط ورزنامة استردادها بما لا يؤثر على المديونية الخارجية لتونس، بالإضافة إلى دعم احتياطها من العملة الصعبة، وحسب مصادر مطلعة، فإن من شأن الاتفاقية الإسهام في تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين والتعاون بين بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي الذي سبق له وأن أبرم اتفاقيات مماثلة مع بنوك عربية من قبل.

أما من الناحية السياسية، فإن القرار الجزائري ينطوي على رسالة مفادها تقوية التعاون الثنائي مع الجارة تونس، التي تتقاسم مع الجزائر تحديات أمنية وتهديدات إرهابية، بسبب ما تمر به ليبيا من صعوبات قد تتمدد إلى جيرانها.

كما يهدف هذا الدعم المالي، تمكين تونس من مواجهة المتاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول المنطقة، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وضع الاستقرارات الأجنبية والوطنية بسبب المخاطر الأمنية التي زادتها الحروب المشتعلة في كل من العراق واليمن وسوريا أيضا، فضلا عن تفاقم التدخلات الأجنبية في شؤون الدول التي تنقد على الصراع، إزاء محاولات الاستقطاب والضغط من أجل الاستقطاب مع طرف ضد أطراف أخرى، مثلما هو الحال في النزاع الليبي.

ومن المعلوم أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تونس منذ التغيير الديمقراطي في 2011، دفعت بالحكومات المتعاقبة فيها للبحث عن مساعدات وتمويلات أجنبية ساعدتها ضغوط وإملاءات المكبلة سلبا على سيادة القرار التونسي، وشدت الصراع السياسي بين نخبها وحائلاتها السياسية، مما جعلها تعيش حالة من عدم الاستقرار، وهو ما دفع بالرئيس التونسي قيس سعيد، برسائل وسائل قوية تجاه الجزائر من أجل الوقوف إلى جانب تونس ودعمها، وتحقيق رقم الخطوط الخارجية عليها وعلى استقلالية قراراتها، خاصة فيما يتصل بمحاولات إقحام تونس في الحرب في ليبيا أو إجبارها بحكم الضائقة المالية من الانخراط في تحالفات عسكرية أو إقليمية لا تخدم أمنها واستقرارها.

كما يسعى الرئيس التونسي الإيعاز ببلاده قدر الإمكان من دائرة الاستقطاب والتوظيف في صراعات بالوكالة في منطقة الشمال الأفريقي، جراء إلحاح دول غربية على إنشاء قاعدة جوية لقطاعات دون طيار لشن عمليات ضد تنظيم "داعش" في ليبيا.

وبالإضافة إلى ذلك، سبق للولايات المتحدة الأمريكية، أن منحت تونس صفة حليف مميز خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في إطار تعزيز التعاون العسكري لمحاربة الإرهاب، وهو ما انعكست عليه الجزائر، التي تلقت أبدا التطمينات تونسية تفي وجود أي تهديدات لمصالحها بسبب هذه الصفة، مؤكدة أن العلاقات التونسية الجزائرية وثيقة ومبنية على مراعاة المصالح المشتركة للبلدين ولا يمكن المساس بها بأي شكل.

ويشار إلى أن محللين جزائريين عبروا عن تحفظاتهم من منح تونس تلك الصفة، بدعوى أنها ستهدد الأمن القومي الجزائري، وأن الولايات المتحدة تسعى من خلال ذلك لتطويق الجزائر بإنشاء قواعد عسكرية لها في المغرب وتونس وشمال مالي.

الملحق رقم(14)

العدد 9459 الصادر يوم الثلاثاء 4 فيفري 2020.

تبون يستقبل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المالي

● استقبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أمس الإثنين، بمقر رئاسة الجمهورية، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المالي، تيبيبيلي درامي. وحضر مراسيم الاستقبال كل من مدير الديوان برئاسة الجمهورية، نور الدين عيادي، ووزير الشؤون الخارجية، صبري بوقادوم. وكان تبون قد استقبل في 23 جانفي من السنة الجارية 2020، بالجزائر العاصمة، وزراء خارجية الدول المشاركة في الاجتماع الوزاري لدول الجوار الليبي وممثليهم، ويتعلق الأمر، إضافة إلى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لمالي، تيبيبيلي درامي أيضا، كل من: وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإفريقي والتعاون الدولي والمهجر لجمهورية التشاد، شريف محمد زين، بالإضافة إلى كاتب الدولة المكلف بتسيير وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، صبري باش طبجي، كما حضر هذا اللقاء أيضا سفير جمهورية مصر العربية بالجزائر، أيمن مشرفة، إلى جانب ممثلي وزارتي الشؤون الخارجية لكل من النيجر والسودان.

م.ب

الملحق رقم (15)

العدد 9459 الصادر يوم الثلاثاء 4 فيفري 2020.

تبون يدعو إلى إبعاد المدرسة عن السياسة ومنع الاجتماعات غير البيداغوجية

"لن نقبل بمناظر مأساوية لمواطنين يعيشون في القرون الوسطى"

• أوامر بتعزيز الإجراءات الوقائية من "كورونا"

دعا رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إلى تعزيز التنمية المحلية، وتقليص الفوارق بين مختلف المناطق، مؤكدا أنه لن يقبل بمناظر مأساوية لمواطنين يعيشون في القرون الوسطى.

مصطفى بسطامي

• يأتي هذا خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد أمس الإثنين، والذي انطلق بتأكيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بخلو الجزائر حتى الآن من أي إصابة بفيروس "كورونا"، وأمر تبون بتعزيز الإجراءات الوقائية في كل منافذ البلاد.

وخلال تدخله حول قطاع التربية، شدد تبون على ضرورة إبعاد المدرسة عن السياسة ومنع الاجتماعات غير البيداغوجية في المدارس حتى تبقى المدرسة للتربية والتعليم فقط. وأكد أن "مدرستنا ليست حقل تجارب، بل يجب أن تكون مدرسة بشخصيتها الجزائرية، حتى لا نبني مجتمعا مقطوع الصلة بجذوره"، آمرا بعدم تغيير المناهج والبرامج الدراسية خلال السنة الجارية، تفاديا لأي خلل في سير العملية البيداغوجية، وشدد على الرقمنة بدءا من الابتدائي وبخصوص تخفيف البرامج الدراسية وثقل المحفظة، طالب تبون بالإعداد الفوري لقسم أو مدرسة نموذجية لاستعمال الأدوات البيداغوجية التكنولوجية مثل اللوحة الإلكترونية.

كما أمر الرئيس بتوفير الوجبات الساخنة في المطاعم المدرسية وخصوصا في المناطق الريفية، على أن تتحمل الدولة تسيير المدارس الابتدائية في البلديات الفقيرة، وأمر المسؤول أيضا بالحوار مع النقابات المعتمدة. وفي قطاع التكوين والتعليم المهنيين، طلب تبون مزيدا من الدراسة للبكالوريا المهنية حتى تكون إضافة نوعية لمنظومة التكوين، ثم وجه بإنشاء بكالوريا فنية.

وحول المؤسسات الناشئة، دعا الرئيس إلى الإسراع في تنظيم معرض خاص بالمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، آمرا بإنشاء صندوق للشباب. ووجه تبون وزير الشباب والرياضة إلى ضرورة الإبقاء على دور الشباب مفتوحة وعدم غلق أبوابها بعد التوقيت الإداري، كما دعا كل الوزارات إلى لعب دور الحاضنات في إطار هيئة بيداغوجية تؤسس بين وزارات: التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين والتعليم المهنيين، تحت إشراف الوزير الأول.

وعقب تدخله، أمر رئيس الجمهورية بتحويل البرامج البلدية للتنمية التي لم تنجز بعد لصالح احتياجات سكان البلدية الحقيقية، وإعلان الحرب على التبذير والإنفاق المشبوه. كما أمر بمحاربة الرشوة الكبرى والصغرى بقوة ويكل الوسائل القانونية، وشدد بالقول: "لن أقبل أبدا أن يكون هناك مواطن من الدرجة الأولى وآخر من درجة ثانية أو ثالثة، بل يجب أن تمتد ثمار التنمية إلى جميع الجهات وإلى جميع المواطنين"، وأكد الرئيس من جديد أنه لن يقبل أبدا بمناظر مأساوية ومذلة لمواطنينا مازالوا يعيشون في القرون الوسطى، خلافا لمواطنين آخرين يعيشون في القرن الواحد والعشرين. وفي ختام تعقيبه، أعلن السيد الرئيس عن عقد اجتماع بين الولاة والحكومة في بداية النصف الثاني من الشهر الجاري.

وحول حوادث المرور، أمر رئيس الجمهورية بتشديد الإجراءات الصارمة بالتنسيق مع وزارة العدل ضد السلوك الإجرامي في السياقة، وخاصة بالنسبة لوسائل النقل الجماعي والمدرسي، ووجه باستعمال الوسائل العصرية لمراقبة السرعة عن بعد. وحث على الانتقال إلى مرحلة الردع المضاعف للغرامات للحفاظ على الأرواح البشرية، كما أمر الرئيس بإضاءة الطرق السريعة وتفقد إشارات الطرق بشكل منتظم. وهنا طلب السيد رئيس الجمهورية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتجريم سلوك سائقي حافلات النقل العمومي والمدرسي الذين يتسببون في ضحايا بسبب خطأ بشري ناجم عن الإهمال.

وفي نهاية الأشغال، صادق مجلس الوزراء على القرارات الفردية المتعلقة بالمناصب العليا في الدولة.

م. ب

الملحق رقم (16)

العدد 9466 الصادر يوم 12 فيفري 2020.

في إطار المشاورات حول تعديل الدستور

تبون يستقبل جاب الله وبلعيد

عبد الله جاب الله

عبد العزيز بلعيد

● استقبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أمس، كلا من رئيسي جبهة العدالة والتنمية وجبهة المستقبل، عبد الله جاب الله وعبد العزيز بلعيد، على التوالي، في إطار المشاورات التي يجريها تبون حول الوضع السياسي وتعديل الدستور وسبل الخروج من الأزمة الحالية.

وصرح رئيس مجلس الشورى الوطني لـ"العدالة والتنمية"، لخضر بن خلاف، بأنه جرى خلال اللقاء مناقشة الوضع العام في البلاد ومراجعة الدستور.

وأفادت رئاسة الجمهورية في بيان لها بأنه في إطار المشاورات التي يجريها مع شخصيات وطنية وقيادات حزبية وجمعيات من المجتمع المدني، استقبل الرئيس تبون وفدا عن جبهة المستقبل برئاسة عبد العزيز بلعيد وأنه تم خلال اللقاء تبادل الآراء حول الوضع العام في البلاد ومشروع مراجعة الدستور لإرساء أسس الدولة العصرية في جو من التوافق الوطني.

وأضاف البيان أن رئيس الجمهورية استمع إلى آراء واقتراحات رئيس جبهة المستقبل، عبد العزيز بلعيد، حول "كيفية المساهمة في بناء الجمهورية الجديدة، في ظل احترام الممارسة الديمقراطية وتطبيق القانون والعدالة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان وحرياته". وفي بيان لها، كشفت جبهة المستقبل أن رئيسها، عبد العزيز بلعيد، استقبل، صباح أمس، على الساعة 11:00، من طرف رئيس الجمهورية، وتم فتح نقاش صريح حول العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية، يتصدرها ملف مراجعة الدستور وبناء دولة القانون ومحاربة الفساد، ودعم حرية التعبير، وتحرير الاقتصاد، ودور الجالية الجزائرية في المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى القضية الليبية.

وأوضح المصدر ذاته، أن وجهات النظر كانت متقاربة في أغلب القضايا، وأن رئيس الحزب سلم وثيقة مكتوبة إلى رئيس الجمهورية تتضمن مقترحات الحزب تخص ملف مراجعة الدستور. وسبق لتبون أن استقبل عددا من رؤساء الأحزاب خلال الأيام الماضية، وفي مقدمتهم سفيان جيلالي، رئيس حزب جيل جديد، وعبد الرزاق مقري، رئيس حركة مجتمع السلم. وقبل ذلك جرى اللقاء مع كل من الناشطين السياسيين، عبد العزيز رحابي، وأحمد بن بيتور، والشيخ عبد الرزاق قسوم، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والسيدة زهور ونيسي والحقوقي علي هارون، كما زار وزير الخارجية الأسبق، أحمد طالب الإبراهيمي، في منزله.

جلال بوعاقي

الملحق رقم (17)

العدد 9466 الصادر يوم 12 فيفري 2020.

على ضوء خطابه بوزارة الدفاع نهاية جانفي الماضي

محاور سياسة الدفاع في عهد الرئيس تبون

من: "الخبر"

اللواء السعيد شنقريحة

من: حمزة كالي

الرئيس عبد المجيد تبون

● الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الجزائرية، عبد المجيد تبون، أمام كبار قادة الجيش الوطني الشعبي في مكتب وزير الدفاع بالعاصمة الجزائر، نهاية الشهر الماضي، يصنّف بالنسبة لأي خبير في مجال الأمن بأنه "وثيقة تاريخية مهمة" تكشف معالم السياستين الأمنية والدفاعية لرئيس الجمهورية الجزائرية الجديد.

المسألة الأهم التي تطرّق إليها الرئيس تبون في خطابه، لا تتعلق فقط بتطوير وتحديث قدرات الجيش وزيادة التركيز على الصناعة العسكرية، بل ما جاء في آخر خطاب الرئيس تبون عندما قال "سنقوم بتنشيط التعاون العسكري مع مختلف شركائنا الأجانب". العبارة هذه ضمن خطاب الرئيس تبون جاءت في سياق ما أشار إليه حول تطوير برامج تدريب وتدريس الضباط وصف الضباط والجنود. الرئيس عبد المجيد تبون يكون بصدد زيادة اعتماد الجزائر في المجال الدفاعي على نقل التكنولوجيا الدفاعية والأمنية وتحديث برامج التدريب بالاستفادة من تجارب دول شريكة وصديقة للجزائر في ما يشبه "الانفتاح" على شركاء الجزائر في مجال التكنولوجيا العسكرية والدفاعية.

وركز الرئيس عبد المجيد تبون في خطابه الأول الموجه لقادة وجنود الجيش الوطني الشعبي، على 5 مسائل رئيسية، يمكن من خلالها قراءة مضمون السياسة الدفاعية للرئيس الجزائري. المسألة الأولى التي حسمتها كلمة الرئيس عبد المجيد تبون، هي أنه لا تراجع عن مخطط تحديث وتطوير الجيش الوطني الشعبي الذي بدأه الراحل الفريق أحمد قايد صالح. هذا الأمر بالنسبة للرئيس عبد المجيد تبون ولأغلب صناع القرار في السابق وفي الوقت الحالي، لا يعد خياراً أو ترفاً، بل هو ضرورة قصوى للأمن الوطني. فبخلاف التهديدات التي تتعرض لها الجزائر من حدود مضطربة أو غير مستقرة تمتد على مسافة تفوق 6000 كلم، وهو ما أكد عليه الرئيس عبد المجيد تبون في كلمته بعبارة.. "إن ضرورة تطوير قدرات الجيش الوطني الشعبي ليست أقل أهمية".

المسألة الثانية التي تطرق إليها الرئيس تبون في كلمته بطريقة مقتضبة، لكنها موحية بخيارات القيادة السياسية الجزائرية الجديدة هي تنويع مصادر السلاح، بمعنى أن الجزائر ستواصل اقتناء الأسلحة حسب الحاجة الضرورية من شركاء مختلفين. وقد قال تبون "سنواصل تنفيذ برامج تطوير القوّات بما تتطلبه من رفع في مستوى القدرات القتالية بشتى أنواعها المسلحة مع مختلف الشركاء". وعبارة مختلف الشركاء واضحة الدلالة، وهي تأكيد على قرار سابق بتنويع مصادر السلاح طبقا للحاجة والمصلحة العليا للجيش الوطني الشعبي. المسألة الثالثة التي تحدّث عنها تبون في كلمته أمام جنرالات الجيش، ارتباط الجيش الوطني الشعبي بمهمة تأمين الاقتصاد الوطني حتى لا تقع "تيقنتورين ثانية". وقال الرئيس تبون "مواصلة جهود الحفاظ على جاهزية العتاد العسكري وتجديده وتحديثه وعصرنته، فهذا ما يضمن من جانب آخر، تأمين مناطق المنشآت الصناعية والاقتصادية والطاقوية الحيوية، لا سيما في الجنوب الكبير". وفي ذات السياق، ركّز الرئيس على مهام الجيش الأكبر والأثقل والأكثر تطلبا للإمكانيات والمرتبطة بتأمين الإقليم والاقتصاد الوطني، وهي تأمين الحدود البرية المترامية الأطراف للجزائر. الأمر الرابع بالغ الأهمية بالنسبة للرئيس تبون طبقا لخطابه في مقر وزارة الدفاع الوطني، هو إقامة قاعدة اقتصادية قوية تستند إليها القوات المسلحة الجزائرية، وتقليص تبعية الجيش التسليحية للخارج إلى المستوى الأقل، مع رفع قيمة مداخيل وزارة الدفاع الوطني من الصناعة الاقتصادية ودخول مجال التصدير، وهذا بات أحد أهم ركائز استراتيجية الجيش الوطني الشعبي الذي يحتاج الآن لزيادة مداخيله والمساهمة في الناتج المحلي الخام. المسألة الخامسة والأخيرة، هي التركيز على العنصر البشري في مجالي التكوين والشؤون المعنوية للجيش، حيث أكد الرئيس تبون، على أهمية رفع مستوى التدريب والتركيز على رفع الروح المعنوية للجنود والضباط، لأنها المعيار الحقيقي والوحيد الذي يسمح للجيش بمواصلة مهامه النبيلة في الدفاع.

محمد بن أحمد

الملحق رقم (18)

العدد 9469 الصادر يوم الأحد 16 فيفري 2020.

كانوا يمثلون النواة الصلبة وأذرع السلطة في نفس الوقت

التزامات الرئيس تبون الـ54 أمام الولاة

يلتقي الوزير الأول منذ 2002 بالولاة، ومديري ورؤساء المؤسسات والهيئات الرسمية، لمناقشة تصورات وبرامج استعجالية لإخراج البلاد من الأزمة، لكن من دون جدوى تذكر باستثناء القليل جدا من الإنجازات.

جلال بوعاتي

● لم يعد مجديا جمع الولاة مع الوزراء وإلقاء الخطب عليهم من دون أن يكون هناك تقديم كشف الحساب عن الأهداف المسطرة وما تحقق منها، إذ لم يسمع أحد عن أن أحد الولاة قدم حسابا عن التزاماته التي قطعها على نفسه في جلسات الحكومة - الولاة، على اعتبار أن الوزراء كما الولاة ينتمون للسلطة التنفيذية، وبالتالي يقع على الولاة ما يقع على زملائهم الوزراء.

وعلى الرغم من كل الجلسات المنعقدة على مدى السنوات الماضية، لم يشعر المواطن بحدوث تغييرات تذكر، باستثناء تلك المتعلقة بتحويل أو إنهاء مهام الوالي، ليخلفه غيره منتسبا في بقاء دار لقمان على حالها، بل مساهما في استفحال الأزمات المتراكمة.

وإن جاءت طبعة 2020 لهذا الاجتماع، في ظرف استثنائي يتميز بأزمة سياسية لم تطو صفحاته بعد، وظرف اقتصادي صعب تفكيك تعقيداته في وقت وجيز، فإن ما قاله عبد العزيز جراد أمام نواب المجلس الشعبي الوطني أول أمس، قد يؤدي إلى تغيير ولو بطيء في طريقة تعاطي الولاة مع التزامات الرئيس عبد المجيد تبون الـ54.

وحسب جدول أعمال هذا اللقاء، سيعكف المشاركون على بحث إمكانية رفع القيود التي لا تزال تؤثر على التنمية المحلية، وتحسين الحوكمة الإقليمية المحلية وتخليصها من الأعباء البيروقراطية من أجل تحسين فعالية النشاط العمومي، وإشراك الجماعة المحلية في تهيئة شروط جاذبية الأقاليم من خلال تأكيد قدراتها على الإنتاج والتبادل وفقا لقواعد الاقتصاد الليبرالي الحديث ولجذب الخبرات والتكنولوجيات والاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تخلق الثروة.

وتراهن السلطة الجديدة على الوالي لمشاركة في تجسيد التزامات الرئيس تبون، سيما في الجانب الاجتماعي، وذلك باعتماد

الرئيس عبد المجيد تبون

سياسة اتصال دائمة مع المواطنين، وتحمل مسؤولية إيجاد الحلول لانشغالاتهم التي لا تخرج عن ثلاثة قطاعات هي السكن والصحة والتعليم.

وبغض مدى العقود السنة الماضية، لم يعد منصب الوالي مجرد ممثل للإدارة المركزية بل تعداه، ليكون سلطة له اليد الطولى في تعيين النواب و"الأميار" وممثلي المنظمات وهيئات المجتمع المدني، ومعاقبتهم وعزلهم، باعتباره المهندس لكل المواعيد الانتخابية، محلية كانت أو برلمانية أو حتى رئاسية.

وكان من المفروض أن تكون المجالس الولائية والبلدية، العيون التي تراقب تصرفات الولاة وأعوانهم رؤساء الدوائر، وتسييرهم للشأن المحلي، إلا أن سلطة المنتخبين أبعد ما تكون عن ممارسة الرقابة عليه لما يتمتع به الولاة من صلاحيات تفوق مرات ما هو مخول للوزراء، إلى درجة أن بعضهم لا يفرحون كثيرا عندما تتم ترقيتهم إلى رتبة أعلى، لما يوفره لهم منصب الرجل الأول في الولاية من مزايا تسيل اللعاب.

ولكن، بفضل الحراك الشعبي، بدأت نظرة السلطة للولاة وأدوارهم تتبدل تحت ضغط الشارع الذي يطالب بالتغيير العميق، وفي مقدمتها الانفتاح على المجتمع وبخاصة الشباب الراغب في التهيكل في أحزاب أو جمعيات.

وحسب القوانين، بإمكان الولاة منح الاعتماد للجمعيات المحلية، والقدرة بالتالي على دعمها وتمويلها، من قبيل أنها مجموعات ضغط محلية توجه في صالح السكان بدل فلان أو علان مثلما كان سابقا.

أما سياسيا، من المنتظر أن تصنع الجمعيات المحلية خيارات الناخبين في المواعيد الانتخابية السابقة لما لها من مصداقية مكتسبة بفضل الحراك السلمي، وربما بشكل أكثر تأثيرا من الأحزاب نفسها.

عهد الاستوزار انتهى

وبعد منصب الوالي من المسالك المضمونة للوصول إلى حقيبة وزارية، إذا توفرت الشروط، جل الشروط، لكن المعضلة تكمن في نوعية تلك الشروط التي تستدعي وصفة محددة وجب على المعنيين متابعتها بصرامة ويقظة متواصلة.

وكم هم كثيرون أولئك الذين قفزوا من منصب وال إلى وزير، حيث لا يقل عددهم في حكومة سلال، وهو وال سابق، عن سبعة وهم: عبد القادر واعلي (الموارد المائية)، محمد الغازي (التشغيل والعمل)، نور الدين بدوي (الداخلية ثم وزير أول)، عبد الوهاب نوري (السياحة)، محمد مباركي (التكوين المهني)، عبد المالك بوضياف (الصحة)... إلخ.

فقد أضحى أقصر طريق للوزارة، يبدأ من بوابة المدرسة الوطنية للإدارة، ولا يختلف اثنان في تفضيل منصب الوالي على منصب الوزير، كون الأول يتمتع بصلاحيات واسعة لا يحلم بها الثاني الذي يبقى مقيدا بصلاحيات محدودة، وأما العامل الثاني في تسريع صعود الوالي المرشح إلى مرتبة وزير، فقد كان يكمن في قدرته على تعبئة الشارع خلال الانتخابات، وبالتالي وجبت مكافأته.

ج. ب

الملحق رقم (19)

العدد 9493 الصادر يوم الأحد 15 مارس 2020.

بعد شهرين من تقييم وتحليل المقترحات

الرئيس تبون يتسلم مسودة الدستور اليوم

من المنتظر أن يتسلم رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون اليوم، مسودة مقترحات تعديل الدستور، للاطلاع عليها وتمهيدا لطرحها للنقاش من طرف النخب السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات البارزة.

جلال بوعاتي

• في هذا الصدد، كشف المكلف بمهمة برئاسة الجمهورية، محمد لعقاب، أن لجنة الخبراء المكلفة بتعديل الدستور درست الاقتراحات حول هذا المشروع في حدود شهرين من الزمن لتفتح باب المشاورات بهدف مس دستور محمي من التعديلات وذي توافق وطني كبير في السنوات القادمة.

وأوضح لعقاب في اتصال معه، أن عمل اللجنة برئاسة أحمد لعرابة تناول المقترحات المقدمة لها فيما يتعلق بتعديل الدستور.

وفيما يخص الأجندة المحددة لطرح الدستور المعدل على الاستفتاء الشعبي، قال لعقاب إن هذا الأمر مرتبط بالمدة التي أكد عليها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والتي حددت بـ3 أشهر، مبرزا في نفس السياق بأن لجنة الخبراء كان لديها شهران كاملان لدراسة الاقتراحات، ليفتح باب النقاش لمدة شهر عندما تطرح المسودة على الرأي العام الوطني.

وتولت مهمة صياغة المقترحات المعنية بالتعديل، في دستور 2016، لجنة خبراء برئاسة الأستاذ الجامعي وعضو لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة، أحمد لعرابة، بتكليف من الرئيس تبون في شهر جانفي الماضي، حيث اضطلعت بتحليل وتقييم كل جوانب تنظيم وسير مؤسسات الدولة، وصاغت ذلك في مقترحات وتوصيات تدعم النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والتداول على السلطة، وصون البلاد من كل أشكال الانفراد بالسلطة وضمان الفصل

الرئيس عبد المجيد تبون

الفعلي والمرن بين السلطات، وهذا بإضفاء المزيد من الانسجام على سير السلطة التنفيذية وإعادة الاعتبار للبرلمان، خاصة في وظيفته الرقابية لنشاط الحكومة.

كما شمل عمل هذه اللجنة اقتراح أي إجراء من شأنه تحسين الضمانات التي تكفل استقلالية القضاء، وتعزيز حقوق المواطنين وضمان ممارستهم لها، وتدعيم أخلاقية الحياة العامة ورد الاعتبار للمؤسسات الرقابية والاستشارية.

وكشف لعقاب أن رئاسة الجمهورية ستقوم بتوزيع 700 نسخة من مسودة الدستور، على 65 حزبا قانونيا و300 جمعية وطنية معتمدة من طرف وزارة الداخلية، وشخصيات وطنية بارزة ووسائل الإعلام الوطنية، ليكون مشروع مراجعة الدستور محل مشاورات واسعة قبل إحالته، وفقا للإجراءات الدستورية، إلى البرلمان للمصادقة، وبعد ذلك سيطرح النص الذي يصادق عليه البرلمان لاستفتاء شعبي، مع الأخذ بالاعتبار المعطيات الواقعية، خاصة في ظل اجتياح وباء فيروس كورونا للمعمورة، وتسلله إلى الجزائر عبر بوابة الرحلات الجوية القادمة من أوروبا.

ويشار إلى أنه تم تنصيب لجنة خبراء، مكلفة بصياغة مقترحات وتوصيات الغاية منها تدعيم النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والتداول على السلطة والفصل الفعلي بين السلطات وإقامة توازن أفضل بينها، وهذا من خلال إضفاء المزيد من الانسجام على سير السلطة التنفيذية وبإعادة الاعتبار للبرلمان خاصة في وظيفته الرقابية لنشاط الحكومة، وتحسين الضمانات التي تكفل استقلالية القضاء، فضلا عن ضمان الممارسة الفعلية لحقوق المواطنين وتعزيزها، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الرقابية والاستشارية، يتابع رئيس الجمهورية. ويتصل المحور الأول بحقوق وحريات المواطنين، حيث أكد الرئيس تبون على أنه يجب أن ينصب التفكير على توسيع وإثراء مجالات حرية المواطن من خلال تكريس حريات فردية وجماعية جديدة، عند الاقتضاء، وتدعيم الحقوق الدستورية المكفولة. ويتعلق الأمر بإعطاء مضمون ومعنى للحقوق والحريات المكرسة، وبشكل أخص حماية حرية التظاهر السلمي وحرية التعبير وحرية الصحافة المكتوبة والسمعية - البصرية وعلى الشبكات المعلوماتية، على أن تمارس بكل حرية ولكن دون المساس بكرامة وحريات وحقوق الغير.

أما المحور الثاني فيدور حول أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد، بآليات من شأنها تفادي تضارب المصالح بين ممارسة المسؤوليات العمومية وتسيير الأعمال وذلك من أجل إبعاد نفوذ المال عن تسيير الشؤون العامة، وبتعزيز آليات الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني في عمل التطهير العمومي.

أمام باقي المحاور، فإنها تتصل بالفصل بين السلطات وتوازنها، وتحديد العهدة الرئاسية بعهدة واحدة، قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وأن يصبح هذا الأمر ثابتا لا يمكن المساس به مستقبلا، إضافة إلى تقوية سلطة الرقابة البرلمانية وتكريس استقلالية السلطة القضائية، والتأكيد على المساواة بين المواطنين أمام القانون وترسيخ آليات تنظيم الانتخابات بإعطاء سند دستوري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ج.ب

الملحق رقم (20)

العدد 9497 الصادر يوم الخميس 19 مارس 2020.

ملاحظات مختصين حول خطاب تبون بشأن وباء كورونا

تعزيز إجراءات الوقاية والردع وتحسين طرق التواصل

يقدم مختصون لـ "الخبر" ملاحظات سياسية واقتصادية واتصالية لخطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أول أمس في جانبيه الايجابي والسلبي، والذي تناول فيه إجراءات وقرارات مواجهة انتشار وباء كورونا.

عبد المجيد تبون

خالد بودية

● قال أستاذ العلاقات السياسية بجامعة الجزائر رضوان بوهيدل إن "خطاب رئيس الجمهورية، وإن جاء متأخرا في ظرف الأزمة التي تعيشها الجزائر والعالم، إلا أنه يعتبر ضروريا ومهما ومنتظرا، كونه أهم تحدّ للرئيس المنتخب حديثا لاستيعاب حالة القلق التي يعيشها المواطن الجزائري اليوم في الشارع، حيث جاء مرفقا بعدد من الأرقام والإحصائيات التطمينية للحد من هالة الهلع والخوف والارتباك".

وأوضح بوهيدل أن "خطاب تبون جاء ليحذر ويطمئن في نفس الوقت، يحذر من النشر اللاواعي للأخبار المغلوطة وخلق البلبلة أثناء الأزمة في وقت تحاول أطراف التهدئة وعدم التهويل، والتحذير من نشر معلومات خاطئة أثناء الأزمات عموما قد يعد من مأمورية حصر الأزمة وعدم تمددها. وقد يخلق أزمات أخرى تابعة على غرار التخوف من الوصول إلى أزمة ندرة غذائية وكذا للأدوية ومواد التعقيم. وكذا رد الرئيس على عدد من المشككين في قدرة الدولة على احتواء انتشار الوباء، وهو ما رد عليه تبون بالأرقام وإمكانية الاعتماد على الجيش للخروج من الأزمة".

وجوابا لمن رأى أن الخطاب كان "شعبويا"، أبرز المتحدث: "الخطاب لم يكن شعبويا لأنه حمل جملة من القرارات الثورية والمستعجلة، على غرار غلق الحدود وتعليق الرحلات، وكذا منع تصدير ما تحتاجه الجزائر اليوم في أزمتها، بالإضافة إلى منع التجمعات المختلفة والمسيرات مهما كان شكلها، وهي رسالة للجزائريين للتعاون والتفهم في هذا الوضع الحساس، من أجل وضع حد لتفشي الوباء، وعلى رأسها الصين".

وتابع بوهيدل "من حيث المضمون والتوقيت، أعتقد أن الرئيس وُفق إلى حد كبير في إرساء الطمأنينة التي يجب أن تتبعها إجراءات ميدانية تثبت كل ما قاله حتى لا يبقى مجرد خطاب على ورق، سيما الاهتمام بالتوعية والوقاية، وكذا التعاون المجتمعي للحد من الوباء، فيما تبقى بعض الأمور الشكلية في الخطاب، والتي كان من الضروري أخذها بعين الاعتبار لطمأنة المواطن الجزائري، سواء التصوير أو المكان أو حتى طريقة القراءة من الورقة".

وواصل: "العالم في هذا المجال تطور، وإظهار القائم بالاتصال في ظروف ملائمة مهم جدا للتأثير والإقناع، تفاديا للتأويلات والبلبلة وعدم إعطاء الفرص لمن يصطادون في المياه العكرة، وتلخيص ما قل ودل دون الخوض في الجزئيات التي لا تهم الظرف الحالي والعودة الكرونولوجية، في انتظار تجسيد الخطاب من خلال الآليات في أقرب وقت، حتى يستعيد المواطن الثقة في سلطته السياسية المسؤولة دستوريا عن حماية المواطن وتحقيق الأمن، وانتشار الوباء يجب التعامل معه كتهديد مجتمعي عابر للقارات وليس كعرض عادي".

وأشار بوهيدل إلى أنه "من الواجب أن تكون للرئيس والوزير الأول وعدد من الوزراء، كالتجارة والصحة والإعلام والخارجية، لقاءات دورية متقاربة حسب تطور الظروف، على أن يكون للرئيس على الأقل خطاب أسبوعي لتوير الرأي العام".

من جانبه اعتبر أستاذ العلوم السياسية بجامعة ورقلة بوحنية قوي أن "خطاب تبون هو صفارة إنذار أولية في انتظار قادم الأيام، لكننا في القريب العاجل بحاجة إلى خطاب ردعي ينطلق من مقاربة إدارة الأزمات، ويركز على المنظور الكلي للأزمة قبل تحولها إلى كارثة، من خلال خطاب يركز على فكرة الحجر الصحي وما يرتبط به من حظر التجول في أوقات معينها".

ويدفع بوحنية بضرورة "خطاب يراعي خصوصيات المرحلة التي عليها أن تجسد ما تبنته الحكومات السابقة التي فشلت في تحقيقه، وهي أنية الجزائر الإلكترونية، وكذا خطاب سياسي مسنود بدور قوي للقوى الأمنية وأجهزة الجيش في تتبع المتاجرين والمحتارين، وخطاب آخر يمثل رجال الأعمال والمجتمع المدني ونواب البرلمان بغرفتيه والمسؤولين في مختلف مواقعهم لتحمل الواجب الأخلاقي".

اقتصاديا، أفاد أستاذ الاقتصاد سليمان ناصر أن "الهدف العام من خطاب الرئيس كان التركيز على ضرورة التواصل مع المواطنين، والتأكيد على أن السلطة تستمع إلى الشعب في هذه المحنة، ولهذا جاء التركيز على الجانب الأمني والصحي أكثر من الاقتصادي، وإن ظهرت بعض الجوانب التي تستدعي بعض الملاحظات".

وذكر ناصر بأن "منع الرئيس من تصدير المواد الاستراتيجية لتفادي نفاد المخزون الوطني، إلا أن التساؤل المطروح يخص نوعية هذه المواد بالضبط، إلا إذا كان الرئيس يقصد البطاطا"، مضيفا: "كما وجب الأن على وزير التجارة الالتفات إلى محاربة المحتارين، كما دعا إليه الرئيس، والتدخل بقوة وبأدوات الردع كما تفعل الكثير من الدول حاليا".

وقال ناصر: "كان يستحسن أيضا بالرئيس أن يتناول في خطابه التدابير اللازمة لمواجهة انهيار أسعار البترول، بحكم قلة احتياطي الصرف وارتباطنا بالتموين من الصين، وأنا هنا لست أقومه، فقد كان خطابه موجها إلى عامة الشعب ولم يكن في ندوة صحفية".

من الناحية الاتصالية، يعطي المتخصص في الاتصال السياسي بن عجمية بوعبد الله رأيه قائلا: "لقد ظهر الرئيس عبد المجيد تبون في خطابه واثقا بنفسه وفي حكومته في التعامل مع وباء كورونا، محاولا من الناحية الاتصالية إيصال رسالة للرأي العام مفادها أن الأمور تحت السيطرة، في وقت ظهر رؤساء دول وحكومات دول كبرى أصابها الفيروس في حالة خوف وهلع شديدين، بل هناك من ذهب لمخاطبة شعبه بأن يودعوا أحباءهم، والأمر يتعلق برئيس الوزراء البريطاني".

وأوضح بن عجمية أن "الرئيس حاول في خطابه إيصال رسالة بأن الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة الخطر، وهي رسالة اتصالية ذكية لزرع الأمل والتفاؤل ضمن ظروف عصيبة، ولتأكيد مجددا على أن الأمور تحت السيطرة".

وأضاف: "قصر الخطاب من ناحية عنصر الزمن احتوى على رسالة مهمة مفادها أن الأمر لا يحتاج أكثر من دقائق فقط كدليل إضافي ورسالة حاول من خلالها الرئيس التأكيد بأن الأمور في الجزائر بخير فلا داعي للقلق، كما تضمنت أيضا أغلب مقررات التطمينية، وهذا الذي كان ينتظره الجزائريون من الرئيس الذي استحباب بلغة الأرقام حسب الرسالة التي كان هو ومحيطه يبتغون إرسالها".

ويرى بن عجمية "خلو الخطاب من لغة الشرح والتبرير، واكتفى بلغة الإجراءات والأمور العملية كرسالة أيضا على الجدية والمسؤولية التي أراد الرئيس أن يرسلها للداخل والخارج، ومن الناحية الإخراجية ما تزال الرئاسة ضعيفة الأداء وتعاني من ضعف كبير خاصة على مستوى التركيب وزوايا التصوير والتركيز وحتى جودة العرض (خطاب مهم خانه الإخراج)".

ويلوم بن عجمية "إصرار الرئيس على استخدام الأوراق في خطاباته، في وقت يظهر رؤساء العالم يخطبون باستخدام الشاشات الإلكترونية المتطورة لتحسين طرق وجودة الاتصال السياسي الذي أصبح علما وتخصصا متطورا جدا، فأمام الرئاسة ومحيط الرئيس تحديات كبيرة في تحسين جودة التواصل وبخاصة من الناحية الشكلية والفنية، فعالم اليوم لم يعد تقليديا من الناحية الاتصالية بل احترافيا جدا لا مكان فيه للرداءة أو التخلف خاصة الاتصالي".

غ. ب

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ويمثل مفردات العينة القصدية المختارة من جريدة الخبر.	40
02	ويمثل المساحة المخصصة لموضوع نشاطات الرئيس.	92
03	ويمثل فئة موقع الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس.	94
04	ويمثل مواقع ترتيب المضمون داخل صفحات الجريدة.	96
05	ويمثل الأنواع الصحفية المعتمدة لتحرير المضامين الخاضعة للتحليل.	98
06	ويمثل العناوين المعتمدة في تحرير موضوعات نشاط الرئيس.	100
07	ويمثل استخدام الصور كعنصر تيبوغرافي.	102
08	ويمثل استخدام الألوان كعنصر تيبوغرافي.	104
09	ويمثل فئة اللغة المستخدمة ضمن المعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس.	105
10	ويمثل فئة الأساليب الاقناعية المعتمدة في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	107
11	ويمثل مواضيع الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس.	111
12	ويمثل هوية الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس.	116
13	ويمثل الفاعلين في المضامين الخاصة بالنشاط الرئاسي.	117
14	ويمثل الجمهور المستهدف من المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	120

15	ويمثل مصادر الأخبار المتضمنة لنشاطات الرئيس.	121
16	ويمثل أهداف المعالجة الصحفية لنشاطات الرئيس.	123
17	ويمثل القيم الإيجابية التي تتضمنها الأخبار المتعلقة بنشاط الرئيس.	126
18	ويمثل القيم السلبية التي تتضمنها الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس.	129
19	ويمثل الفروق بين القيم الإيجابية والقيم السلبية في أخبار نشاط الرئيس.	130
20	ويمثل الملكية الخاصة لجريدة الخبر وطريقة معالجتها لمضامين نشاط الرئيس.	131

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	ويمثل نسبة مساحة التحليل مقارنة بنسبة باقي الموضوعات.	92
02	ويمثل نسب مواقع أخبار نشاط الرئيس.	95
03	ويمثل نسب مواقع ترتيب المضمون الخاص بنشاط الرئيس في الصفحات.	96
04	ويمثل نسب الأنواع الصحفية المعتمدة ضمن المعالجة الصحفية لنشاط الرئيس.	98
05	ويمثل نسب العناوين المعتمدة في تحرير المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	101
06	ويمثل نسب استخدام الصور في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	102
07	ويمثل نسب استخدام الألوان في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	104
08	ويمثل نسب اللغة المعتمدة في تحرير المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	106
09	ويمثل نسب الأساليب الاقناعية المعتمدة في معالجة المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	108
10	ويمثل نسب مواضيع نشاط الرئيس.	113
11	ويمثل نسب هوية المضامين الخاصة بنشاط الرئيس	116
12	ويمثل نسب الفاعلين في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	118
13	ويمثل نسب الجمهور المستهدف من المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	120

14	ويمثل نسب مصادر الأخبار الخاصة بنشاط الرئيس.	121
15	ويمثل نسب أهداف المضامين الخاضعة للتحليل.	124
16	ويمثل نسب القيم الإيجابية في المضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	127
17	ويمثل نسب مجموع القيم السلبية التي تتضمنها الأخبار.	129
18	ويمثل نسب القيم الإيجابية والقيم السلبية في مضامين نشاط الرئيس.	130
19	ويمثل نسب طريقة معالجة جريدة الخبر للمضامين الخاصة بنشاط الرئيس.	132